المرأة في الأمن والدفاع في اليمن

مشاركة المرأة اليمنية في الأمن والدفاع صمام أمان للوطن

المرأة اليمنية في الأمن والدفاع.. الإرادة في مواجهة التحديات

WDP
المـــــــرأة في التنميـــــة والســـــلام
WOMEN IN DEVELOPMENT AND PEACE
صحيفة متخصصة في شئون المرأة اليمنية - شهرية - تصدر عن يمن انفورميشن سنتر

العدد (14)
20 صفحة
السعر (مجانا)
2023/8/15

المرأة في التنمية والسلام تحاور أعلى رتبة نسائية في اليمن

مختصون يطالبون بتطوير القوانين والتشريعات؛ لتعزيز مشاركة المرأة

قناعة مجتمعية عامة بأهمية وجود المرأة في العمل الأمني والعسكري

خصوصية المجتمع اليمني تتطلب وجود المرأة في المؤسسات الأمنية كضرورة حتمية

يمنيات يفرضن أنفسهن بقوة في المواقع العسكرية لصناعة الأمن والسلام

دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز وجود المرأة في الأمن والدفاع

وجود المرأة كأمنية في المناسبات والاحتفالات حاجة ماسة لحفظ الأمن

القدرات النفسية والفسيولوجية للمرأة العاملة في الأمن والدفاع

تمتلك المرأة اليمنية القدرات الكافية التي تؤهلها للعمل الأمني والعسكري

حاولت نجوى علي (اسم مستعار) أن تقنع أهلها بالتحاقها بالسلك العسكري بعد تخرجها من الثانوية العامة، إلا أن أحد أشقائها رفض الفكرة وهددها بحبسها في المنزل وعدم السماح لها بالخروج إذا أصرت على تحقيق رغبتها في أن تكون شرطية تؤدي مهامها داخل المجتمع.

ياسمين عبدالحفيظ
المرأة في التنمية والسلام

تقول نجوى: «منذ طفولتي وعندي شغف أن أصبح شرطية يعرفني الكثير من الناس ويسمعون عن دوري المهم الذي سوف أقدمه لخدمة وطني ومجتمعي. تمنيت أن أخدم الوطن من خلال هذا المجال، وأن أكون بجانب المرأة اليمنية في كل الظروف التي تمر بها، إلا أن العادات والتقاليد والنظرة الذكورية المتسلطة، التي تؤمن بأن العمل في هذا المجال يتطلب رجلًا يمتلك القدرة والقوة عكس المرأة التي يرونها ضعيفة ولا تمتلك الشجاعة والمؤهلات الكافية التي تمكنها من العمل في المؤسسات الأمنية والعسكرية، حالت دون تحقيق حلمي».

تعيش نجوى في مدينة الحديدة، من أسرة محافظة تعتقد أن عمل المرأة محصور في مجال التعليم والطب دون سواهما، وتؤمن أن الفتاة بالأساس مكانها المنزل، للطبخ وتربية الأطفال وخدمة زوجها، وهذا ما جعل كل محاولات نجوى باقتحام المجال العسكري والأمني تفشل؛ لأنها لم تجد من يعينها من المحيط الذي تعيش به.

الأكاديمي في علم النفس جاسم عبدالله عوض بوسبيعة يؤكد أن لدى المرأة اليمنية قدرات تمكنها من إجراء كثير من التغييرات في حياة المجتمع المحلي؛ فقد لعبت دوراً مهماً في خدمة بلادها ونهضتها إلى جانب وقوفها ومساندتها للرجل في مختلف المواقف.

ويضيف: «لعبت المرأة اليمنية أدواراً حيوية في مختلف المراحل التي مر بها مجتمعنا اليمني سواء في الكفاح المسلح أو في بناء وتعمير اليمن؛ لذلك فقدرات المرأة اليمنية لا يستهان بها، فهي تتمتع بإمكانيات تساعدها على الانخراط في العمل سواء في مجال الأمن والدفاع أو في أي مجال آخر وبكفاءة متميزة».

ويؤكد: «استطاعت المرأة اليمنية المشاركة الفاعلة وبشكل ملحوظ في بناء الأمن والسلام في مجتمعنا على الرغم من التهميش الذي تتعرض له أحياناً، والاستبعاد من الحضور والمشاركة في العمل السياسي أحياناً أخرى. وعلى الرغم من ذلك، فقد زادت نسبة وجودها، خاصة منذ مشاركتها ونجاحها في مؤتمر الحوار الوطني رغم ظروف الصراعات التي شهدتها اليمن ولا زالت تداعياتها مستمرة».

التكوين النفسي والفسيولوجي

يختلف موقف المجتمع حيال عمل المرأة في الشرطة بين مشجع لها في الانخراط في هذا المجال وبين معارض. من المعارضين من يرون أن التكوين النفسي والجسدي للمرأة لا يسمح لها بالالتحاق في مجال الأمن والشرطة، أما المؤيدون فيرون أن التعامل الأمني مع المرأة يتطلب أن يكون الشرطي أو الضابط امرأة.

متخصصون في علم النفس تحدثوا لـ«المرأة في التنمية والسلام» حول التكوين النفسي والفسيولوجي للمرأة العاملة في الأمن والدفاع، ومنهم الأخصائي النفسي صخر طه الذي قال: «هناك الكثير من الجوانب والقدرات الفسيولوجية والنفسية التي تتميز بها المرأة في مجال الدفاع تتمثل في الحس المرهف والانتباه الشديد والتدقيق. أضف إلى ذلك أن هذا الجانب يعزز من مستوى التأهب واليقظة

..... البقية ص2

وكذلك شدة الملاحظة في الأمور».

وبالنسبة للجوانب الفسيولوجية الأخرى يرى طه أن المرأة تكتسبها من خلال التدريب والتأهيل وتعزيز قدراتها التي تجعلها متمكنة في عملها في هذا المجال بشكل كبير، وأن ذلك قد اتضح من خلال قصص الكثير من النساء عبر التاريخ، وكيف استطاعت المرأة أن تحقق نجاحات في مجال الأمن والدفاع مثل خولة بنت الأزور وكثير من النساء اللاتي شاركن في الأحداث التاريخية.

ويؤكد الأخصائي النفسي أن تعزيز قدرات المرأة في المجال الأمني قد يأتي أيضا من خلال برامج تدريبية دقيقة مثل إكسابها مهارات التأهب، والتدريب المناسب للجوانب الفسيولوجية للمرأة، إضافة لبرامج التثقيف والتأهيل في الجوانب المعرفية في الدفاع والأمن.

ويضيف طه: «لا بد من تعزيز الثقة لدى النساء الراغبات في الالتحاق بهذا المجال وتقدير الذات لديهن وتعزيز النظرة الإيجابية لدورهن من قبل المجتمع وعدم الانتقاص من رغبتها بأن تكون مشاركة في أجهزة الأمن والدفاع في البلاد ومحاربة العادات والتقاليد التي تحول دون أن تحقق المرأة رغبتها في اقتحام مجالات تستطيع أن تحقق من خلالها نجاحات كثيرة».

التنشئة الاجتماعية

في هذا الشأن يقول الأكاديمي عبد الكريم غانم -باحث في علم الاجتماع السياسي- إن قدرات المرأة اليمنية على العمل في قطاع الأمن والدفاع لا تختلف عن قدرات غيرها من النساء في المجتمعات الأخرى، فهذه القدرات ليست مرتبطة بالجانب البيولوجي، بل بالتكوين الثقافي. بمعنى أن التنشئة الاجتماعية في الأسرة والمدرسة والمجتمع هي المسؤولة عن إعداد الفرد لوظائف محددة دون غيرها.

ويضيف غانم في حديثه لـ«المرأة في التنمية والسلام»: «حتى الآن ما يزال النمط التقليدي، الذي يجعل وظيفة الدفاع والأمن من شأن الذكور دون الإناث، هو الغالب على ثقافتنا الاجتماعية في اليمن، ولا يُستثنى من ذلك المصادر الحديثة للثقافة».

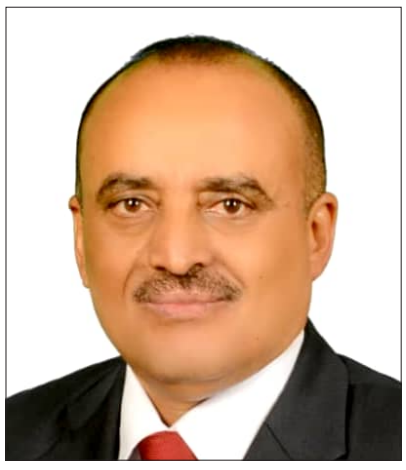

عبدالكريم غانم

ويتابع: «فالكتاب المدرسي، على سبيل المثال، عندما يقدم صورة للمرأة أو الفتاة، نادرا ما يقدمها مجندة في الجيش أو ضابطة في جهاز الأمن، فالصورة النمطية للفتاة والمرأة عموما أنها ربة بيت بدرجة أساسية، مما يولد انطباعًا بالإحباط لدى الفتيات في التطلع نحو كسر هذا النمط التقليدي لتقسيم العمل».

ويواصل غانم حديثه: «هذا الوضع ليس خيارًا حتميًا يصعب تجاوزه، فالتغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم ستترك أثرها على المجتمع وثقافته، وعلى قطاع الدفاع والأمن، الذي بات اليوم متاحًا أكثر من أي وقت مضى لانخراط النساء ضمن كوادره، من خلال ما يشهده من تطور في معداته وتنوع في أنشطته ومجالاته، فعلى سبيل المثال قيادة المرأة للطائرة المقاتلة لن يلقى معارضة تذكر من الأسرة، لما يحظى به قائد الطائرة من مكانة رفيعة ومستوى دخل مالي عال».

صخر طه

ويرى غانم أن الثقافة السائدة تتخلف يومًا بعد يوم عن مواكبة احتياجات المجتمع لعمل النساء في قطاع الأمن ومصلحة الأهل بتوظيف فتياتهم في أي قطاع رسمي يدر الدخل، لا سيما أن كلفة تعليم الفتيات ليست أقل من كلفة تعليم الأولاد.

ويؤكد غانم أن المرأة تحتاج إلى الدعم النفسي والاجتماعي الذي يمنحها الثقة بالنفس ويعزز ثقة المجتمع بقدراتها. ويمكن تحقيق ذلك إما من خلال تغيير المفاهيم النمطية لتقسيم العمل القائم على أساس النوع الاجتماعي، أو بتوفر إرادة سياسية يتمخض عنها قرارات وتشريعات تسهم في تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة.

جاسم عبدالله عوض بوسبعة

ويقول غانم: «من التوصيات التي يمكن تقديمها للمرأة، أن تحرص على التزود بوسائل القوة التي تسهم في تحسين فرص منافستها للرجل، ومن ذلك امتلاك القوة المعرفية، المتمثلة في التعليم والتأهيل، وامتلاك القوة الجسمانية، من خلال ممارسة الرياضة. بالإضافة إلى التزود بالقوة الأخلاقية التي تجعلها فوق مستوى الشبهات، وتعزز ثقة الأهل والمجتمع والدولة بجدارة الفتيات في خوض غمار العمل في مجال الدفاع والأمن».

ويشير غانم في حديثه أن الأهل والمجتمع يساهمون في إكساب الفتيات الثقة بقدراتهن على الالتحاق بمجالات الدفاع والأمن من خلال التنشئة القائمة على مبدأ المساواة بين الذكر والأنثى، وعدم تعريضهن للتمييز القائم على النوع الاجتماعي، وتطوير الرقابة الذاتية للفتاة كبديل للقيود الخارجية التي تضعها الأسرة والمجتمع أمام الفتاة بحجة الحفاظ على الشرف.

ويختم حديثه بالقول: «من المهم عدم حصر مسؤولية الحفاظ على الشرف على النساء دون الرجال والفتيات دون الأولاد، فالتربية السوية هي المدخل الآمن للعبور إلى المستقبل، بما يحمله من وظائف ومهام غير تقليدية للنساء والفتيات».

مؤهلات وخبرات

في سياق آخر يؤكد الأكاديمي بوسبيعة أنه أصبح لدى المرأة اليمنية مؤهلات علمية وعملية ومعرفية ومهارية؛ فقد تحصلت كثير من النساء على التعليم الجامعي وما بعد الجامعي، إلى جانب حصولهن على كثير من فرص التدريب والتأهيل والتمكين في عدة مجالات، تنموية أو خدمية أو أمنية أو غيرها، أتاحت لهن العمل بنجاح وتفوق.

ويتابع: «فكل هذه الظروف منح المرأة اليمنية تجاربَ وخبرات ساعدتها من الانخراط في أي مجال عمل بمًا فيها المجال الأمني والدفاعي، واستطاعت المنافسة والنجاح وإثبات ذاتها».

ويضيف: «توجد أمثلة كثيرة على عمل المرأة وقدرتها على الانخراط في العمل والنجاح فيه وخاصة في مجال الأمن والدفاع؛ فمثلاً وجودها في الأجهزة الأمنية والشرطية والعسكرية وفي القضاء وفي مجال الحقوق والحريات وتمكنها من هذه الأعمال بقدرة متميزة، كل ذلك يؤكد أن بإمكانها المساهمة في بناء المجتمع والحفاظ على أمنه وسلامته».

وإن لم تتغير نظرة المجتمع الذكوري تجاه وجود المرأة في المؤسسات الأمنية، فستظل تكوينات المجتمع المحافظ تولي أهمية خاصة لأن تكون المرأة الأمنية هي من يفتش النساء في المنافذ والطرقات والمؤسسات؛ لذا فأهمية عمل المرأة في هذا السلك واضحة، وهذا ما يفرضه الواقع على المجتمع بأن يتقبل النساء العاملات في قطاعات الأمن والدفاع.

العقيد ندية الميفعي.. جهود متواصلة لحماية المرأة المعنفة في المجتمع

تتعرض الكثير من النساء اليمنيات لأنواع متعددة من العنف ويطالبن بوجود مساحة آمنة يستطعن من خلالها تقديم شكواهن إلى مراكز الشرطة؛ لأخذ الإجراءات القانونية اللازمة والانتصار لقضاياهن المختلفة.

علياء محمد
المرأة في التنمية والسلام

استطاعت العقيد ندية الميفعي أن تضع بصمة ناجحة في دعمها للمرأة وسطرت قصة نجاح للمرأة العاملة في المجال الأمني والشرطي في اليمن؛ فقد وُلدت في مدينة الحوطة بمحافظة لحج في العام ١٩٦٨، ودرست الابتدائية في مدرسة المجعلي وأكملت الثانوية في 13 من أغسطس، وحصلت على منحة دراسية في الاتحاد السوفيتي آنذاك، ودرست في مدينة كشنيوف -لمدة عام- تخصص علوم قانونية.

عادت العقيد ندية إلى اليمن لظروف مرضية، فعملت في عدة وظائف مختلفة، لكن ميولها في القانون أجبرتها على تقديم استقالتها من «الجهاز المركزي لمراجعة الأسعار» لتلتحق بالسلك الأمني في أمن محافظة لحج.

والتحقت بعد ذلك بكلية الشرطة التي تخرجت منها برتبة «ملازم ثاني»، وعملت في أمن مطار عدن الدولي كضابط تحقيق لمدة أربعة أعوام، ثم عُيِّنت بعدها مديرةَ مكتب مدير أمن المطار لـ١٧ عامًا، ثم مديرةَ مكتب مدير الرقابة والتفتيش في أمن المنطقة الحرة في عدن.

وكانت عضوة في عدة مكونات نسوية، أهمها: التوافق النسوي من أجل الأمن والسلام، التضامن النسوي، لجنة التنسيق لشبكة أصدقاء القانون الدولي الإنساني، بالإضافة إلى تيار نساء التوافق الوطني.

اختيرت ضمن موسوعة الشخصيات النسائية العربية الرائدة في الجزء الثالث من الموسوعة، قبل لجنة التحكيم والإشراف على الموسوعة. وتؤكد أن مهنتها وخبرتها، التي تزيد عن 30 عامًا في المجال الأمني والشرطي، جعلتها أكثر نظامًا وصبرًا وقوة وصلابة في حسم القرارات الصائبة والالتزام بالمواعيد. وتقول: «واجهت الكثير من التحديات والصعوبات في مجال عملي، لكني تغلبت عليها واستفدت الكثير وخرجت باتزان أكبر».

تجربة رائعة عاشتها العقيدة ندية في الشرطة النسائية وإدارة حماية الأسرة كرست فيها أعمالها ومهامها في حماية المرأة المعنفة بالاتفاق مع اتحاد نساء اليمن. وكان لها حضور محلي متميز حيث شاركت في عدة دورات تدريبية وورش أمنية. وكذلك شاركت في برنامج «نساء منسيات» بتنظيم من مؤسسة SOS؛ حيث كانت من ضمن المتحدثات.

وعملت مع منظمة الأرضية المشتركة كمسار ثاني بمشروع المرأة والسلام، وكلفت بقضية «تمكين المرأة الردفانية» (المنتميات إلى منطقة ردفان- لحج) في مجلس السلطات المحلية كصانع قرار، بالإضافة إلى مشاركتها في القمة السنوية الثانية والثالثة والرابعة، وكذلك عملها كميسرة لشبكة القانون الدولي الإنساني بالورشة التي نفذتها جمعية «بسمة» بدعم من منظمة «نداء جنيف».

في أواخر العام 2020، تم اختيار العقيد ندية كواحدة من 30 شرطية من محافظات أبين وعدن ولحج؛ لتلقي تدريب مدته عشرة أيام من قبل فريق سيادة القانون التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، وحماية الطفل والتعامل مع القاصرين، وحقوق الإنسان، والتحقيقات، وبناء السلام.

أشارت العقيد ندية إلى أهم المشاركات الخارجية التي شاركت فيها؛ فقد حضرت الاجتماعات التنسيقية لـ«توافق النسوي من أجل الأمن والسلام»، ومؤتمر «وسيطات السلام» في الأردن، بالإضافة إلى دورة تدريبية خاصة بالإصلاح الأمني في الأردن أيضًا.

وعملت في مشروع «تحليل النوع الاجتماعي: دراسة ميدانية» مع منظمة أوكسفام، و مستشارة ومنسقة للمشروع في محافظتي عدن وتعز، وشاركت أيضا في ورشة عمل برعاية منظمة «عملية 1325» في مصر، ومن ثم شاركت في ورشة عمل تابعة لـ«نداء جنيف» برعاية مكتب المبعوث في الأردن.

وعن تجربتها الجديدة ومنصبها الأخير (مساعدة مدير مركز شرطة خور مكسر) تقول العقيد ندية: «في بداية الأمر كنت مترددة جدًا، وشعرت أن مستواي العملي ورتبتي كعقيد وخبرتي العلمية والعملية، جميعها تؤهلني أن أكون في منصب أكبر من ذلك، لكني قبلت المنصب دعما ومساندة للمرأة والطفل المستضعفين في مجتمعنا».

وأشادت بالجهود المبذولة التي قام بها قائد شرطة خور مكسر، جلال الصبحي، في دعمها وإعطائها مساحة واسعة للقيام بالإجراءات القانونية الخاصة بقضايا النساء وقضايا النوع الاجتماعي.

وأوضحت العقيد ندية في حديثها أن لمشاركة النساء في قطاع الأمن والدفاع دورًا هامًا في المجتمع، وأن المجتمع الآن يدرك أهمية وجودهن في قطاع الأمن لحمايتهم وحماية أسرهم. مؤكدة على أن عملهن في مراكز الشرطة هو سند وعون للنسوة اللاتي قد يمتنعن عن الدخول إلى مراكز الشرطة للإبلاغ عن تعرضهن للعنف.

وأفادت أن من أصعب المواقف التي مرت عليها خلال عملها رؤية امرأة أو طفلة معنَّفة بشكل لا يتحمله أي إنسان، محاولة مرارًا وتكرارًا مساعدتهن بقدر المستطاع. وترى أن المرأة اليمنية تعرضت للإقصاء والتهميش بشكل ممنهج، ورُميت مرجعيات الحوار والقرار الأممي الذي أكد على ألا تقل مشاركة النساء عن 30% عرض الحائط.

وطلبت العقيد ندية من النساء أن ينتزعن حقهن في المشاركة في صنع القرار، مضيفة: «يجب أن يستمر الضغط والمناصرة من أجل مشاركة النساء وأخذ حقهن، ونبذ أشكال التمييز، ومنع العنف القائم ضد النساء في كل المحافل الداخلية والخارجية من قبل عضوات الأحزاب والناشطات الحقوقيات». وتؤكد أن القرار 1325، الصادر عن مجلس الأمن والخاص بمشاركة المرأة وتمكينها في صنع القرار، قد جاء ليكون سندًا قويًا يدعم المرأة بانتزاع حقها في المشاركة. متمنية أن تتوقف الصراعات ويحل السلام والأمن والأمان والاستقرار، وأن يعيش المجتمع اليمني في رخاء وسلام.

WDP
المـــرأة في التنميـــة والســـلام
WOMEN IN DEVELOPMENT AND PEACE

صحيفة اجتماعية- تنموية- شاملة- مستقلة (شهرية) تصدر عن يمن إنفورميشن سنتر للبحوث والإعلام

يتخصص يمن انفورميشن سنتر في الدراسات الاستراتيجية والإنتاج الإعلامي الذي يعالج قضايا التنمية والسلام في اليمن

الرؤيـــة

مجتمع يؤمن بأهمية المرأة في إحلال السلام - يرفع مستوى الوعي العام لتستطيع المشاركة في كافة المجالات التي تمكنها من المشاركة في عملية بناء المجتمع وتنميته.

رئيس التحرير
عبدالعزيز علي عوضه

مكتب صنعاء
د. سوزان مفتاح
د. عبدالجبار التام
عبدالله عُبَاد
يمنى أحمد
حنان حسين

مكتب عدن
حنين الوحش
علياء محمد

مكتب الحديدة
ياسمين عبدالحفيظ
أفراح بورجي

مكتب إب
د. عبدالقوي الشميري
منال عقلان
وداد بابكر
هبه محمد

مكتب حضرموت
محمد باوزير
أحمد عمر

المراجعة اللغوية
د. صدام صالح
هاجر سامعي

إخراج وتنفيذ
هاني الناشري

Yemen Information Center
يمـن انـفـورمـيشـن سـنتر
www.yemeninformation.org
yic@yemeninformation.org

المرأة العاملة في قطاع الأمن والدفاع تدفع ثمن الأوضاع الاقتصادية المتدهورة

علياء محمد
المرأة في التنمية والسلام

يعاني الاقتصاد اليمني من انخفاض في النمو وارتفاع كبير في معدلات البطالة، الأمر الذي أثر وبشكل كبير على الوضع الاقتصادي لعدد كبير من النساء العاملات في عدد من القطاعات. وتشير بعض التقارير إلى أن النساء في اليمن يحصلن على أجور منخفضة، ويتحملن الجزء الأكبر من الرعاية للأسرة جراء تسريح الكثير من أعمالهم بسبب الصراع القائم في البلاد.

تواجه النساء العاملات في قطاع الأمن والدفاع في اليمن تحديات اقتصادية نتيجة الصراع والنزوح وعدم الاستقرار الاقتصادي. ويرى وليد الأثوري -باحث في العلوم الأمنية- أن الأوضاع الاقتصادية أثرت على المرأة العاملة في قطاع الأمن بشكل كبير جدا. ويقول: «لم تكن المرأة شريكة في الصراع، وهي حتى اللحظة لم تكن شريكة في قرار السلم، لكنها بالمقابل تدفع ثمن عدم توفر مرتبها، بالإضافة إلى عدم إتاحة مساحة آمنة للعمل. وتعاني المرأة اليمنية العاملة في مجال الأمن والدفاع من أوضاع اقتصادية سيئة نتيجة عدم انتظام المرتبات وعدم توفير بيئة عملية آمنة».

أجور منخفضة

أكدت الشرطية (ن. ع. ل) على أن النساء العاملات في قطاع الأمن والدفاع يواجهن الكثير من التحديات والعراقيل التي تحول دون تحسين وضعهن المادي. وتقول: «نحن الأمنيات نتقاضى رواتب متدنية منذ العام 2014 إلى الآن، ويقدر بمبلغ ستين ألف ريال يمني (أقل من 50 دولار بحسب الصرف في مناطق الجنوب)، ويخضع لبعض الخصميات بأوامر من إدارة الأمن «

مضيفة: «لا نحصل على أي حوافز ومكافآت، بالرغم من أننا نعمل سبع ساعات يوميًا، وإذا ترقينا فلا نُرقَّى إلى رتبة عريف ولا نأخذ من الترقية غير الاسم فقط، فلا يوجد أي امتيازات تذكر. وحتى إذا رغبت بعض من الشرطيات إكمال تعليمهن وطلبن مساعدة من جهات العمل فإن طلبهن يُقابل بالرفض».

وتتابع القول: «كثير من العاملات في قطاع الأمن لا يرغبن في الحديث عن أوضاعهن؛ خوفًا من أن يتعرضن للمساءلة والعقاب»، وتطالب الجهات المختصة بأن تقوم بتحسين دخل الأمنيات، والنظر إليهن كفئة وشريحة مهمة في المجتمع مهمتها الحفاظ على أمن الدولة.

وأشارت في حديثها إلى الفرق في الأجور بين النساء والرجال، وبين النساء العاملات في نفس القطاع، وعزت ذلك إلى جملة من الأسباب، أهمها الوساطة والمحسوبية والاعتماد على العلاقات الشخصية في تحديد الأجور؛ حيث يُمنح الرجال والنساء غير المؤهلين ممن لديهم علاقات قوية مع أشخاص أو جهات في مراكز صناعة القرار أجوراً أعلى من غيرهم.

مضيفة: «هناك تحيزات تؤثر على قرارات التوظيف والترقية وتحديد الرواتب في القطاع الأمني؛ إذ يُمنح البعض مزايا وفرصًا أكبر للترقية؛ فبالرغم من أننا نمتلك شهادات جامعية، ما زلنا نتقاضى أجر جندي، وليس هناك أي بوادر لرفع رواتبنا رغم المطالبات المستمرة».

وفي سياق متصل أكدت الناشطة الحقوقية والأمين العام لـ«جمعية تنمية المرأة» ذكرى أبو طالب على أهمية إتاحة فرص العمل للنساء في قطاع الأمن والدفاع والحرص على زيادة تمثيلهن في مناصب القيادة وصنع القرار لتحسين الدخل وتحقيق المساواة في الرواتب.

وتضيف: «مما لا شك فيه أن النساء العاملات في القطاع الأمني في اليمن يعانين من تدنٍ كارثي في مستوى الأجور مقارنة بأقرانهن في دول العالم الثالث، ونتيجة لذلك أصبحت المرأة اليمنية الأكثر معاناة في مجتمع لم يحم حقوقها العامة فكيف بالأجور!».

مشيرة إلى أن غياب القوانين وعدم تطبيق اللوائح التي تحمي حقوق النساء العاملات في مجتمع ذكوري هي من الأسباب التي تهمش دور المرأة، بالإضافة إلى قلة فرص العمل المتاحة للنساء في بعض القطاعات، مما يجعلهن يقبلن على العمل بأجور متدنية.

من جانبها تؤكد الناشطة الحقوقية أروى فضل أن هيمنة الأعراف والتقاليد ما زالت مستمرة إلى الآن وتطال تأثيراتها النساء العاملات في القطاع الأمني بسبب النظرة السائدة والسلبية عن العاملات في مثل هذا القطاع. مضيفة: «قد تعتمد بعض الجهات على الوساطات والمحسوبيات والانتماءات القبلية والطائفية في تحديد الأجور، ومنح الرجل أجراً أعلى من أجر المرأة، وهذا ما يحصل فعلا في القطاعات الأمنية؛ فكثير من الأمنيات يشكين قلة الأجور، وبعضهن يضطررن للبحث عن عمل إضافي لتحسين مستوى الدخل».

حلول ومعالجات

تقول أروى فضل: «يمكن تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في المجال الأمني من خلال تنفيذ برامج تهدف إلى دعم النساء للحصول على دخل أعلى، وتحسين طريق وصولهن إلى الموارد، وتوفير برامج دعم للأمهات العاملات، بالإضافة إلى اتخاذ عدد من الإجراءات لتحقيق المساواة بين الجنسين في قطاع الأمن والدفاع وتطبيق سياسة عدم التمييز في الأجور.

من جانبها أشارت ذكرى أبو طالب إلى عدد من الخطوات التي نستطيع من خلالها تحسين وضع المرأة العاملة في القطاع الأمني، أبرزها: تشجيع النساء على المشاركة في صنع القرار من خلال توفير فرص العمل المتساوية، وضمان وصولها إلى التعليم والتدريب، بالإضافة إلى زيادة الوعي بأهمية التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال الحملات الإعلامية والتثقيفية.

المرأة الناجحة والقوية هي من تتغلب على العقبات

الشرطة النسائية.. قصص نجاح بإنجاز غير متوقع

حنان حسين
المرأة في التنمية والسلام

تتميز مهنة الشرطة بالشجاعة والالتزام والتفاني في خدمة المجتمع وحفظ النظام والأمن. وتعد قصة نجاح الشرطية عايدة حمود عبد الله مثالًا لذلك في هذا المجال الشاق؛ فقد تجاوزت العديد من التحديات وواجهت الصعوبات بشجاعة وقوة إرادة، مما سمح لها بأن تصبح نموذجًا مُلهمًا للآخرين.

عام 2000م كان أول عام دشنت فيه الشرطة النسائية لبنة تأسيسها، واندرج كيان المرأة ضمن وحدة أمنية خاصة بالعنصر النسائي في وزارة الداخلية. أما وجودها في وزارة الدفاع فكان مطلع عام 2009؛ حيث لاقت التشجيع والترحيب الكبيرين، وفي المقابل وقع الرفض والاستكار، لكن الواجب الوطني هو من حثهن على مواصلة السعي للدفاع عن الوطن.

في هذه السطور، سنتعرف على قصة نجاح الشرطية عايدة حمود ورحلتها في الوصول إلى هذا الموقع المرموق. سنكتشف تحدياتها وصعوباتها، وكيف تفوقت عليها وتمكنت من تحقيق أحلامها في هذا المجال القوي. وسنتعرف أيضًا على الدروس والمبادئ التي استخلصتها من تجربتها الشخصية، وكيف يمكن للآخرين الاستفادة من ذلك، وأن يتبنوا نهجها في تحقيق أهدافهم المهنية.

البداية

أول المتقدمات في وزارة الدفاع كن في عام 2009، وكن قرابة 50 امرأة. بعدها تقلص العدد ومواصلة مشوار التأهيل مع 20 شرطية تقريبًا، تم تدريبهن وتأهيلهن ومن ثم توزيعهن على الوحدات الأمنية المختلفة.

عايدة حمود عبد الله، رقيب أول في الشرطة العسكرية بوزارة الدفاع، انتدبت كمسؤولة أمن في إحدى المدن السياحية في صنعاء. تتحدث عايدة عن بدايتها أنها عندما أنهت دراستها الثانوية في مدينة تعز، انتقلت إلى بيت أختها في صنعاء للسكن. وفي أثناء عيشها في صنعاء، التحقت بمركز صيفي، ومع مرور الأيام أتى أحد الضباط إلى موقع المركز كي يطلب فتيات للالتحاق بمجال الشرطة والأمن، كشرطة عسكرية. وفي وقتها، كان ذلك شيئًا جديدًا وغير متوقع.

وأردفت أن أحد الضباط ترك رقم هاتف لمن أرادت التسجيل؛ للتواصل به وأخذ البيانات. أخذت عايدة الرقم وتواصلت به، وفي اليوم التالي أخذت معها ابن أختها وذهبا إلى وزارة الداخلية، لكنها اكتشفت أن المطلوب ليس شرطيات في وزارة الداخلية وإنما في وزارة الدفاع؛ فذهبت إلى هناك وسجلت بيانتها، مرت الأيام ولم يتواصل بها أحد، فشعرت باليأس وبدأت تفكر بالعودة إلى قريتها، وجهزت حقيبتها للانطلاق إلى مدينة تعز.

وفي ليلة استعدادها للسفر، تواصل بها للسؤال باستغراب عن غيابها، وإخبارها أن الفتيات قد قمن بتعبئة الاستمارات وكل الأوراق المطلوبة، وأن الباص سيمر في الصباح لجمعهن كي يأخذهن إلى مدرسة الشرطة للبدء في الدراسة. وهنا بدأ مشوارها ضمن أول دفعة للعنصر النسائي في وزارة الدفاع.

مجالات الدراسة

تذكر عايدة أنها درست اللغة الإنجليزية والحاسوب، هي وعشرون فتاة أكملن تأهيلهن، في الدفعة الأولى لوزارة الدفاع. وكان من المقرر حينها توظيفهن في الجانب الإداري، وقد درّسن وتدربن على أيدي شرطيات من وزارة الداخلية، في الغالب جوانب نظرية وبعض الجوانب العملية مثل كيفية استخدام الأسلحة؛ إذ أخذن إلى مناطق آمنة خالية من السكان وتدربن على استخدام السلاح بإشراف مدربات متخصصات في الرمي.

رأي الأسرة

كان لأفراد أسرة عايدة العديد من الآراء، فمنهم من وافق ودعمها، مثل والدها الذي كان شديد الوثوق بها أعطاها كامل الحرية في اتخاذ قرارها وقدم لها الدعم الكامل. ومنهم من رفض واستنكر التحاقها بالشرطة، كإخوتها الذين اعترضوا بشدة؛ لأنهم يرون أنها ستختلط بالرجال كثيرا، وستدخل مجال الدراسة والانفتاح بحكم تفكيرهم القروي المنغلق.

ورغم أنه كان للنساء الشرطيات مكتب خاص بهن، وكل الموظفات الملتحقات به نساء، كالسكرتيرة والتحريات وغيرها، فإن العقلية المتحجرة لدى أحد أقاربها قادته ليذهب بنفسه إلى مكتب الشرطة؛ ليرى طبيعة العمل وكيف هو وضع ابنتهم. وحين رجع إلى البيت حدثهم بتهويل شديد أن ابنتهم تعمل بين رجال وتعيش حالة انفتاح واسعة؛ فسمعت أمها كلامه وتصوراته الخالية من الصحة وارتعبت من حديثة وراودتها أفكار سيئة عن تجربة ابنتها.

كيف لا وهي تلك الفتاة التي لم تكمل السنة في صنعاء وقد صور لها أنها تعيش بين وحوش، فما كان من الأم إلا أن طلبت من عايدة التوقف والعودة معها إلى القرية بأسرع وقت والانسحاب من المجال هذا؛ حفاظًا على سمعتها.

لم تزَ عائدة أي وسيلة تتقذها من إصرار والدتها؛ فنسقت مع مديرها -حينها- لمقابلة أمها ومحاولة إيضاح الأمور لها بشكل صحيح وواضح، بعيدا عن تصورات أي شخص. تقول عايدة: «أخذت أمي إلى مدير المباحث حينها، وقد كنا نراه كالأب لدعمه ومساندته لنا؛ فجلس معها وطمأنها بأن الفتيات في المركز في الحفظ والصون، وهذا واجب وطني. وأخبرها أن المرأة شريكة الرجل ومكملة له في كل المجالات، ووجودها في المجال الأمني مهم، فاطمأنت وهدأت».

تذكر عائدة أن الصعوبات لم تنته في بدايتها، ولا زالت مستمرة حتى الآن؛ إذ إن انقطاع الرواتب جعلها تبحث عن أعمال جانبية، كحراسة حفلات الأعراس. وظهرت كذلك معارضة أحد إخوتها الذي اشتكى من تأخرها في حراسة حفلات الأعراس؛ فعرض على والدتها أن تأخذ أخاها الصغير «محرمًا»، فاعترضت عايدة بشدة لأن العمل يتعارض مع وجود محرم يحرسها، وهي المكلفة أمنيا بالحراسة والحماية، وخيَّرت أخاها الكبير بين أن تتوقف عن عملها مقابل أن يمنحها مبلغًا ماليًا محددًا كل شهر، وبين أن يكف عن معارضتها.

أهمية العنصر النسائي ونظرة المجتمع

عن نظرة المجتمع إليها، توضح عايدة أنها واجهت الكثير من الدعم والتشجيع، لكنها في المقابل وجدت الكثير من الرفض من الجميع. ابتداء من زملاء العمل بقولهم -أول انتدابها في مقر عملها- «جابوا لنا ضابط امرأة!»، على سبيل الاستنقاص والتقليل من جهودها. لكنها واجهتهم بكل ثقة وكفاءة وتحد لإثبات مكانتها وقيمتها في الواجب الوطني، وخدمة بلادها حتى تلاشت هذه التحديات وأصبح الجميع يحترمها. فهي ترى أن المرأة في أي مجال من مجالات الحياة يجب أن تفرض ذاتها واحترامها؛ ليحترمها الجميع، فدور المرأة لا يقل عن دور الرجل بتاتًا، وقد يكون أهم منه.

هناك العديد من العمليات العسكرية التي نفذها العنصر نسائي في الشرطة، وثَبُتَ للجميع أن وجوده هام وفعال وضرورة قصوى، ومثال على ذلك حين يلبس بعض المطلوبين أمنيا ملابس النساء، فلا يستطيع العنصر الرجالي اكتشافه؛ لأن عادات المجتمع اليمني المحافظة تمنع الرجل من تفتيش النساء، ومن ثم يبرز دور المرأة العسكرية في التفتيش والمداهمات على المنازل المليئة بالعوائل والنساء.

العنصر النسائي هو أول من يدخل في المداهمات للتفتيش والبحث ثم يدخل الرجال. وكذلك اكتشاف المطلوبات أمنيًا في حال لبسهن للنقاب وتغطية وجوههن؛ فتستطيع الأمنية الكشف عن وجهها والتعرف عليها في حين أن الشرطة الرجالية لا يستطيع بحكم الأعراف والعادات في المجتمع اليمني. ومع مرور الأيام أثبتت المرأة العسكرية أهميتها وبرهنت للجميع ضرورة وجود العنصر النسائي وحظوة مشاركتها في هذا المجال، وبدأ المجتمع ينظر إلى الملتحقات بالمجال الأمني بشيء من القبول والتشجيع.

تذكر عايدة أنها وزميلاتها يعملن حاليًا في الأعمال الإدارية والانتداب وحارسات في مجموعة من الأماكن الحكومية، مثل وزارة الدفاع ومستشفى العرضي والمستشفيات وغيرها من الأماكن.

رسالة أخيرة

تنصح عايدة المجتمعَ أن يهتم بتوعية نفسه وأبنائه في أن للمرأة مكانة عالية في كل المجالات، ولا يقتصر دورها على رعاية أسرتها، وأنه لا «عيب» في أن تصبح المرأة عسكرية وتعمل في خدمة الوطن بكل أدوارها. ولا يقلل دورها من أهمية دور الرجل؛ بل هو مساند له وداعم أساسي لنجاحه. وتوجه عايدة رسالة إلى جميع زميلاتها ومن ترغب في الالتحاق بالمجال الأمني والدفاعي أن يكن واثقات من نفسهن ومن أهمية وجودهن، وأن يتجاهلن كل المثبطات والمعوقات، وألا يسعين إلى إرضاء أحد على حساب أنفسهن؛ فـ«إرضاء الناس غاية لا تدرك»، وأوصتهن بمواصلة مسيرهن لإحلال الأمن والأمان وأن يكن درعًا لحماية اليمن وأبنائه.

إن ظهور عايدة حمود -كإحدى رموز النجاح في مهنة الشرطة- يحفز الأخريات ممن يسعين إلى تحقيق ما يرمين إليه؛ فروح الإقدام والتفاني والشجاعة التي تتجسد في قصتها لا تقدر بثمن، وهي تحفيز مبهج للأجيال الجديدة التي تسعى إلى خوض غمار هذه المهنة الهامة.

عايدة مثال حي على المرأة الناجحة القوية والقادرة على التغلب على العقبات، التي أثبتت للجميع أن العمل الجاد والإصرار يمكن أن يؤديان إلى نجاح غير محدود.

نظرة المجتمع إلى المرأة العاملة في مجال الأمن والدفاع

قناعة مجتمعية عامة بأهمية وجود المرأة في العمل الأمني والعسكري

تختلف آراء المجتمع اليمني بشأن المرأة العاملة في الأمن والدفاع كشرطية، حيث يوجد رأي يرحب بها ويدعم دورها في تعزيز الأمن والاستقرار في البلاد، ويوجد رأي آخر لا يرحب بذلك ويعارض فكرة أن تكون المرأة مشاركة في هذا المجال. وتتأثر هذه الآراء بعدة عوامل، من بينها التعليم والتوعية والثقافة والدين والتقاليد، وتتأثر أيضاً بالظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها المجتمع اليمني.

حنان حسين
المرأة في التنمية والسلام

أهمية العنصر النسائي

تقول الملازم منى المعمري إن نظرة المجتمع إلى المرأة في مجال الأمن والدفاع هي نظرة متعصبة، فلم يتقبل المجتمع الفكرة في بداية الأمر، لكن بعد أن عملت المرأة في المجال الأمني وأثبتت جدارتها وحلت مشاكل كثيرة في المجتمع بدأت نظره المجتمع تتغير نحوها.

وأضافت: «تكمن أهمية المرأة في المجال الأمني من خلال التحقيق في القضايا الجنائية والقضايا المتعلقة بالمحاكم وقضايا الأسرة والطفل، وكذلك التفتيش في بعض المنافذ البحرية والجوية والبرية».

وترى أم حسين فؤاد –مواطنة، 44 عامًا– أن المرأة العاملة في الأمن والدفاع كشرطية هي امرأة شجاعة ولديها قوة وإرادة لمساعدة بلدها ومجتمعها، ومن ثم فإن وجودها ضروري. وتتمنى أن تلتحق ابنتها مستقبلا بالشرطة؛ لأنه مجال يدعو إلى الفخر.

من جهتها، تقول المصورة حنان الحسني: «لا يعتبر دور الشرطة النسائية مهمًا فقط، لكنه أصبح ضرورة ملحة تتطلبها طبيعة المجتمع، ودورها لا يقل أهمية عن دور الرجل في تنفيذ الإجراءات الأمنية التي تشمل النساء في المنافذ والمطارات والسجون، وأيضًا دورها المهم في مكافحة جرائم العنف ضد المرأة».

نجاح كبير

ترى رضية عبد الله راوح أن وجود المرأة في الأمن والدفاع يعد ضرورة ملحة؛ فالمرأة الشرطية المؤهلة أخلاقيا ونفسياً ودينياً هي عامل مؤثر وإيجابي في التعامل مع النساء الراغبات في الحصول على بعض الخدمات في أي مجال أمني خدمي أو تأهيلي، مثل الإصلاحيات والأحوال المدنية والجوازات ومراكز إعادة التأهيل لمن اقترفن أي جناية أو جريمة. فطالما أن المجتمع يتشكل من الرجال والنساء فهو بحاجة إلى خدمتهما وإلى تقديم الخدمات لهما أيضًا.

وأضافت راوح أن نظرة المجتمع إلى المرأة العاملة في مجال الأمن والدفاع هي نظرة إيجابية، وتستند إلى احتياج تعامل المرأة مع المرأة؛ فالوعي الذي يتمتع به المجتمع اليمني –نساء ورجالًا– هو ما يجعل النظرة إيجابية، وكل احتياج مجتمعي يفرض تقديم الخدمة فيه للنساء والرجال فإنه يحتم وجود المرأة فيه مثلها مثل الرجل.

وأردفت رضية قائلة: «أنا أجد أن تعاملي مع المرأة في أي مجال خدمي يمثل لي أريحية وبساطة كبيرة في التعامل وفي الحصول على الخدمة التي أطلبها، المهم هو أن تعرف المرأة العاملة في أي مجال بطبيعة عملها ودورها وكيفية تعاملها مع من حولها».

وترى الإعلامية اليمنية أبها عقيل أن «الأيام تثبت أن اليمنيات لا يدخلن مجالا قديمًا أو جديد إلا ويثبتن نجاحهن فيه؛ فهن منظمات ومقاتلات بالفطرة؛ لذلك لا أستغرب نجاحهن في المجال الأمني من بدايته، فقد تفوقا إداريا وميدانيا بغض النظر عن الأزمات التي تجتاح البلاد وتبتلع أي نجاح ظاهر لجميع المؤسسات».

وتضيف قمر بدر –ناشطة مجتمعية– قائلة: «سابقا، كنت من الأشخاص الرافضين من الجرائم ومكافحة المجرمات؛ فالجريمة لا تقتصر على الذكور، بل هناك نساء منخرطات في عالم الجريمة بسبب ضعف الوازع الديني أو الفقر أو غيرها من الأسباب، وهنا تكمن أهمية هذا العمل للمرأة. وهناك من ينظرون إلى المرأة نظرة سلبية تكمن في أن هذا العمل لا يليق بها، وهذا –طبعاً– بفعل العادات والتقاليد المتعارف بها عند العرب بشكل عام، وفي اليمن بشكل خاص، رغم علمهم بأهميته ومساهمته في إرساء الأمن والأمان والاستقرار».

وتوكد أن وجودها في المكاتب والمستشفيات والشركات والمطارات، وفي تنظيم المسيرات النسائية والمناسبات والاحتفالات الدينية، وغيرها من المناسبات الهامة الوطنية أو المجتمعية، ووجودها أيضاً في المهمات الخاصة كالاقتحامات والمداهمات هو وجود مهم جدًا وضروري.

وهو ذاته ما أكدته أستاذة علم الاجتماع في جامعة صنعاء الدكتورة عفاف الحيمي على أن النظرة السلبية إلى المرأة الشرطية يرتبط ارتباطًا تامًا بعمل السجانات قديما في «سجن بيت الزوقبي» الذي كان يقع في صنعاء في حي الميدان تحديدا. فقصص السجينات حينها وطول فترة بقاء الشرطية (السجانة) في السجن كان ضرورة حتمية في وقت كان دور المرأة مغيبًا بشكل كلي، ولم يكن هناك ما يسمى بـ«شرطية»، لكن حتمية وجود امرأة تحرس النساء وتقوم بتنظيم معيشتهن في السجن، جعلت الحكام وقتها يعملون على وضع امرأة تقوم بهذا الدور، وهي مهام الشرطية في السجن حاليا؛ فارتباط السجانة باسم السجن خلق هلعًا واستنكارًا ورفضًا كبيرًا من المجتمع وبقي هذا الأثر إلى الآن.

وأضافت قائلة: «المجتمع لا يرى في عمل المرأة بشكل عام أي فائدة تذكر، فما بالك بعملها في المجال العسكري بالرغم من أهميته، فهم لا يفقهون أن أهميتها تكمن في الحفاظ على الأمن وتطبيق القانون في مؤسسات المجتمع المدنية والمؤسسات المختلفة».

واستدركت الحيمي الحديث قائلة: «يجب القيام بعدة حلول، ومنها التوعية بأهمية عمل المرأة ودورها في المجتمع كأم وعاملة وشرطية وإعلامية... إلخ، على أن تكون توعية شاملة بجميع أشكالها ابتداءً من المدارس والمناهج الدراسية ووصولاً إلى الجامعات، وتوعية مستمرة تحقق مستوى كبيرًا وصدى واسعًا لكل شرائح المجتمع».

> **أثبتت التجارب أن اليمنيات لا يدخلن مجالاً قديمًا أو جديدًا عليهن إلا وأثبتن نجاحهن فيه**

أدوار للرجال فقط

ترى روان الهمداني –موظفة، 52 عامًا– أن جميع الوظائف التي يقوم بها الرجل قد لا تتناسب مع المرأة، وأن الأمن والحماية هي وظيفة الرجل؛ لأن المرأة مختلفة البنية والتركيبة الجسدية لا تستطيع أن تعمل في أدوار مجهدة لها جسديًا ونفسيًا.

أما عيسى ناصر –مواطن، 44 عامًا– فيتفق معها بأن المرأة قد تنجح في دور الشرطة والعسكرية، لكن عليها أن تكون بعيدة عن الأدوار المتعبة والصعبة في المجال الأمني التي يعمل بها الرجل.

فيما علق عبد الله الحاج –مواطن، 55 عامًا– أن المرأة ليست مناسبة لهذا الدور بسبب الظروف الصعبة التي يفرضها العمل في قطاع الأمن والدفاع، فدورها في البيت أكبر دور في الحياة، ومسؤولية الحماية والأمان خلقت للرجل وليست للمرأة؛ فهو –جسديًا ونفسيًا– مؤهل لهذا الدور بشكل فطري.

وعلق عبد الله جواد –عامل حر– قائلا: «لا يمكن أن أسمح لابنتي أو أختي أو إحدى قريباتي أن تدخل هذا المجال؛ فهناك نظام قبلي وعشيرة تحكمنا، والسبب هو نظام العمل غير المتوقع؛ فلن أسمح لها بالخروج لساعات طويلة، فضلا عن الغياب لأيام في مكان بعيد فلا أعلم موقعها ومع من وماذا تعمل. علما أن لدي أخوات موظفات في وظائف إدارية تنتهي في وقت محدد ومكان معلوم، وهذا مقبول بالنسبة لي».

على الرغم من المُعَانَعات أعلاه، فإن المجتمع اليمني يتخذ خطوات في اتجاه تعزيز دور المرأة في المجال الأمني؛ حيث شهدت السنوات الأخيرة زيادة في عدد النساء العاملات في القوات المسلحة والشرطة والأمن، مما يدل على تغير نظرة المجتمع اليمني تدريجياً تجاه دور المرأة في الأمن والدفاع.

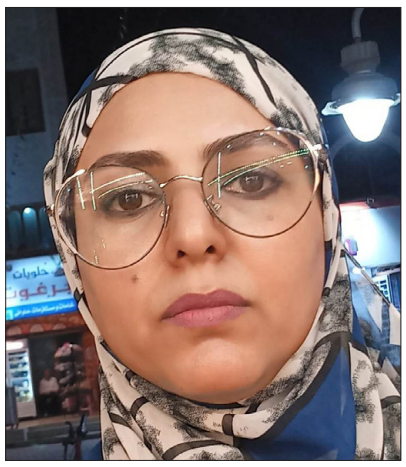

أبها عقيل

لدخول النساء في بعض الوظائف، ومنها الوظائف الأمنية؛ لأنها قد تنزع أنوثة المرأة، حتى سنحت لي الفرصة بزيارة الشرطيات في مقر الشرطة النسائية في المعلا، فرأيت أن هذا جانب مهم جدًا في حياة الأسرة اليمنية. ورأيت المرأة تستطيع أن تمتص غضب المواطن عند حدوث المشاكل، بينما الرجل لا يستطيع بطبعه. وكنت أعتقد هذا الأمر سلبيًا لكنه إيجابي في الحقيقة، فبدل أن تزداد حدة الانفعالات وتتوسع وتحدث مشاكل، فإن المرأة العسكرية تتحدث بتفاهم وتعمل على إيجاد حل للنزاعات بعاطفة متوازنة لا تفقدها رجاحة عقلها وعدلها».

وأضافت: «قابلت عسكرية في بيتها بعد انتهاء فترة عملها، فتجهزت وطبخت لأولادها وأطعمتهم ثم تجهزت لجلسة مقيل مع النساء بشكل مذهل. أذهلني أنها برعت في الوظيفتين، وكأنها ليست تلك التي قابلتها الصباح في الدائرة الأمنية التي تتخذ قرارات مصيرية وتحل المشاكل؛ وهذا جعلني أغير مفهومي عن أنوثة المرأة وكيف أنها لا تتعارض مع دورها كأنثى وأم ومسؤولة عن زوج وبيت».

وأشادت قمر بالذكاء العاطفي لدى النساء بشكل عام، فالنموذج النسائي الذي رأته جعلها تتحدث عن قدرة المرأة على التحكم بعقلها وعاطفتها على نحو متزن؛ فحين تأتي إليها مشكلة فإنها تنظر إليها بعين العقل ولا تخفي عاطفتها، وتقول: «في ذلك اليوم وقعت مشكلة بين أخ وأخته متعلقة بقضية إرث، فاستمع الشرطي المشكلة بشكل عادي لكن الشرطية استمعت إليهم وأخبرت كلًا منهما بالخطأ الذي اقترفه ونصحتهما بشكل ودي، فحازت على ثقة الأخت بحكم أنها موجودة في قسم شرطة، وهو ما لم يستطع الشرطي أن يحققه. هذا ليس تقليلا من دور أحد، وإنما لنعترف أن دور المرأة مكمل

د.عفاف الحيمي

لدور الرجل في المجال الأمني ومساند له كثيرًا، والدليل أن الأخوين خرجا متصالحين متفقين».

صعوبات مجتمعية

تقول بلقيس الحوصلي- شرطية: «هناك من ينظرون إليها بنظرة إيجابية ويشجعونها؛ حيث ينظرون إلى أهمية العمل من خلال الحفاظ على الأمن والأمان والاستقرار، والحد

العدد (14) 15/ 8/ 2023

مشاركة المرأة اليمنية في الأمن والدفاع صمام أمان وسط تأثيرات الصراع

دور المرأة في صفوف جيش الدولة وأمنها مقتصرًا على التفتيش والإجراءات الأمنية في النقاط العسكرية

تعد المرأة اليمنية واحدة من الفئات الأكثر تضررًا جراء الصراع المستمر في اليمن، وقد تأثرت مشاركتها في مجالات كثيرة، ومنها الأمن والدفاع؛ نتيجةَ الظروف الصعبة التي تواجهها اليمن منذ بداية الصراع. فقد ازدادت حدة العنف والتهديدات التي يتلقاها اليمنيون بما في ذلك النساء، مما جعلهن يعانين من صعوبة في الحصول على فرص عمل آمنة ومستقرة. وقد وصلت المرأة اليمنية -قبل الصراع- إلى مواقع الأمن والدفاع بصورة قليلة جدا. ومع ذلك، تحاول جاهدة المساهمة في الأمن والدفاع عن الوطن حتى في أشد الأوقات صعوبة على اليمن في هذه الأيام.

هبة محمد
المرأة في التنمية والسلام

تقييم وجود المرأة في قطاعات الأمن والدفاع أثناء الصراع

تواجه المرأة اليمنية تحديات كثيرة سببتها العادات والتقاليد المجتمعية المغلوطة وزاد من شراستها أحداث الصراع في اليمن، مما جعلها في دائرة ضيقة يتسع فيها التمييز المجتمعي وتزداد الصعوبات أمامها؛ فحصر أدوارها المجتمعية وجعل من وجودها شبه متوقف في المواقع العسكرية وفي نقاط الأمن، خصوصًا أثناء النزاعات. ولا يزال الالتحاق بالجيش حكرًا على الرجال في اليمن؛ ففي دراسة أجراها المركز اليمني لقياس الرأي العام في عام 2014 حول وضع المرأة في اليمن، وتضمنت بيانات عن عدد النساء العاملات في جهاز الشرطة في اليمن، أن 2868 امرأة فقط يعملن في جهاز الشرطة، مقابل ما يقارب 196000 رجل، أي أن النساء يشكلن فقط 1.7%، من مجموع منتسبي الشرطة اليمنية.

وحول مدى وصول المرأة اليمنية ووجودها في مواقع الأمن والدفاع، يقول الصحفي ماجد الداعري: «أثبتت المرأة اليمنية تاريخيًا أنها قادرة على تقلد كل المهام بما فيها مواقع القيادة في الجيش والأمن. وقبل الصراع المستمر حتى الآن، قامت النساء بدور أكثر فعالية وأكثر حضورا عما عليه اليوم، سواء كشرطة نسائية أو مشاركات في كتائب عسكرية وأمنية، لكن دورها وعداد المنتسبات قد تراجع من بعد الصراع، وأصبح دورها -مع الأسف- في خدمة أطراف الصراع، ولا يكاد يُذكر في صفوف جيش الدولة وأمنها، ومقتصرًا على التفتيش والإجراءات الأمنية في النقاط العسكرية، وتنفيذ بعض المهام الأمنية المتعلقة باقتحام المنازل؛ للبحث والتفتيش عن المطلوبات من النساء في قضايا معينة.

تغيُّر بطيء في وجود المرأة في مواقع الأمن والدفاع

علاوة على ذلك، تواجه المرأة اليمنية تحديات كبيرة في الانضمام إلى قطاعات الأمن والدفاع في اليمن؛ بسبب التمييز الجنسي والثقافي والاجتماعي. مع ذلك، تشير بعض التقارير إلى أن هناك تغيرًا بطيئًا في المجتمع اليمني فيما يتعلق بتوظيف المرأة في هذه المواقع. فعلى سبيل المثال، في عام 2010 أصدرت الحكومة اليمنية قرارًا بزيادة عدد النساء المنضمات إلى الشرطة والجيش والدفاع المدني، وفي عام 2016 أقرت الحكومة اليمنية خطة لزيادة عدد النساء في القوات المسلحة اليمنية، وكذلك تعزيز دورهن في الأمن الجنائي والحدود ومكافحة الإرهاب، إلا أن تلك القرارات لم تُعزز بالدعم الكامل من قبل الجهات المحلية والدولية، بل انقلبت الأوضاع وتوقف توظيف النساء في كل القطاعات بسبب أحداث الصراع المستمر منذ سنوات.

وترى الدكتورة أحلام ناصر الأكاديمية والمختصة في قضايا المرأة أن إشراك المرأة في الأمن والدفاع ضرورة حتمية وواجبة، إنما بصورة هادفة بحيث تؤدي إلى اتفاقيات وإصلاحات ونجاحات، وبثّ روح الاستقرار في المجتمعات بما يعزز من تواصل الأمن والدفاع بالمجتمع من خلال النهوض بحماية البلاد وتوسيع نطاق قدرات المرأة المشاركة ومهاراتها في هذا المسار وتمكين دورها أمنيًا.

وعن إمكانية تعزيز مشاركة المرأة في الحفاظ على الأمن والدفاع عن الوطن ومشاركتها في هذا الجانب، تقول الدكتورة أحلام: «المرأة عنصر في هذا المجتمع، لو نُظر إليها من منظور تشاركي -بعيداً عن المزايدات الجنسية (ذكر- أنثى)- ودُعمت وسُندت في هذا المجال بالتعليم والتدريبَ والتأهيل لكانت عنصرًا فاعلًا كالرجل تماما؛ لأن المرأة في رأيي تمتلك قدرات هائلة تمكنها من فرض وجودها أمنيًا، وتستطيع الدفاع عن الوطن وحمايته بروحها، فمشاعر المرأة وطنيًا تغلبَ مشاعر الرجل، وهي صادقة في حُبها لوطنها وبعطائها وبولائها وانتمائها إليه، ومؤمنةً بهويتها ومفتخرةً بكونها يمنية».

تلاشي وجود المرأة في قطاعات الأمن والدفاع

تقول ضابطة شرطية -رفضت ذكر اسمها لأسباب خاصة-: «التحقت بمدرسة الشرطة النسائية بداية إعلان الحكومة آنذاك عن استقبال النساء للالتحاق بالشرطة النسائية، وتخرجت في نهاية 2003 بالرغم من الرفض المجتمعي الكبير لالتحاق المرأة بالعمل الأمني آنذاك، لكن قبول بعض الأهل وتشجيعهم لي، كان يعطيني دافعًا قويًا لمواجهة المجتمع. وعلى العكس، هناك نساء تعرضن لمضايقات أسرية ومجتمعية باعتبار ذلك عيبًا وجرمًا كبيرًا مخالفًا لعاداتهم وتقاليدهم».

وتضيف: «قبل الصراع، بدأ المجتمع اليمني في تقبل وجود المرأة في القطاعات الأمنية والعسكرية شيئًا فشيئًا، وظهرت العديد من النساء في مراكز الشرطة وإدارات الأمن وفي الجيش العسكري. وعندما بدأت الصراعات والنزاعات الداخلية في اليمن، أُهملت الشرطة النسائية وتوقفت المرأة عن الالتحاق بالقطاعات الأمنية وغيرها، وجُمِّد نشاطها الأمني بالكامل، وعدنا إلى نقطة البداية بعد أن قطعت المرأة اليمنية شوطًا كبيرًا؛ لتفرض وجودها بجانب الرجل في أماكن الدفاع والأمن».

وجهات نظر

تتعدد وجهات نظر المجتمع اليمني حول أحقية المرأة اليمنية في تقلُّد مناصب أمنية وعسكرية أثناء حدوث الانفلاتات الأمنية والنزاعات الداخلية والخارجية لا سيما في الوضع الحالي. يرى الصحفي ماجد الداعري أن من الضروري واللازم من أجل إعادة حقوق مشاركة المرأة اليمنية في كل وزارات ومؤسسات الدولة أن يتوقف الصراع ويعم السلام أرجاء اليمن، ومن ثمَّ ستتحسن الظروف الاجتماعية والاقتصادية ككل لتمكين المرأة اليمنية للمشاركة بشكل أكبر في مجالات الأمن والدفاع، ويشدد على ضرورة توفير المزيد من الفرص للمرأة اليمنية للتعليم والتدريب والتأهيل؛ لتمكينهن من الحصول على المهارات اللازمة للعمل في مواقع الأمن والدفاع.

ويؤكد الداعري أنه لا يمكن للمرأة أن تعود إلى دورها في تبوء مناصب قيادية في ظل الصراع، ولا إلى المشاركة الفاعلة في تعزيز جوانب الأمن والدفاع الوطني ما لم يكن هناك استراتيجية حكومية حقيقية لتحقيق «كوتا» نسائية في الجيش والأمن، ومن ثم فتح باب التجنيد الأمني والعسكري وإعادة ترتيب أوضاع العسكريات السابقات، ومنحهن كل الحقوق والترقيات المستحقة لتشجيع الأخريات على الانضمام في صفوف الجيش والأمن وفق ضوابط مشددة تراعي قيمنا المجتمعية ولا تجعل من المرأة العسكرية لقمة سائغة لضعاف النفوس من القادة والعسكرية.

فيما تؤكد إشراق الصبري، رئيسة «مؤسسة سكاي للتنمية»، أن المرأة اليمنية اليوم، في ظل استمرار الصراع، تعاني من انتهاكات في أبسط حقوقها، كالعنف الجنسي والقتل والتشريد وحرمانها من أن تكون بجانب أخيها الرجل في كل المناصب القيادية والحكومات الحالية كأن تكون رئيسة مركز شرطة أو في منصب قيادي في المواقع الأمنية والعسكرية؛ فالمرأة اليمنية مهمشة وسط صراع المجتمع والقيود التي فرضتها الأحداث الحالية، وهذا يتطلب تعاونًا مشتركًا من المنظمات المحلية والدولية والجهات المعنية؛ لتأهيل وتدريب المرأة ومعالجة ما خلفته سنوات الصراع؛ لتحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين وإشراك المرأة في كل القطاعات، ومنها قطاع الأمن والدفاع.

وحول أسباب عدم وجود حقيقي وفعال للمرأة اليمنية في مراكز الأمن والدفاع، تقول الدكتورة أحلام: «تُعامل المرأة اليمنية وتُبنى حولها القرارات من منطلق عادات وتقاليد، لا من منطلق دين وشرع، فإذا عدنا ونظرنا وتتبعنا حياة الرسول صلى الله عليه وسلم لوجدنا بأنه ما خرج غزوة وحارب فيها إلا اصطحبَ معه زوجةً من زوجاته كعائشة بنت أبي بكر الصديق وأم عمارة نسيبة بنت كعب، ومن يقف معترضاً بحجة اختلاف ذاك الزمن عن اليوم، فأقول إن الاختلاف يسري في العقول التي لا ترغب بوجود المرأة، وفي الأخلاق التي لا تقدر مكانتها، وفي النفوس التي تُسيء إليها، وإلا فإن المرأة اليمنية اليوم بحاجة ماسة بأن تُدافع عن نفسها ووطنها وأن تبني قوة الدفاع بداخلها ومسؤولية الأمن في ضميرها؛ كونها إحدى عناصر هذا الوطن، وهي صانعة المجد».

مطالبات بتعديل قانوني يكفل مشاركة المرأة في الدفاع والأمن

شهدت اليمن في السنوات الأخيرة تحولات سياسية واجتماعية واقتصادية كبيرة أثرت على الحياة العامة بشكل عام، وكان لها التأثير المباشر على مشاركة المرأة في مجالات متعددة منها حق المرأة اليمنية في المشاركة في المجال الأمني والدفاعي. وقد أصدرت العديد من القوانين والتشريعات التي تعزز من دورها في هذه المجالات، بما في ذلك قانون الخدمة العسكرية والتجنيد وغيرهما. وعلى الرغم من وجود هذه القوانين التي تحمي حقوق المرأة فإنها تواجه العديد من التحديات والصعوبات أمام مشاركتها في المواقع الأمنية والدفاعية.

هبة محمد
المرأة في التنمية والسلام

المنظومة القانونية حجر عثرة

تمتلك المرأة اليمنية حقوقًا متساوية مع الرجال في جميع المجالات، بما في ذلك الأمن والدفاع، وذلك بموجب الدستور اليمني الذي يؤكد على ذلك. يقول المستشار القانوني عبد الرحمن الزبيبي: «بالرغم من أهمية دور الشرطة النسائية في اليمن وتخرج أول دفعة شرطة نسائية عام 2002 لعدد 200 شرطية، وتبعتها دفعة ثانية عام 2005 لعدد 370 شرطية، وتلتها الكثير من الدفع من المجندات. وفي عام 2010 تخرجت أول دفعة شرطة نسائية برتبة ضابط حاصلات على مؤهلات جامعية، ثم دفعات أخرى من مجندات وضابطات. بالرغم من ذلك كله فإن المنظومة القانونية الوطنية تقف حجر عثرة أمام دور المرأة اليمنية في العمل الأمني؛ حيث ما يزال عملهن حتى الآن دون مشروعية قانونية تنص صراحة في قانون خاص على إنشاء شرطة نسائية وتحدد مهامها واختصاصاتها وحقوقها القانونية».

مؤكداً أن القانون الوحيد الذي ينظم الشرطة في اليمن هو القانون رقم 15 لسنة 2002 بشأن هيئة الشرطة الذي نصت المادة 158 منه على الآتي: «يقتصر عمل المرأة في هيئة الشرطة في كل ما يتعلق في الشؤون النسوية ويتناسب مع طبيعتها ويمنع تكليفها في الأعمال العسكرية».

ويوضح الزبيبي أن هذا النص القانوني يعيق دور المرأة في الشرطة، إلى جوار غياب قانون إنشاء الشرطة النسائية والاكتفاء بقرارات لا تمنح المشروعية اللازمة تُشرعن عمل الشرطة النسائية.

ويرى الناشط الحقوقي قاسم الجعفري «أن المنظومة القانونية الحالية ليست بمستوى الطموح ولا تلبي الحاجة الملحة والمأمولة في مشاركة المرأة في مهام الدفاع والأمن، وأنه لا بد من تعديل المنظومة القانونية الحالية لتكفل مشاركة المرأة في مهام الدفاع والأمن دون تمييز أو انتقاص قياسًا بأخيها الرجل مع مراعاة طبيعة المرأة وخصائصها الفطرية».

ويوافقه في الرأي المحامي وليد الثوري الذي يرى أن القوانين اليمنية لم تنصف المرأة بشكل واضح وصريح، وأنها تتماشى مع رغبة المجتمع وتتبع عادات وتقاليد المجتمع المغلوطة ولم تصدر أي قوانين تنصف المرأة.

وترى المحامية إلهام سنان أن القوانين واللوائح والتشريعات اليمنية الخاصة بمساواة حقوق المرأة بالرجل في كافة الوظائف انتهكت وبقيت مجرد نصوص قانونية لم تُفعل ولم تُطبق في الواقع، ولم يكن لها أي دور في تعزيز حضور المرأة في المواقع العسكرية والأمنية، وإنما سُيِّرت وفق النظرة الذكورية القاسية تجاه المرأة، النظرة التي تتماشى مع عادات وتقاليد المجتمع لتظل المرأة مهمشة وتابعة له وفق احتياجاته.

وتذكر أن الدليل على أن المرأة تابعة للذكور ووفق احتياجاتهم أنه يُسمح لها بالعمل في تنظيم سجون النساء، أو في نقاط تفتيش النساء عند الضرورة، وبعيدة تماما عن المناصب القيادية أو مزاولتها في الواقع المعاش.

أول دفعة من الشرطة النسائية كانت عام 2002، لـ200 شرطية. وفي عام 2010، تخرجت أول دفعة شرطة نسائية برتبة ضابط

قوانين وتشريعات دون خصوصية

ينوه الزبيبي أن قانون هيئة الشرطة ينطبق في جميع مواده على الذكور والإناث، ولا يشترط الذكورة فيمن يتقدم للعمل في الشرطة، وإن كانت صياغة القانون ذكورية. ويرى أنه بالرغم من وجود الإعاقة التشريعية في القوانين فإننا نلاحظ أن الواقع تجاوز تلك الإعاقة وأثبت أهمية الشرطة النسائية ووجوبية تفعيلها وتطويرها، خصوصا في ظل غياب مجلس النواب لإصدار قانون ينظم عمل الشرطة النسائية. لكن ذلك يستلزم التعويض بقرارات جمهورية وقرارات مجلس الوزراء؛ لتمكين المرأة اليمنية من القيام بدور إيجابي في العمل الأمني، وأن يكون هناك وكيلة لوزير الداخلية للشرطة النسائية لا أن تكون تابعة لأحد الوكلاء.

فيما يقول المحامي الثوري: «من الواجب أن تصدر قوانين خاصة بأحقية المرأة في الحصول على الوظيفة العامة، سواء كانت مدنية أو عسكرية أو أمنية». ويقول الناشط الحقوقي قاسم الجعفري: «لم تُشرِّ المنظومة التشريعية اليمنية النافذة صراحةً إلى حق المرأة في الالتحاق بالمؤسستين الأمنية والعسكرية؛ حيث وضعت جملة من الشروط للراغبين بالانتساب إلى تلك المؤسستين، بينما كان قانون خدمة الدفاع الوطني الإلزامية -سابقًا- يشير صراحة في مادته الثالثة إلى حصر هذا الواجب على الذكور دون الإناث»

وأضاف: «في ظل الحاجة الملحة إلى تعزيز مشاركة المرأة في مراكز الدفاع والأمن، تم افتتاح قسم الشرطة النسائية في كلية الشرطة في العاصمة صنعاء، وتخرجت منها دفعٌ عديدة من الشرطة النسائية، وتم استيعابهن في المؤسسة الأمنية والشرطية، غير أن مهامهن ظلت محددة وذات طابع خاص، أما المؤسسة العسكرية فما زالت حكراً على الرجال. يجب تعديل المنظومة القانونية لتكفل ذلك، ويمكن تحقيق ذلك من خلال وضع سياسات وإجراءات تشجع على المشاركة الفعالة للمرأة في هذا المجال، وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على قرارات المرأة بالمشاركة في هذا المهام».

تغييرات مجتمعية

ينهي الزبيبي حديثه قائلًا: «يستلزم تغيير وجهة نظر المجتمع نحو عمل المرأة في الشراكة وأهميتها، ومنحها المخصصات المالية المجزية؛ لتشجيعها، وإزالة المخاوف والإشاعات التي تشكل إعاقة مجتمعية تحول دون انخراطها في العمل الأمني وفي جميع القطاعات والتخصصات، وعدم حصرها في مربع تفتيش النساء في المنافذ والمنشآت».

ويعزو المحامي الثوري قلةَ إقبال المرأة على وظائف المواقع الأمنية والعسكرية إلى التحديات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تتمثل في التقاليد اليمنية المعيقة لتحرك المرأة خارج إطار حدود المجتمع، وغابت عنها تطبيق قوانين وتشريعات أكدت -بموجب الدستور اليمني- على مساواة الرجل بالمرأة وعدم التمييز الجنسي بينهما في جميع الوظائف».

ويؤكد الثوري على أنه بإمكان المرأة اليمنية أن تؤدي دورًا حيويًا في بناء مستقبل أفضل لليمن، وتحقيق الأمن والاستقرار في مناطق الصراع. ومن أجل تحسين وضعها في المجالات الأمنية والدفاعية، يجب على الحكومة العمل على توفير فرص التدريب والتعليم والدعم المالي والفني، وتشجيع المرأة على المشاركة في العمليات الأمنية، وتعزيز وعيها بحقوقها وواجباتها. ويجب أن تعمل المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية على تغيير الثقافات والتقاليد التي تعيق مشاركة المرأة في هذه المجالات الأمنية والدفاعية.

ويشير الجعفري إلى ضرورة تشجيع المرأة على التقدم للانضمام إلى الخدمة العسكرية والشرطية، وتوفير الفرص المتساوية للتدريب والترقية، بدءًا من التوظيف ووصولاً إلى المناصب القيادية، وتحديد معايير واضحة للترقيات والترفيع في المناصب العسكرية والشرطية، وضمان تطبيقها بدون تمييز.

وتقول المحامية إلهام سنان إن مشاركة المرأة في مواقع أمنية وعسكرية لا يحتاج إلى قانون بقدر ما يحتاج إلى توجه سياسي صادق من قبل جميع مؤسسات الدولة والجهات المختصة، يسهم في انخراط النساء في مناصب قيادية في الأمن والدفاع. وكذا فتح باب القبول والتسجيل لالتحاق النساء بكلية الشرطة، وتخصيص حصة للنساء في وظائف الدفاع والأمن وتفعيل دورهن في هذا الجانب.

بشكل عام، يجب أن تسعى المنظومة القانونية في اليمن إلى تحقيق التكافؤ بين الرجل والمرأة في الفرص والحقوق والواجبات، وتكفل حماية حقوق المرأة وتعزيز مشاركتها في جميع المجالات بما في ذلك مجال الدفاع والأمن.

العدد (14) 15/ 8/ 2023

قوة وتحديات.. دور المرأة اليمنية في الأمن والدفاع

تعمل العديد من النساء على تمكين ذواتهن من خلال بناء قدراتهن وتدَّربهن في مجالات الأمن والدفاع، مما يمنحهن المهارات اللازمة للمشاركة بفاعلية في هذا المجال، على الرغم من التحديات العديدة التي يتعرضن لها نتيجة الظروف التي تشهدها البلاد في الوقت الراهن. وتعد اليمن واحدة من الدول التي تعاني فيها النساء من تمييز جنسي كبير، مما يجعلهن أكثر عرضة للعنف والتمييز والتهميش.

أحمد باجعيم
المرأة في التنمية والسلام

وتشكل الصراعات أهم العوامل التي أدت إلى تدهور أوضاع المرأة في الأمن والدفاع؛ فالنزاع المستمر أدى إلى انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي، مما جعل النساء أكثر عرضة للانتهاكات الجنسية والعنف الأسري. إضافة إلى ذلك، تجد كثير من النساء صعوبة في الوصول إلى الخدمات الأمنية والدفاعية الأساسية بسبب تدهور البنية التحتية ونقص الموارد.

ومع ذلك، حققت النساء في اليمن تقدما هاما في هذا المجال على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجههن؛ حيث عززت المرأة من دورها في المؤسسات والمنظمات المدنية التي تعمل في الأمن والدفاع. وتنظم العديد من المنظمات والمؤسسات النسوية الحقوقية المحلية أو الدولية برامج لتعزيز حقوق المرأة والدفاع عنها في مختلف المجالات.

المرأة في الأمن والدفاع

للمرأة دور حاسم في الأمن والدفاع؛ لما لها من قدرات فريدة ومهارات متعددة تساهم في تعزيز الاستقرار والسلام بالبلاد، كما أن وجودها في القطاعات الأمنية والعسكرية يسهم في توفير مناخ من التوازن والتنوع في المجتمع، ويمنحها إمكانية المشاركة الفاعلة في صنع القرار ووضع السياسات الأمنية.

تقول مديرة سجن النساء في مدينة المكلا بمحافظة حضرموت والمساعد أول منى النوبي لـ«المرأة في التنمية والسلام» إن أهمية وجود المرأة في الأمن يكمن في تحقيق تغيير إيجابي ودائم في البنية التحتية الأمنية باليمن؛ لذلك يجب تعزيز دورها في الأمن والدفاع من خلال توفير فرص متساوية للتدريب والتعليم والترقية، والاعتراف بقيمتها ومساهماتها؛ تحقيق الأمن والسلام المستدام في البلاد.

وأضافت النوبي أن للمرأة الأمنية أهمية بالغة في مختلف المواقع، سواء في مراكز ونقاط التفتيش أو في الاستجواب والتحقيق في قضايا المتعلقة بالمرأة والسجون، وهذا يعد من مهام الشرطة النسائية. وأكدت أن وجود المرأة في السلك الأمني أو العسكري إلى جانب شقائقهن الرجال ساهم بشكل كبير في تطبيع السكينة العامة للمواطنين وتحقيق الأمن.

المرأة الأمنية ونظرة من حولها

حازم، المجند في المنطقة العسكرية الثانية، أوضح أن النظر للمرأة العاملة في الأمن والدفاع تختلف عما كانت عليه سابقًا، أما الآن فتحضى المرأة العسكرية بقبول في المجتمع؛ لما لها من دور مهم في حفظ الأمن والاستقرار، بل إن الكثير من الأهالي يدفعون ببناتهم للانضمام والانتساب في السلك العسكري والأمني.

وعن نظرة المجندين لزميلاتهم العاملات في مجال الأمن والدفاع، أجاب حازم أن المرأة الملتحقة بالأمن والدفاع تحظى باحترامٍ وتقدير كبيرين من زملائها المجندين، وقائلاً: «نحن جميعا في سفينة واحدة، هدفها حفظ الأمن والسكينة العامة بين الناس في المجتمع المحلي واليمني بشكل عام».

وفي ذات السياق، عبر العريف ياسر الديني -يعمل ضمن دورية أمن في المكلا ويوجد بها مجندات- عن النظرة الإيجابية تجاه النساء المجندات وما لهن من احترام وتقدير بين صفوف زملائهن الرجال كون العمل بين الجنسين تكامليا ولا يمكن أن ينفرد به أحد على حساب الآخر، مبينا أن النظرة السابقة سواء من المجتمع أو من المنتمين لهذا المجال تجاه النساء المجندات لم تعد موجودة في الوقت الحالي. وعلى العكس، هناك اندفاع نسوي ومجتمعي ملحوظ للانخراط في السلك العسكري والأمني.

واستطرد الديني أن إيمان المجتمع اليمني بشكل عام بأهمية وجود المرأة في الأمن والدفاع للحفاظ على خصوصية القضايا والمشاكل اليومية للنساء هو أهم العوامل التي غيرت النظرة السوداوية التي كان يرى المجتمع بها المرأة الملتحقة بالمجال وتحول تلك النظرة إلى احترام كبير نظير للعمل الخدمي الذي يقدمنه للنساء أو للمجتمع، وأكد أن للمرأة دورًا جليًا في كشف الكثير من الخلايا التي تحاول إقلاق السكينة العامة وزعزعة الأمن والاستقرار.

المساعدات المعنوية

وفي مطلع العام الحالي 2023، نظمت اللجنة الوطنية للمرأة في حضرموت محاضرة توعوية بمخاطر العنف ضد المرأة ودور الشرطة النسائية جاءت هذه المحاضرة في إطار حملة (16) يوما للمناهضة العنف ضد المرأة، وبالشراكة مع إدارة الأمن والشرطة محافظة حضرموت الساحل ومكتب الشؤون الاجتماعية والعمل بالمحافظة وفقا للمركز الإعلامي للجنة، وتهدف المحاضرة إلى مساعدات الشرطة النسائية للقيام بدورها في خدمة المرأة وقضاياها المختلفة وكذا تعريفا بحقوق النساء في جميع المرافق الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمطالبة بها.

وتطرقت مديرة سجن النساء بالمكلا المساعد أول منى النوبي إلى أهمية رفع الجانب المعنوي لدى المجندات من خلال التحاق الفتيات بكلية الشرطة العسكرية ودعمهن، وأيضا إقامة دورات تأهيلية وورش عمل لزيادة الخبرات العملية وتطبيقها على الواقع، وكذا تولي المرأة مهام عسكرية وأمنية رفيعة تليق بمكانتها وقدراتها الكبيرة، والعمل على الترقية في الرتب العسكرية.

تطوير المهارات

قال ضابط عسكري في المنطقة العسكرية الثانية -فضل عدم ذكر اسمه- لـ«المرأة في التنمية والسلام» إن المرأة المجندة تحتاج إلى تطوير مهاراتها حتى تستمر في أداء عملها بما يتواكب مع المرحلة. ولعل أبرز المهارات التي تحتاجها المرأة في الأمن والدفاع الخوضُ في المهام الكبيرة والحساسة والاحتكاك بالقضايا غير العادية، وإشراكها في صياغة الخطط والبرامج الأمنية أو العسكرية.

ونوه في تصريحه أنها تحتاج أيضاً إلى التطوير الأكاديمي والتأهيل مما يتطلب من الجهات المعنية فتح المجال للفتيات بالالتحاق بكليات الشرطة المنتشرة في بعض المحافظات، وإعطائهن منحًا دراسية للدراسات العليا في الخارج، وهذا التأهيل كاف لحصول المرأة على مناصب قيادية، وسيعطي نقلة نوعية لها نحو الأفضل في هذا المجال.

حققت المرأة اليمنية تقدمًا كبيرا في مجال الأمن والدفاع بفضل الجهود المتواصلة التي قدمتها العديد من المنظمات المحلية والدولية، إلى جانب الوعي المجتمعي في تمكين النساء ومشاركتهن في هذا المجال، وتوفير فرص عمل لهن فيه، ويعد هذا التقدم خطوة مهمة نحو تعزيز دور المرأة في الأمن والدفاع.

وعلى الرغم من الصعوبات الجمة والمعقدة التي ما زالت تواجه النساء في الأمن والدفاع، فإنه يجب أن نستمر في العمل على تعزيز الوعي العام بحقوقهن وحماية أنفسهن، والمشاركة الفعالة في بناء الوطن من خلال صنع القرار والحفاظ على السلام والاستقرار في اليمن.

WDP المرأة في التنمية والسلام WOMEN IN DEVELOPMENT AND PEACE
العدد (14) 15/ 8/ 2023

المرأة في التنمية والسلام تلتقي أعلى رتبة نسائية في اليمن:

«تدرجت المرأة الشرطية حتى أصبحت قادرة على التعاطي مع جميع المهام الأمنية، وليست هناك صعوبة في الأداء بالنسبة لهن. كما أنهن امتلكن الكثير من المهارات أثناء أداء واجباتهن، ولديهن من الثقافة ما يمكنهن في أن يصبحن عناصر فعالة»، هذا ما قالته العميد علياء صالح عمر، مدير عام حماية الأسرة في وزارة الداخلية في عدن، في مقابلة خاصة أجرتها المجلة معها.

العميد علياء صالح عمر:
الشرطة النسائية في اليمن تؤدي دورًا فعالًا على الرغم من كل العوائق

حنين الوحش
المرأة في التنمية والسلام

كيف تقيمين مشاركة المرأة في أجهزة الشرطة والأمن؟

الشرطة النسائية في الجمهورية اليمنية تؤدي دورًا فعالًا على الرغم مما تواجهه من الحاضنة المجتمعية متعددة الثقافات، والناتجة عن عادات وتقاليد وأعراف ولوائح -إضافة إلى ظروف الصراع- لكن نستطيع القول إن المرأة الشرطية تخطو خطوات إيجابية نحو عقد منشود من أجل تطوير العمل الأمني واحتلالها مكانة في توفير الأمن والسكينة العامة.

وإذا ما نظرنا إلى قدرات النساء العاملات في المجال الأمني ومدى إسهامهن ومشاركتهن؛ فهن في الحقيقية يقدمن الكثير من الخدمات من خلال وجودهن في مؤسساتهن ومصالح وقطاعات الأمن المحددة في هيكل وزارة الداخلية. ويثبتن بجدارة قدرتهن على التعاطي مع المهام التي توكل إليهن، سواء كانت المهام عامة أو خاصة، حسب النوع والكيفية في الأداء.

هناك نوعان من الأداء، الأول: تنظيمي وقانوني وإداري، ويقصد به الذين يعملون في المكاتب إداريًا أو تنفيذيًا أو في مكاتب قانونية. أما النوع الثاني فهو ميداني يشترك فيه الرجال مع النساء. ولا يتم استثناء الشرطيات في أي مجال في الأمن، وإذا وجدت استثناءات فإنها تنتج عن وضعهم البيولوجي فقط.

وبالطبع تتميز الشرطيات بالحنكة في الأداء والصبر في كثير من القضايا التي ترد إليهن كأحد مأموري الضبط القضائي، واكتسبن هذه الصفات من بداياتهن وبداية تجاربهن التي كانت حول قضايا نسائية خاصة، فيما يخص النوع الاجتماعي وقضايا النساء والأطفال وشرطة الأحداث. إضافة إلى أنهن موجودات لتنفيذ أداء المحاكم، مثل التفتيش والضبط والقبض على مرتكبات الجرائم، وفي النقاط الأمنية وأماكن الاحتجاز، وفي مناطق الخدمات كالهجرة والجوازات والأحوال المدنية والمطارات.

تدرجت المرأة الشرطية حتى أصبحت قادرة على التعاطي مع جميع المهام الأمنية، وليست هناك صعوبة في الأداء بالنسبة لهن. كما أنهن امتلكن الكثير من المهارات أثناء أداء واجباتهن، ولديهن من الثقافة ما يمكنهن في أن يصبحن عناصر فعالة.

> النساء الأمنيَّات.. خطوات وخطط نحو تعزيز دورهن في الأمن والسلام

من خلال تجربتك، ما العوامل التي يجب توفرها لرفع نسبة مشاركة المرأة في أجهزة الأمن والسلطة القضائية؟

برأيي من أهم العوامل التي يجب توفرها لرفع نسبة مشاركة المرأة هو السماح باستقطاب الكثير من النساء في العمل الأمني ليتساوى العنصر النسائي مع الذكوري. وإن لم تكن متساوية فمتقاربة على الأقل في معاهد ومدارس كلية الشرطة. وكذلك الاهتمام بمدرسة الشرطة وتطوير مناهجها لتواكب الكثير من الأكاديميات الموجودة في الدول الأخرى، ولا بد أن يفعل القرار (1325) من أجل تمكين النساء ويكون لهن دور في المراكز القيادية، ومن أجل أن تساهم بشكل فعال مجتمعيًا. وعلى الرغم من هذا القرار فإن الكثير من القيادات الأمنية لم تسمح للنساء بالحصول على هذه المناصب.

ومن ضمن الأعمال التي تقدم حاليًا لتعزيز مشاركة المرأة مشاركة الشرطيات ضمن الأداء بعد تطورات كثيرة في تفعيل خطة الأمن والمرأة والسلام وإدماجها ضمن إطار المهام اليومية وضمن خطة وزارة الداخلية. كما أننا نعمل على توسيع مفهوم النوع الاجتماعي وتفعيله في إطار جميع المجالات الأمنية؛ ليهدف دور المرأة الشرطية إلى الوصول إلى العدالة.

ماهي الجهود والبرامج الحكومية لدعم مشاركة النساء وتعزيز أدائهن في الجانب الأمني وفي السلطة القضائية؟

بالنسبة للأداء الحكومي فللأسف لم يقدم لهن أي شيء يذكر، سواء من الحكومات أو من المنظمات المانحة، بدليل أنه لا وجود لأي وزيرة في الحكومة؛ وهذا بحد ذاته تجاهل للمرأة ولأهمية دورها. وبالنسبة لجهود الحكومة لتشارك النساء في الأجهزة العدلية والقضائية؛ فعلى الرغم من تاريخ وجود النساء في هذه الهيئة ورغم كمية الشابات الخريجات من كليات الشريعة والحقوق، فقد تعثر أداؤها وانحصر عملها في عدة محافظات وفي مناطق محددة.

وعلى الرغم أن محافظات بأكملها لا يوجد فيها عناصر قضائية فإن ذلك لا يعني عدم وجود مشاركة، كما هو حال وجود في الشرطة النسائية؛ فالقاضيات موجودات ويعملن وفق المؤسسة العدلية وقانون القضاء. حقًا أن أداءهن توقف بسبب إشكاليات الصراع، لكنهن يقمن بأداء نفس الواجبات.

هناك استبشار بعد مناصرة نساء المنظمات المجتمع المدني في توسيع مشاركة النساء في الهيئات القضائية العليا. ومثال على ذلك، عُينت القاضي صباح علوان في مجلس القضاء الأعلى، كما فتح المجال حاليًا للانتساب كثيرًا من حملة البكالوريوس من النساء الدخول إلى معهد القضاء الأعلى وفقا للمفاضلة؛ وهذا بحد ذاته يعكس احتلال المرأة مواقع في هيئات القضاء، كما تنشط دائرة المرأة والطفل لإيجاد محاميات لتقديم الدعم القانوني للمرأة؛ لتستطيع الدفاع نفسه؛ فالقاضيات مثل زملائهن يفصلن في القضايا المختلقة، سواء كانت جنائية أو مدنية، ويشهد الجميع أن عملهن متميز.

من وجهة نظرك، ما هي المعالجات والمقترحات التي يجب أن تطرح للجهات الرسمية أو للجهات الدولية الداعمة من أجل رفع قدرات المرأة في السلطة القضائية وتعزيز حضورها؟

بالنسبة للمعالجات فمن أهمها إفساح مجال واسع للمشاركة في الأجهزة العدلية من خلال: تأهيل النساء لدراسات عليا، الاستفادة من دول أخرى في التعاطي مع القوانين لا سيما في المجتمعات العربية، رفع نسبة المرأة في حضور الاجتماعات واللقاءات والمؤتمرات القضائية والأمنية داخليًا وخارجيًا، إعطاء الثقة للنساء العاملات في مجال العدل وتعيينهن في مواقع قضائية عليا، تشجيع نساء العدل لكتابة أبحاث قانونية تخدم البنية القضائية، التحفيز الدائم وإبراز عملهن، إعطائهن نسبة من المحاكم الاستئنافية بهدف تشجيعهن على تعزيز قدراتهن في عقد دورات إنعاشية قضائية يستفاد منها في مراجعة أخطاء القوانين والعمل على استبدال مواد تتواءم مع الظواهر الجديدة.

نصيحة تقدمينها للمرأة اليمنية العاملة في المنظومة القضائية والقضائية من واقع تجربتك الشخصية.

نصيحتي للنساء العدليات هي عدم الاعتماد على الآخر للوصول إلى أي موقع قضائي؛ لأن الشركاء من الجنس الآخر، وكذا الذين يحتلون مراكز قيادية، لن يفسحوا لهن المجال؛ لذا عليهن دائما إثبات أنفسهن في مجال التأهيل والتطوير للوصول بكفاءة عالية وتحقيق العدالة.

WDP المرأة في التنمية والسلام WOMEN IN DEVELOPMENT AND PEACE
العدد (14) 15/ 8/ 2023

المرأة في الأمن.. نسبة وجودها ومعالجات لتعزيز دورها

من المعالجات توفير بنية تحتية ودورات تأهيلية ونقل خبرات القيادات وتوفير نفقات تشغيلية

في ظل قصور مفهوم الأمن وتأطيره وجعله مرتبطًا بالشرطة الرجالية فقط، تعاني النساء الأمنيات من تهميش وتجاهل، عدا قلة منهن. وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة التي تلبيها الشرطيات في أداء مهامهن واجتهادهن للقيام بالعمل ومساعدة الدولة على خلق جو من الأمان في المجتمع، وبالرغم من الميزات والقدرات التي يتمتعن بها، فإن أعدادهن ومهامهن لا تزال محدودة؛ فلماذا ينحصر دورها في إطار محدد رسمه المجتمع ونفذه المسؤولون؟ وما الأسباب وما الحلول والرؤى؟

حنين الوحش
المرأة في التنمية والسلام

في إطار دور المرأة في العمل الأمني، تقول عيشة فلاح -سكرتارية في المنطقة الأمنية السادسة ومحققة في شرطة الشيخ عثمان-: «سبب دخولي المجال الأمني تدهور الوضع الاقتصادي المعيشي للأسرة الذي اضطرني إلى التسجيل في المجال الأمني. درست الحقوق؛ لأنه تخصص قانوني يواكب العمل الأمني. وفي العام 2016، فتح باب التسجيل للمرأة للدخول في المجال الأمني وسجلت حينها، وفي العام 2017 قُبلتُ مجندةً تابعة لأمن عدن».

وحول الصعوبات تقول فلاح: «هناك صعوبات واجهتني في عدم تقبل المجتمع لعمل النساء في السلك العسكري، واستغراب البعض لذلك، خاصة أن هذه البيئة جديدة وتتطلب صرامة وقوة لإثبات الذات ومواجهة مختلف أنواع الجرائم». وتضيف: «أثر العمل في المجال الأمني في شخصيتي وأسلوب حياتي بشكل عام، لكن المجتمع بدأ يتقبل الفكرة عند إنجاز النساء لكثير من المهام خصوصًا في جانب المرأة والطفل وحماية الأسرة».

وبالنسبة للحلول توضح فلاح أنها اتخذت بعض المعالجات، وهي: عدم الاختلاط بزملاء العمل والحفاظ على مساحة آمنة، القيام بجلسات الدعم النفسي بين فترة وأخرى، فصل الحياة العملية عن المنزل. وكذلك تغير فكر المجتمع تجاه عمل المرأة في المجال العسكري، وعُرضتَ وشُرحت إيجابيات عملها والمهام التي تقومَ بها في جانب حماية الأسرة؛ فحيثما وجدت المرأة وُجدت الحياة والتغيير إلى الأفضل وارتقى المجتمع لمرحلة التعافي.

المرأة الشرطية أدوار ومهام

وحول الحديث عن دور المرأة الشرطية في المؤسسات والمراكز، تقول العميد علياء صالح: «على الرغم من تاريخ وجود النساء في هذا المجال بدون استثناءات لكلا الجنسين -إلا في حالات مخصصة تحكمها البيولوجيا، عدا عن ذلك فالنساء يقمن بمختلف المجالات والمهام- فلا زلن يواجهن العديد من الصعوبات من الحاضنة المجتمعية وظروف النزاعات المسلحة، ويقمن بدور فعال في المجال الأمني، فهن يقدمن الكثير من الخدمات في مختلف المؤسسات، وقد أثبتن بجدارة قدرتهن على التعاطي مع المهام في كل الجوانب القانونية والإدارية والتنفيذية وحتى الأعمال الميدانية.

مخرجات لتحسين الأمن النسائي

تضمنت ورشة «مشروع تعزيز دور الشرطة النسائية في اليمن»، التابع للإدارة العامة لحماية الأسرة ومنظمة الإصلاح الجنائية برعاية وزارة الداخلية، عدة مخرجات عن معوقات إدماج ورفع عدد الشرطة النسائية في مركز الشرطة من خلال التوعية باللائحة التنظيمية والمهام الموكلة لهن وتوفير قاعدة بيانات للشرطيات، وتوعية مدراء أقسام الشرطيات بدور ومهام الشرطة النسائية العاملة في المراكز.

ومن ضمن المخرجات أيضًا توفير بنية تحتية بما يتلاءم مع عمل الشرطة النسائية في المراكز، وتقديم دورات تأهيلية عسكرية للشرطة النسائية العاملة في المراكز، والقيام بالزيارة الدورية لقيادة الشرطة النسائية في مراكز الشرطة، ونقل خبرات القيادات القديمة إلى الشرطة ومراعاة مناطق السكن عند توزيع الشرطيات، وتوفير نفقات تشغيلية مستقلة للعمل في مراكز الشرطة.

وكذا إيجاد إحصائيات حقيقية لعدد المنتسبات في الشرطة النسائية في المحافظات، وتحديد احتياجات كل محافظة من عناصر الشرطة النسائية، وإعادة تأهيل مجندات الشرطة النسائية وفق برامج تخصصية، وتأهيل الأقسام الخاصة بحماية الأسرة حسب الاحتياجات، واستكمال الإجراءات، وإصدار الهيكل واللوائح التنظيمية المتعلقة بالشرطة النسائية، وبناء قدرات الشرطة النسائية وصقل مهاراتهن على ضوء المستجدات، وتحديد البيئة المناسبة للنساء في مراكز الشرطة، وإعطاء مساحة كاملة للنساء للعمل بكل أريحية.

وأكد ملف المخرجات على أهمية زيادة النساء الأمنيات حسب احتياجات مراكز الشرطة في المحافظات وبيئة العمل، بالإضافة إلى توعية المجتمع وتوضيح دور الشرطة النسائية وضرورة وجودها في مراكز الشرطة، وتوحيد الجهود مع منظمات المجتمع المدني والدولي، وإعطاء النساء فرص العمل واتخاذ القرار، وتأهيل المجندات بما يناسب طبيعة العمل والاحتياج، وإعطاء المرأة مناصب سيادية في صناعة القرار، والاستفادة من القوانين المحلية والدولية في رفع أعدادهن.

وكذلك فتح برنامج لإدارة حماية الأسرة بمراكز الشرطة، وتخصيص غرفة للتحقيق مع النساء، وزيادة عدد قوة النساء بالمراكز؛ بحيث تشمل الإدارة والتفتيش والتحقيق والرعاية والحماية، ووجود عدد من الأخصائيات والباحثات الاجتماعيات، وتخصيص غرفة للإيواء في حال الضرورة، واستبدال القوة غير الفعلية بالقوى الفعلية المؤهلة، وتوفير مراكز تدريب وتأهيل لمستجدات الشرطة بجميع التخصصات المختلفة، إضافة إلى توفير ميزانية تشغيلية حتى تساعد في تسهيل المهام الموكلة إليها.

> توفير بنية تحتية بما يتلاءم مع عمل الشرطة النسائية في المراكز

حلول ومعالجات

ترى العقيد بركة صالح أن هناك معالجات لزيادة نسب الشرطيات داخل المراكز من ضرورة توسيع التجربة للأمنيات من خلال تعيين مساعدات مدراء أقسام، وزيادة مراكز الشرطة بطاقم متخصص نسائي في جميع التخصصات منها: مراحل جمع الاستدلال والإحالة في الجهات المتخصصة (النيابة - المحاكم).

مضيفة على أهمية توفير أماكن للشرطة النسائية توفير أماكن خاصة لتحفظ عمل النساء مع وجود كادر من الشرطة النسائية، وتدريب وتأهيل الشرطيات بكيفية التعامل مع النساء، وتدريب الشرطيات على الأمن الإداري والتخصص في هذا المجال، وتوفير سيارة خاصة بالشرطة النسائية.

ووسط دور المرأة المهضوم والنسب القليلة للشرطيات مقارنة بالرجل في المجال الأمني في اليمن، إلا أنهن استطعن أن يكافحن ويصمدن في وجه المعوقات لإثبات أنفسهن، ولتحقيق رؤية مستقبلية تمكنهن من البروز والريادة في هذا المجال.

المرأة الأمنية.. خطوات واثقة نحو مستقبل أفضل

شهدت السنوات الأخيرة تغييرات ملحوظة في النظرة المجتمعية إلى المرأة الأمنية

حنين الوحش
المرأة في التنمية والسلام

واقع معاش

سميرة سلام (اسم مستعار) تعمل شرطية في أحد أقسام الشرطة الموجودة في عدن -تحديدا الشيخ عثمان- تقول: «واجهت العديد من المشكلات لكي ألتحق بالقطاع الأمني، على الرغم من رفض أهلي اختيار لهذا المجال». وتؤكد سلام على أن العائلة والمجتمع يرون أن هذا المجال حكرٌ على الرجال فقط، وأنها ستفقد صفاتها الأنثوية واتهموها بالتمرد، لكنها دافعت عن حبها وشغفها بالعمل في مجال الأمن والحماية؛ لما يحمله من مسؤولية اجتماعية، وأنه من أهم الأعمال التي تحافظ على استقرار البلاد. ومن هذا المنطق بدأت بإقناع أسرتها والمحيطين بها.

الأمن والنوع الاجتماعي

حول الأمن والنوع الاجتماعي تقول العقيد ندية حسن -مساعد مدير الشرطة لحماية الأسرة والطفل في خور مكسر، عدن-: «كنا، في فترة ما قبل الصراع وقبل أن تُوزع النساء الأمنيات في مراكز الشرطة، نعمل في كل قضايا النوع الاجتماعي. أما الآن فتوجد نساء في كل مراكز الشرطة لتلقي جميع البلاغات الخاصة بالنساء وقضايا النوع الاجتماعي».

وأضافت: «العمل في هذا المجال يتطلب إخلاصًا ومسؤولية؛ لنتمكن من العطاء وتحقيق النجاحات وتجاوز الصعاب. نحن نعمل في ظروف صعبة واستثنائية تفرض علينا أن نكون موجودات في مناطق الخطر والاشتباك».

نظرة مجتمعية

حول نسَب وجود الشرطيات، تقول الرائد ليلى الناشري: «توجد النساء اليوم في جميع الإدارات، ويؤدين أدوارهن على أكمل وجه. ورغم القيود التي فرضت علينا حاليا، نتيجة الوضع الراهن الذي جعلنا نعمل في نطاق محدود، فإننا نواجه ذلك بالتحدي والإصرار، ونقوم بواجبنا من منطلق المسؤولية الإنسانية، وبما يمليه علينا واجبنا الوطني تجاه المجتمع".

وتعبر ليلى عن استيائها من النظرة المجتمعية القاصرة التي كانت ترفض وجود الشرطة النسائية تماما بحجة أن هذا العمل يقتصر على الرجال فقط؛ ما تسبب لهن بالعديد من الصعوبات أثناء عملهن، مؤكدة أن الأعوام القادمة ستشهد تغييرًا ووعيًا أكبر يُمَّكن النساء من ممارسة عملهن بتسهيلات أكبر، فقد أثبتن وجودهن حتى أصبح المجتمع هو من يبحث عنهن بسبب منجزاتهن الملموسة.

أدوار بارزة

حول التحاق الأمنيات تقول العقيد ندية: «وُظِّفتْ العديد من النساء ممن تقدمن للالتحاق في السلك الأمني. وكنت رئيسة لجنة تسليم أول راتب للملتحقات في هذا السلك، ثم عُينت نائب مدير مركز الأحداث النموذجي في عدن، وبعدها بعام أصبحت عضوة في التوافق النسوي من أجل الأمن والسلام، ثم اتجهت إلى العمل مع منظمات المجتمع المدني كناشطة حقوقية وأمنية أدافع عن المعنفَّات من خلال عملي في الأمن وبالتنسيق مع اتحاد نساء اليمن».

مؤكدة أنه من خلال مشاركتها في «مؤتمر وسيطات السلام» الذي عُقد في عمان بوجود المبعوث الأممي إلى اليمن، طالبت في المؤتمر أن يكون للمرأة الأمنية نصيبٌ في المشاركة في المؤتمرات والدروات الخارجية؛ لبناء قدراتها وتأهيلها، وأن يُنفذ القرار الأممي 1325 الخاص بمشاركة النساء في العملية السياسية وحمايتهن من العنف القائم على النوع الاجتماعي؛ ليكن صانعات قرار، وبما يضمن مشاركتهن في مناصب قيادية.

وفي نفس الإطار كان للعقيد ندية دور بارز في إنجاح عملية مشاركة المرأة في الأمن وإبراز دورها في هذه المهمة، بالتنسيق مع الجهات في مديرية ردفان من خلال تكليف امرأتين للعمل في السلطة المحلية كفاعلات في المجتمع، بالإضافة إلى المشاركة مع المسار الثاني مع نساء لحج (هن مجموعة من النساء العاملات في مجال الإعلام)، وقيادات المسار الثاني في محافظة لحج التي كانت مهمتهن الأساسية في مشروع المرأة والسلام وتمكين المرأة اجتماعيا في السلطة المحلية.

وتضيف العقيد ندية قائلة: «بدأنا العمل في مشروع تعزيز صوت المرأة في الأمن وفي مختلف القطاعات الأخرى الذي كان تابعًا لـ«منظمة البحث عن أرضية مشتركة»، وحضرت عدة ورش ودورات تابعة للمنظمة. وعملت أيضًا مع مشروع (تمكين النساء في اتخاذ القرار وبناء السلام) التابع لـ«منظمة مدرسة السلام» الذي شاركت فيه ٢١٠ نساء. وقد هدف المشروع من خلال دوراته إلى تمكين النساء في اتخاذ القرار، وكان من مخرجاته إعلان «شبكة وسيطات السلام»، واختُتِمت هذه الدورات بمؤتمر السلام».

يمنيات يفرضن أنفسهن بقوة في المواقع العسكرية لصناعة الأمن والسلام

> إن وجود المرأة اليمنية في أماكن حفظ الأمن والسلام يعد أمراً ضرورياً ولا اختلاف عليه

هبة محمد
المرأة في التنمية والسلام

ناشطة يمنية شجاعة ومثال للمرأة اليمنية التي تواجه التحديات والصعوبات، وتواصل العمل بشغف وحب في سبيل تحسين الواقع، وتعزيز دور المرأة في المجتمع والحياة السياسية، اشتهرت بلقب «عاقلة حارة الأحوال الثلاث» في اليمن محافظة إب، وعملت على تحسين الوضع المعيشي لكثير من الأسر اليمنية من خلال مشاريع تنموية أشرفت عليها، خصوصاً أثناء الصراع.

اشتهرت الضابطة أمل الخولاني بقوة شخصيتها وصرامتها في حل كثير من المشاكل والقضايا الاجتماعية، فكان ذلك عاملاً مساعدًا لها لتتولى مناصب في مواقع الأمن والدفاع. تقول أمل لـ«نشرة المرأة في التنمية والسلام»: «بدأت عملي المجتمعي كعاقلة حارة في ثلاث مناطق في إب، وهي الذهوب والأحوال الثلاث العليا والمنظر. وكنت أول امرأة يمنية تتولى إدارة حارتها ومنطقتها أثناء ما كان عاقل الحارة السابق مطلوب أمنيًا. وعندما خاف الجميع منه تواصلت مع رئيس إدارة الأمن السابق وسألته هل من الممكن أن أترشح وأكون عاقلة حارة؟! فكان رده بالإيجاب. وواصلت عملي في نشر الأمن والسلام في تلك المناطق وتوفير الغاز إلى كل المنازل، وأيضًا إيصال المساعدات الغذائية إلى كل المتضررين من الصراع في تلك المناطق».

توضح أمل أن أسرتها وزوجها كانوا هم الداعم الأول والرئيسي لها من خلال تشجيعها وفتح المجال لها بالالتحاق بوظيفة ضابط في إدارة البحث الجنائي، بالإضافة إلى مساندتها من القيادات والجهات المعنية في محافظة إب؛ فكانت هي المرأة الوحيدة التي تعمل داخل البحث الجنائي كجهة ضابطة لقضايا الآداب وغيرها .وهي تعمل حاليا رئيسة سجن النساء في الإصلاحية المركزية في

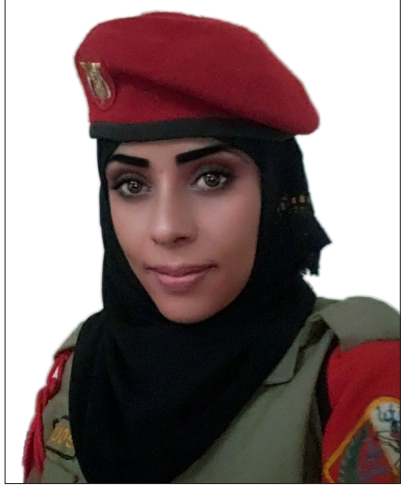

بلقيس الحوصلي

السجن المركزي في محافظة إب.

إنجازات تنموية

إصرارها وطموحها المستمر ساعداها في تحقيق الكثير من الإنجازات التي تفخر بها حسب قولها: «أثنا مسيرتي العملية حققت الكثير من الإنجازات؛ فقد حللت وأنهيت قضايا كثيرة متعلقة بالآداب (قضايا الدعارة)، وحاربتها، واقتحمت تلك الأماكن، إلى أن قلّ انتشار تلك القضايا داخل محافظة إب، بالإضافة إلى حل قضايا عن ظلم نساء يمنيات وإنصافهن بالقانون». وعن أهم الإنجازات التي تفخر بها أمل تقول: «بصفتي عاقلة حارة، قمت برصف وترميم عدة طرق، منها طريق منطقة المنظر والذهوب، بدعم من بعض الشخصيات الاجتماعية، بالإضافة إلى حل وإنهاء قضايا ثأر واقتتال بين أفراد المجتمع، وإحلال الصلح والسلِم والأمن».

أسباب قلة وجود النساء في مواقع الأمن والدفاع

إن وجود المرأة اليمنية في أماكن حفظ الأمن والسلام يعد أمراً ضرورياً ولا اختلاف عليه؛ لأن النساء صانعات سلام ويوفرن الحماية الاجتماعية

أمل الخولاني

لكثير من الأسر اليمنية في مواقع وظروف مختلفة، ولأن المرأة تحتاج إلى امرأة مثلها في أماكن خاصة. ومع ذلك تأسف الخولاني على ندرة وجود نساء يمنيات في أماكن الشرطة والأمن والدفاع، وتعلل سبب ذلك بالمرأة نفسها؛ لأن شرط وجود المرأة في مواقع البحث الجنائي أن تكون ذات شخصية قوية وصارمة، بعيدة عن العاطفة وتتوفر فيها الكفاءة والأهلية؛ وهو ما يصعب الحصول عليه الآن في ظل الصراع الذي زرع الخوف والفوضى في كل مكان، وهذا يستدعي أن تتكاتف كل الجهات المختصة للوقوف إلى جانب المرأة وأن تكون رمزًا للسلام من خلال وجود حقيقي لها في مواقع الأمن والدفاع حالياً. وسبب آخر أن النساء أكثر انضباطا في الحفاظ على النظام والقانون وتستطيع أن تصل إلى الأماكن التي لا يمكن للرجل أن يصل إليها.

وتنبه الخولاني إلى أن ما دفعها لمواصلة العمل كرئيسة سجن النساء وضابطة في البحث الجنائي هو الوضع الحالي الذي تمر به اليمن من نزاعات داخلية وصراعات جعلت من وجودها أمرا ضرورياً في أن تشارك أخاها الرجل في بناء السلام والأمن، وإيصال رسالة مفادها أن المرأة اليمنية تصبح أقوى في وجود الشدائد، بل وتزيدها صلابةً في أن تفرض نفسها مواجهةً كل التحديات في سبيل إرساء العدالة الاجتماعية ونشر ثقافة الحب والسلام.

مواجهات مختلفة وهدف الوصول واحد

واجهت الشرطية بلقيس الحوصلي تحديات من عائلتها ومحيطها المجتمعي عندما قررت الالتحاق بمدرسة المباحث الجنائية العسكرية في صنعاء؛ فقد كان اعتراضهم على مهنة العمل ذاتها، شرطيةً أو محاميةً أو ما شابه ذلك. لكن شغف الوصول وحب العمل كشرطية ظل في أعماقها منذ الطفولة، وخلق منها شخصية قوية تحدت بها كل المعوقات. تصف بلقيس تفاصيل التحاقها في العمل الأمني قائلة: «عندما كنت أدرس في الثانوية العامة التحقت بمدرسة الشرطة العسكرية، وسط معارضة شديدة من عائلتي ومن جميع الوسط المحيط بنا، لكنني واجهت كل الكلمات الجارحة التي كانت توجه لي بالعمل والدراسة فكنت أدرس في الثانوية وفي نفس الوقت أدرس في مدرسة الشرطة التي قدمت فيها عام 2005».

تخرجت بلقيس من مدرسة الشرطة عام 2019، ودرست أيضا قسم تحريات ومسرح الجريمة فزادت شجاعتها وثقتها بنفسها وهي تشاهد حلمها يتحقق يوما بعد آخر حتى كسبت قبول عائلتها، وأثبتت لهم أنه ليس من العيب أن تكون المرأة حامية لهذا الوطن إلى جانب الرجل؛ فهناك مواقف أمنية تستدعي أن تكون المرأة حاضرة فيها للحفاظ على أمن واستقرار الوطن.

محطات مختلفة

مرت لحو صلي بمحطات متعددة في المجال العسكري، وحصلت على وظائف كثيرة؛ لأنها أثبتت كفاءتها وحبها وإخلاصها لعملها، تقول بلقيس: «أول عمل لي بعد التخرج كان في وزارة الدفاع، فقد انتقلت من الشرطة العسكرية إلى الدفاع كمندوبة في الوزارة، وبعد ذلك انتقلت للعمل في المستشفى العرضي في صنعاء؛ للعمل في التفتيش والتحقيق والأمن والحماية، في بوابة المستشفى الغربية والشرقية».

وتواصل الحديث لـ«نشرة المرأة في التنمية والسلام»: «وبعد عامين، عملت في المستشفى العسكري كجهة تحريات وتفتيش، ثم عملت في صحيفة 26 سبتمبر في جانب التوجيه المعنوي كتحقيق وتفتيش وتحريات، وانتقلت للعمل في المؤسسة الاقتصادية. وفي العام 2019 حصلت على ترقية عسكرية في جانب المداهمات واقتحامات للبيوت، وبتوفيق من الله؛ لأن حب الوطن مغروس فيينا منذ الطفولة كانت كل تلك الأعمال تكلل بالنجاح والإنجاز».

وختمت بلقيس حديثها بنصائح لكل النساء والفتيات اللاتي لديهن شغف بالالتحاق في العمل العسكري قائلة: «يجب أن تكوني قوية بما يكفي؛ لأن العمل العسكري يتطلب المزيد من القوة والصرامة كي تواجهي المجتمع الذكوري أولاً، وتنجزي عملك الأمني بنجاح ثانياً، ويجب أن تواجهي كل الصعوبات والتحديات لكي تفرضي نفسك كامرأة وسط مجتمع محافظ. عمل المرأة في جانب الأمن والدفاع مهم جدا ويتطلب المصداقية والأمانة، وهو عمل شريف ووطني وليس معيبًا أو محرمًا في الشريعة الإسلامية، فنحن صانعات سلام ونحمي المجتمع من الجريمة».

العدد (14) 15/ 8/ 2023

أهمية وجود المرأة في قطاع الأمن والدفاع

خصوصية المجتمع اليمني تتطلب وجود المرأة في المؤسسات الأمنية كضرورة حتمية

يعد وجود المرأة اليمنية في مجال الأمن والشرطة أمرًا ضروريًا؛ لما تقتضيه مصلحة المواطنات اللاتي يترددن إلى تلك المؤسسات لأي سبب كان، لا سيما مع وجود عادات وتقاليد تحفظ للمرأة خصوصيات لا تسمح للرجل بالتعامل معها.

ياسمين عبدالحفيظ
المرأة في التنمية والسلام

تأتي أهمية وجود المرأة العاملة في المؤسسات الأمنية انطلاقا من عدة جوانب، منها أن التحقيق مع النساء اللاتي تعرضن لأي مشاكل أمنية -لا سيما للاغتصاب والتحرش- يتطلب أن يكون المحقق امرأة، إلى جانب عملها في المتابعة المجتمعية؛ لأنها شديدة الملاحظة مما يفيد في ضبط سلوكيات المجتمع، وغيرها من المهام التي تتطلب أن يتدخل كادر نسوي من المؤسسات الأمنية في حلها أو التعامل معها.

ورغم النظرة الدونية تجاه عمل المرأة في المؤسسات الأمنية والشرطية فإن الكثير من أفراد المجتمع بدأوا يدركون أهمية عمل النساء في هذا المجال، ويتضح ذلك من خلال حرص كثير من الأسر على استدعاء شرطيات لتأمين مناسباتهم واحتفالاتهم المختلفة. إلى جانب توظيف الكثير منهن في المرافق الخاصة والعامة والمحال التجارية والحدائق والمنتزهات؛ حتى تكون النساء بأمن وسلامة في تلك الأماكن، وسهولة التعامل الأمني معهن- مثل تفتيشهن وضبط المخالفات والمتهمات- وغيرها من الإجراءات الأمنية التي تقوم بها النساء في هذه المهنة.

أهمية قصوى

يرى أحمد ناجي -مهتم بالمجال الأمني والعسكري- أن وجود المرأة العاملة في المؤسسات الأمنية والعسكرية تكتسب أهمية كبيرة في مساندة الفتيات في حال تعرضهن لمشاكل وأزمات من خلال عدة جوانب تتمثل في أن للمرأة خصوصية في مجتمعاتنا، وعندما تتعرض لمشكلة فإنها تتحفظ في قولها ولا تستطيع طرحها على الرأي العام أو تقديم أي شكوى إلى الجهات الأمنية.

ويقول: «تأتي أهمية وجود المرأة في المجال الأمني أن المرأة اليمنية لا تزال تجهل الكثير من حقوقها، وقد يمارس ضدها ضغوطات واستغلال فتصبح ضحية في المجتمع. ولا يزال دورها محدودًا في العمل مع مؤسسات المجتمع، إلى جانب أن حريتها مقيدة ولا تستطيع التعبير أو الإفصاح عما تعانيه من ضغوطات».

ويضيف: «أيضًا، قد تعاني المرأة اليمنية من اضطهاد أسري في بعض المجتمعات المحلية المنغلقة، وقد تفرض عليها قيودًا لا تسمح لها بممارسة عملها بالشكل المطلوب، أو تُضطر إلى اللجوء إلى العزلة والكبت، وقد تصاب بأزمة نفسية جراء ذلك».

ويشير ناجي إلى وجوب العمل على مساعدة النساء والوقوف بجانبهن وضبط كل من تسعى إلى إفشاء الجرائم بين أفراد المجتمع، وإحالة كل من يثبت تورطها بأعمال مخلة بالشرف أو ارتكاب أي جريمة إلى الجهات القانونية، ومساعدة كل من تتعرض للأذى أو الانتهاك ومحاسبة المتسببين في ذلك.

وعن أهمية الشرطة النسائية يقول: «الشرطة النسائية هي الأقدر على الانخراط في المجتمع النسائي وكشف الجريمة قبل وقوعها، إضافة إلى الرغبة الأكيدة لدى المرأة المواطنة بالبوح للشرطة النسائية عما تعانيه من أزمات أو مشاكل أكثر مما قد تقوله لرجل في نفس الموقع».

ويضيف: «لقد أصبحت الشرطة النسائية ضرورة عصرية؛ لما تتمتع به المرأة من دور في شتى مجالات الحياة، شريطة أن يكون هذا الجهاز النسائي مستقلًا ويمتلك القدرة والمؤهلات اللازمة، ويعي أهمية دوره في المجتمع، وألا يخضع لرغبات أو توجهات أي جهة أو طائفة، عدا ذلك لن يكون له أي قيمة».

تشجيع المجتمع

يرى المواطن علي ناصر، وهو أب لثلاث فتيات، أن وجود المرأة العاملة في المؤسسات العسكرية والأمنية يشعر أولياء الأمور بالاطمئنان على بناتهم في حال تعرضَّن لأي ظلم أو تعد على حقوقهن، مؤكدا أن الفتيات -والنساء بشكل عام في المجتمع اليمني- يشعرن بالحرج والعيب والخجل عند التعامل مع الرجال.

ويقول: «تتعرض الكثير من الفتيات والنساء للظلم، لكنهن لم يتجرأن على الذهاب إلى أقسام الشرطة أو إدارة الأمن في مناطقهن إلا عندما وجدت نساء شرطيات يعملن في تلك الأماكن. وكذلك، بدأ المجتمع ينظر للمرأة التي تقدم شكوى أو تبحث عمن يأخذ حقها بشكل إيجابي؛ لأنها سوف تذهب إلى شرطية من بنات جنسها تتحدث إليها وستكون بجانبها حتى إذا تطلب الأمر منها أن تتحدث لرجال أمنيين».

ويتابع: «حتى عندما تدخل المرأة السجن فإن أسرتها لن تكون قلقة عليها كما لو كان السجان رجل؛ فوجود النساء في المجال الأمني والعسكري يشعر المجتمع بالأمان حين تلجأ النساء إلى العدالة وتقدم شكواها؛ وبهذا أدرك الكثير أن وجود المرأة العاملة في هذه المؤسسات مهم من أجل النساء وحمايتهن».

في الشأن نفسه تقول أميمة علي محمد -موظفة في إدارة الأمن، بمحافظة لحج- إن هناك ضرورة قصوى لعمل المرأة في المجال الأمني، وبالذات في مجتمعاتنا العربية والإسلامية، حيث أوجدت ثقافتنا الدينية والمجتمعية ميزة خاصة للمرأة في التعامل معها.

وتضيف: «لا بد من إشراك المرأة في السلك العسكري ليسهل التعامل مع المجرمات من النساء عند القبض عليهم بسبب ارتكابهن جرائم تخل بالأمن العام أو جرائم جنائية. وفي السجون لأيضًا وجود الكادر النسائي مهم ليتعامل مع السجينات بحسب الشرع والظروف المجتمعية المحافظة في بلادنا».

الأهمية والمعاناة

تحكي سهيلة سعيد (اسم مستعار) وهي أمنية تعمل في إحدى المستشفيات الخاصة ما الذي يتطلب منها لتوفير الأمن في المستشفى بقولها: «أقف على بوابة المبنى طول فترة النهار وأتحمل مسؤولية تفتيش حقائب النساء وما بحوزتهن، وأحرص على ألا تمر امرأة إلا وقد ألقيت نظرة على الأشياء التي تحملها. هو عمل مرهق ومتعب جدا، لكن هذا هو عملنا».

وتتابع سهيلة حديثها: «يأتي هذا الحرص من أجل توفير الأمان للناس الذين يترددون على المستشفى، للعلاج أو الزيارة؛ فمثلا قد يتعرض أحد المرضى للتهديد أو وجود أعداء يريدون الاعتداء عليه أو قتله عن طريق تهريب الأسلحة بأنواعها التي يتم إدخالها مع النساء خفية. ومن المعروف أن النساء لا يتعرضن للتفتيش من رجال الشرطة حسب ما تقتضيه العادات والتقاليد؛ لذا وجودنا كأمنيات في هذا المرافق أمرٌ ضروريٌ».

وعن المخاطر التي تواجه النساء الأمنيات تقول سهيلة: «نتعرض للكثير من المخاطر أثناء العمل؛ فمثلا أراد رجل إدخال سلاح من أجل قتل أحد المرضى فلم يستطع لذلك لجأ إلى امرأة لتمريره إلى داخل المستشفى. وحين طلبت منها أن تعطيني حقيبتها رفضت وفرت إلى خارج المستشفى تبعتها وحدث عراك بيننا أدى إلى تدخل رجال الأمن في المستشفى فتمكنا من القبض عليها وعلى الرجل وأحلناهما إلى العدالة».

تؤكد سهيلة أنه إلى جانب حدوث الاعتداءات عليهن فإنهن يواجهن سوء المعاملة من بعض أزواج النساء اللاتي يفتشهن بحجة أن ذلك يعد اعتداء على خصوصياتهن، حتى وإن كان المفتش امرأة، بالإضافة إلى سوء المعاملة من النساء أنفسهن التي تصل أحيانا إلى عدم القبول بتفتيشهن أو الاطلاع على أشيائهن ومهاجمتهن بالشتم والسب وإهانتهن واتهامهم باللصوصية والاعتداء على أشيائهن بغرض السرقة.

وتتابع: «نحاول أن نشرح لهن أننا نفعل ذلك لسلامتهن، وأن عملنا يصب في مصلحتهن لكن قلة منهن من تستوعب ذلك، ولا يصلن إلى نسبة 50٪ من النساء اللاتي نقابلهن».

في ختام حديثها تقول سهيلة إن وجود المرأة في المجال الأمني مهم للغاية، وعلى المجتمع التعاون معها ومساندتها، خاصة أن عملها يأتي لصالح المجتمع نفسه، وللنساء بالذات؛ لحمايتهن وتوفير السلامة والأمان لهن.

يؤكد الكثير من العاملين في المجال الأمني أن الواجب الوطني يحتم عليهم السماح لزوجاتهم بالعمل في الجانب الأمني؛ لمكافحة الجريمة في الوطن بشكل عام، وأنه من المهم تشجيع النساء على الانخراط في هذا المجال الهام.

العدد (14) 15/ 8/ 2023

المرأة ووجودها الفعال في حفظ الأمن

مشاركة المرأة في العمل الأمني في ازدياد متنام

تقوم المرأة بدور فعال في حياة المجتمع، فإلى جانب كونها النواة الأساسية فيه باعتبارها المربية والمدرسة الأولى؛ فهي أيضا المحامية والصحفية والطبيبة والمهندسة والقاضية، وغيرها، إلى أن أصبحت المرأة شريكًا فاعلاً فيها إلى جانب الرجل.

أفراح بورجي
المرأة في التنمية والسلام

وهناك الكثير من المؤسسات ذات الطابع الذكوري المهيمن عليها، مثل المجالات الأمنية والعسكرية، لكن ضرورات الواقع أفسحت المجال أمام المرأة للانخراط في العمل فيها بشكل كبير وفعال، على الرغم من التحديات التي تواجهها لأسباب ثقافية واجتماعية بحتة جعلت من هذه المؤسسات من أكثر الحصون مناعة ضد الجنس الناعم.

دور مهم وبارز

الانفتاح الحضاري مع العالم، أسهم بشكل كبير في واقعية مشاركة المرأة في الجهاز الأمني؛ نظرا لأهمية هذا الدور في تعزيز الأمن والاستقرار في المجتمع.

أحد ضباط الأمن في اليمن -فضل عدم ذكر اسمه- يشرح تجربته عن الأمن في الكثير من المؤسسات الحكومية قائلا: «من خلال واقع عملي وخبرتي في أكثر من مؤسسة حكومية لمدة تجاوزت 52 عامًا، كنا فقط ضباط وأمنيين رجال، سواء في المطار أو جهات ومؤسسات، واجهنا الكثير من الصعوبات حين يتعلق الأمر بمتابعة وتفتيش النساء، رغم أن الأمر في صالح الجميع؛ لذلك كان بعض الخارجين عن القانون يستغلون هذه الفجوة ويمارسون مخالفات تتفاوت جسامتها. أما الآن -ومنذ إشراك المرأة في حفظ الأمن- فقد تسهل عملنا أكثر وزادت نسبة الدقة والضبط، بل لا أنكر أن لدى كثير من الزميلات قوة ملاحظة وحسًا أمنيًا يفوق بعض الرجال، لدرجة أن زميلًا لي قال مازحا: هذا طبيعي لأن المرأة شكاكة بطبعها».

وأضاف: «إن مشاركة المرأة في العمل أصبح في ازدياد كبير، وأصبح وجود النساء في الكثير من المجالات مرتفعا؛ حيث تنوع وجودهن في البحث الجنائي والمؤسسات الخدمية والجامعات وغيرها، سواء في الجانب الإداري أو الميداني، ولم يعد محصورا على السكرتارية فقط كما كان سابقا».

بدورها قالت المجندة في وزارة الداخلية اليمنية رانيا عبدالله: «تأتي أهمية وجود المرأة في حفظ الأمن في المؤسسات لعدة أسباب منها -على سبيل المثال لا الحصر- استغلال بعض ضعاف النفوس للمرأة لتسيير أعمالهم الإجرامية مثل المخدرات بأنواعها أو المتفجرات، بحكم أن المرأة لا يفتشها رجل الأمن، وفي أوقات أخرى يتنكر الرجال المجرمون بثياب حتى يتمكنوا من الدخول، لكن إذا وجدت امرأة في الأمن في المكان فإن من الصعب عليهم القيام بذلك».

وأضافت رانيا: «وتنبع أهمية المرأة في القطاع الأمني من خلال الخدمات التي تقوم بها؛ حيث تعمل على تقديم الإرشادات والتعليمات للنساء، سواء في الحفلات أو الاجتماعات أو المستشفيات، وغيرها من الخدمات التي تقدمها المرأة في هذا الجانب».

حق مشروع

تواجه المرأة العربية بشكل عام، والمرأة اليمنية بشكل خاص، العديد من الصعوبات المتمثلة في التراث الشعبي بعاداته وتقاليده، والقيود القانونية، والتوجه الرسمي المحدود الذي يعيق تحسين أوضاعها.

تقول الناشطة الحقوقية ألحان الشيباني: «دور المرأة في معظم المجتمعات العربية ضعيف في كل المجالات، وهذا أهم ما يؤخر عملية الإصلاح الشامل والمشاركة العادلة بين الرجل والمرأة، وعلى الرغم من أن المساواة بين الجنسين -إلى جانب كونها حقًا أساسيًا من حقوق الإنسان كفلته جميع الأديان السماوية ونصت عليه الكثير من القوانين الدولية- أمر ضروري لتحقيق السلام في المجتمعات وإطلاق إمكانيات المجتمع الكاملة، فإنه لا يزال في بلادنا يرفل في قيود العادات والتقاليد البالية».

وأوضحت الشيباني أن مشاركة المرأة في مختلف المجالات عام، وفي المجال الأمني أيضا، يعد حقًا كفلته الشريعة الإسلامية ومبادئها؛ حيث شاركت المرأة في الحياة السياسية وفي المعارك في صدر الإسلام وعصر الدويلات، ولنا في خولة بنت الأزور أبرز مثال لهذه المشاركة، ثم استمرت مشاركتها في مختلف المجالات حتى عصور قريبة».

ومن الناحية القانونية، قال المحامي خالد الناصر: «مشاركة المرأة في القطاع الأمني وفي مختلف المجالات الأخرى، حقًا من حقوقها شرعا وقانونا؛ فإلى جانب ما نصت عليه المادة (13) من الدستور اليمني، فإن الدستور اليمني قرر له الحماية القانونية؛ حيث نصت المادة (84) منه على أن «تكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية وتحافظ على كرامتهم وأمنهم... إلخ». ومبدأ الحماية الشرعية والقانونية للفرد يعني الحفاظ على حقوقه في كل مجال يتمتع فيه بحرياته الخاصة كحرية التفكير والتعبير والتنقل والعمل وحرية التملك والخصوصية، وفقاً للضوابط الشرعية

المحامي خالد الناصر

والقانونية النظامية المقررة لذلك، فإذا تحققت الحماية الشرعية القانونية النظامية لجميع أفراد المجتمع تمكن العقل الإنساني من التفكر والتأمل والتطور لكشف المجهول وأداء الواجب على أكمل وجه؛ ليشعر الفرد بقيمته وقيمة الآخرين المساوية له بوصفه إنسانا؛ ويكون نتاج ذلك وجود الإنسان الحريص على مراعاة حقوق الآخرين في كل المجالات المختلفة، ومن ذلك حق المرأة في الجانب الأمني».

وأضاف الناصر: «ولأن للمرأة في الشريعة مكانة خاصة؛ فقد حرصت الشريعة كل الحرص على صيانة المرأة وتكريمها، وحرمت كل ما يمس بدنها أو مالها أو عرضها، ووفقا لذلك فإن من أهم العوامل التي تتطلب وجود المرأة في الأمن تفتيش المرأة الذي يتوجب القيام به سواء التفتيش الجنائي والتفتيش الوقائي والتفتيش الإداري. ونظرًا لطبيعة الأنثى التي تتطلب خصوصية في إجراءات تفتيشها أو تفتيش ممتلكاتها، فإن من الصعوبة بمكان إجراء هذا التفتيش من قبل رجل الأمن أو رجل الضبط القضائي؛ مراعاة لكرامة المرأة والحفاظ على حقوقها الشرعية والقانونية التي كفلت صيانة حقوقها المادية والمعنوية بعدم التعدي عليها دون مسوغ قانوني، وحفظت خصوصيتها التي تناسب فطرتها».

لا يكون إلا بامرأة

وواصل الناصر قائلا: «وعليه، فإن تفتيش المرأة لا يكون إلا من قبل امرأة، أياً كان نوع التفتيش، سواء الجنائي أو الوقائي أو الإداري، وهو ما قرره المشرع اليمني قانون الإجراءات الجزائية؛ حيث نصت المادة (341) منه على أنه «لا يجوز تفتيش الأنثى إلا بواسطة أنثى غيرها، يدعوها لذلك من يقوم بالتفتيش ويدون اسمها ورقم بطاقتها في المحضر، ويجري التفتيش بحضور شاهدتين من النساء»، وبذلك فإن تنظيم المرأة وتفتيشها والتعامل معها يحتاج إلى عدم المساس بكرامة المرأة وخدش حيائها، ولن يتأتى ذلك إلا بواسطة امرأة مثلها، وهنا تكمن أهمية دور المرأة في المجتمع بشكل عام ودور المرأة في الجهاز الأمني بشكل خاص».

وأوضح الناصر الأعمال التي لا بد من وجود المرأة للقيام بها واجبًا وضروريًا في مختلف المجال الأمني والوقائي والإداري، قائلا: «يتمثل عمل المرأة في الجانب الأمني في تفتيش أي امرأة تم القبض عليها، أو الاشتباه في قضايا جنائية يكون المتهم فيها امرأة، وكذا القيام بمساعدة السلطات القضائية أثناء تنفيذ الأحكام والأوامر الصادرة بحق المحكوم عليها، إن كانت امرأة أو إن كانت المرأة عائقاً أمام التنفيذ، وذلك حين يلجأ بعض المحكوم عليهم إلى الاستعانة بالنساء لمنع السلطات القضائية من تنفيذ الأحكام».

وأضاف الناصر: «بالنسبة للتفتيش الوقائي، يتمثل عمل المرأة هنا في المساهمة بالأعمال التي يتم القيام بها من قبل السلطات من إجراءات أمنية ووقائية في نقاط التفتيش على الطرق العامة، وكذا التفتيش في الوزارات والمحلات التجارية والمرافق العامة من أجل تفتيش النساء اللواتي يرتدن تلك الأماكن. أما من ناحية التفتيش الإداري فيرمي إلى تحقيق إداري للتحقق من تنفيذ وتطبيق الأنظمة واللوائح؛ ومن ذلك الاطلاع على الوثائق الشخصية والمؤهلات العلمية ومطابقة الصور على الوثائق؛ لأن ذلك يحتاج إلى كشف وجه المرأة المنقبة».

يتضح من كل ذلك أن هناك الكثير من الأعمال الأمنية التي تتطلب بالضرورة وجود المرأة للقيام بها، لا سيما أن التشريعات الإسلامية والقانونية، وخاصة القوانين العربية التي نظمت تفتيش المرأة تنظيمًا دقيقًا ووضعت معايير خاصة لمباشرته والقيام به، وتؤكد على أهمية مراعاة مبدأ كون الأنثى إنسانًا له طبيعته الفطرية الخاصة، وينبغي التعامل معها بشكل يناسب طبيعتها، آخذين بالاعتبار أن الحياء والخجل صفة ملازمة لها؛ وهذا يستوجب ألا يُتخذ في مباشرة إجراء تفتيشها أي إجراء يخدش حياءها أو يشكل مساسًا بعرضها.

صعوبات وتحديات

ولما كانت اليمن من ضمن البلدان التي تحتاج إلى وجود المرأة في المجال الأمني؛ فقد انخرطت المرأة بشكل ضئيل في مجال العمل الأمني في المدن الرئيسة؛ حيث إن وجودها في جهاز الأمن العام والشرطة القضائية النسائية، وكذا الشركات الخاصة -كأمنيات وعاملات في المجالات التجارية والأجهزة المختلفة- لم يفِ بالغرض، والسبب عائد في ذلك إلى الصعوبات والتحديات التي تواجه المرأة في المجتمع اليمني.

من جانبه قال المحامي خالد الناصر: «يعد الطابع القبلي للشعب اليمني هو الطابع المهيمن على جميع المجالات، وهذا الطابع شكل تحديًا كبيرًا أمام عمل المرأة، لا سيما في المجال الأمني؛ حيث يرى أن عمل المرأة يعد عيبًا ولا يحق لها الالتحاق بالأجهزة الأمنية والخدمية، بالإضافة إلى حرمان المرأة اليمنية من التعليم بشكل كبير وخصوصًا في الأرياف حيث نجد عدم التحاق المرأة في التعليم، وهذا يقف عائق أمامها من الالتحاق بالمجال الأمني لعدم قبول المرأة غير المتعلمة».

وأضاف الناصر: «كما أن العمل المزدوج للمرأة اليمنية المتمثل في العمل في الزراعة والأعمال المنزلية وتربية الأولاد شكلت عائقا كبيرًا أمام عمل المرأة، فضلاً عن أن ظروف النزاعات التي تعيشها اليمن أصبحت تحديًا إضافيًا يعوِّق عمل المرأة في المجال الأمني، وهذا طبيعي؛ لأن الأسر تخاف على بناتها من أي شيء قد يمس حياتها أو كرامتها نتيجة اختلال الوضع العام جراء الصراع المسلح في البلاد».

وتحدث الباحث يحيى أحمد عن عمل المرأة في مجال الدفاع والأمن، وعن التحديات التي تواجهها، قائلا: «توجد المرأة اليمنية في الأمن والدفاع بشكل محدود؛ حيث تعاني من التحديات الاجتماعية والثقافية والقانونية التي تَحُول دون مشاركتها بشكل كامل في هذه المجالات. ومع ذلك هناك بعض الإنجازات التي تحققت في هذا المجال خلال السنوات الأخيرة؛ حيث شهدت بعض المؤسسات الأمنية والدفاعية في اليمن توظيف المرأة في بعض المهام غير القتالية، مثل التدريب والإدارة والصحة وغيرها، كما أطلقت بعض المبادرات لزيادة مشاركة المرأة في هذه المجالات، مثل إطلاق حملة «صوت المرأة»؛ لزيادة عدد النساء في قطاع الأمن».

وقال يحيى: «تواجه المرأة اليمنية في قطاع الدفاع والأمن العديد من الصعوبات والعراقيل، من أهمها: التحديات الثقافية التي تعتبر المرأة في المجتمع اليمني محصورة بالأدوار التقليدية، ولا يتم قبولها بشكل كامل في قطاعات الدفاع والأمن، بالإضافة إلى كون المرأة اليمنية تفتقر إلى التدريب والتأهيل المناسب للانضمام إلى قطاعات الدفاع والأمن، فضلاً عن عدم توفر فرص العمل؛ حيث شكل النقص الحاد في الفرص الوظيفية عائقًا كبيرًا أمام عمل المرأة».

وأضاف: «كما التحديات السياسية والصراع السياسي والأمني في بلادنا قلل من فرص عمل المرأة في القطاع الأمني، بالإضافة إلى النقص حاد في الموارد والإمكانيات لتشغيل المزيد من المرأة في قطاعات الدفاع والأمن».

وجود المرأة في الأمن والدفاع مهم للغاية؛ لأنه يسهم في حماية الوضع الأمني في كثير من المرافق الحكومية والجامعات، وأبرز ما تمر به المرأة هي التحديات التي تواجهها في قطاع الأمن هي تعامل أفراد المجتمع معها بصورة سيئة والنظر إليها بنظرة ريبة، بالإضافة إلى سيل الانتقادات والتوبيخات، سواء في إطار بيئة العمل أو خارجها، الأمر الذي يؤثر على نفسية المرأة بشكل كبير، ويجعلها تعاني من اضطرابات نفسية تجعلها تشعر بالكآبة والتوتر والقلق.

WDP المـــرأة في التنميـــة والســـلام WOMEN IN DEVELOPMENT AND PEACE
العدد (14) 15/ 8/ 2023

إنتصار.. من طاهية طعام إلى «ملازم ثاني»

قصة مليئة بالتحدي والإصرار

قصة كفاح ملهمة لامرأة عانت قساوة الحياة منذ صغرها وكابدت الظروف بكل أنواعها، إلا أنها لم تستسلم ولم تنحنِ؛ بغية الوصول إلى هدفها المنشود وكيف تحولت من طاهية طعام في مراكز الشرطة إلى ملازم ثان هي قصة مذهلة تجسد بشكل رائع العزيمة والإصرار والقدرة على تحقيق الأهداف على الرغم من المعوقات. وعبر هذه القصة سنتعرف على مسارها المهني والشخصي وكيف استطاعت تحقيق هذا النجاح الباهر الذي أصبح لها شهادة حق في الكفاح ونيل الاعتلاء؛ فمن رحم المعاناة يولد النجاح.

أحمد باجعيم
المرأة في التنمية والسلام

انتصار تواجه التحديات

في سياق الصعوبات التي تفرضها الحياة للمرأة وخصوصًا في مجتمع تطغى عليه العادات والتقاليد والظروف الخاصة والمعيشية الصعبة التي تجعل المرأة أكثر قوة وتماسكا، هكذا هي نظرتها للحياة حسب قولها لـ«نشرة المرأة في التنمية والسلام».

تروي إنتصار الأسدي، التي تبلغ من العمر 38 عامًا والقاطنة في مدينة المكلا بمحافظ حضرموت، قصتها قائلة: «توقفت عن الدراسة بعد إتمام المرحلة الابتدائية، وتزوجت في سن صغير لا يتجاوز 16 عامًا، وأنجبت 5 من الأبناء. وبعد مضي نحو 11 عامًا على زواجي انفصلت عن زوجي وترك لي الأولاد ولم يكن لنا معيل. وكذلك، لم تكن ظروف أهلي بأفضل حالاً مني ومن أولادي؛ فاضطررت للبحث عن عمل لكي أعلم أطفالي وألا أحتاج لأحد».

بداية عملها في الشرطة

تواصل إنتصار حديثها قائلة: «توفقت، بعد بحث مضن، عن فرصة عمل في أحد مراكز الشرطة كطاهية طعام للأفراد الذي يفوق عددهم 40 فردًا، كما يتطلب عملي الجديد الكثير من الجهد والمثابرة؛ لتحضير وجبات الطعام للشرطة وضيوفها. فكان كل أفراد المركز يمتدح مهارتي العالية في إعداد وتقديم الطعام بأفضل صورة ممكنة. أما بالنسبة للمقابل المادي الذي أتقاضاه نظيرا لمجهودي الشاق، وكان مبلغًا بسيطًا، أحاول تلبية متطلباتنا الأساسية الضرورية. ومع مرور الوقت، وبفترة ليست بقصيرة حصلت على وظيفة في الشرطة كمجندة ومن هنا بدأت أشعر بالرغبة في تحقيق مؤهل ورتبة أعلى».

ومما زاد من عزيمة المجندة إنتصار هو حبها لوطنها وانتمائها للأرض التي نشئت وتربت فيها وخدمة مواطنيها، إلا أن المجتمع المحلي المتقيد بالعادات والتقليد لم يتقبل فكرة امرأة تلتحق بالعمل في سلك الأمن والشرطي، ويرى أنها خرجت عن المألوف ولم تحترم خصوصية المهنة التي يعتقدون أنها خاصة بالرجل دون غيره. غير أنه في السنوات الأخيرة، ومع زيادة الوعي المجتمعي، أدرك الكثير أن لوجود المرأة في القطاع الأمني أو العسكري دورًا كبيرًا في المجتمع بما يتعلق بالقضايا التي تخص النساء.

فصل تحقيق الحلم

في عام 2016، حصلت إنتصار على ترقية، وبدلاً عن مجندة عادية أصبحت كاتبة لسجلات القضايا المتعلقة بالمرأة وترتيبها، واستمرت لأشهر في عملها. وتابعت بالقول: «على الرغم من وجود الكثير من التحديات في طريقي فإنها لم تفقدني الأمل، وعملت بجد لأواجه المشاكل وأتخطاها واجتهدت في عملي. تعلمت خلال تلك الفترة أساسيات التحقيق الجنائي وتطبيقه على الواقع بشكل شبه يومي، قبل معانقة الحلم الكبير الذي سينقلني من وضعي الاقتصادي الصعب».

وفي أواخر 2016، تمت ترقيتها إلى «ملازم ثاني» بعد أن أثبتت قدراتها على القيادة والتنظيم؛ حيث كلفت بتنظيم المواد البشرية وإدارة الفرق العاملة في الشرطة النسائية لتبدأ الملازمة إنتصار رحلتها الجديدة المليئة بالتحديات والمسؤوليات في خدمة المواطن والحفاظ –إلى جانب الرجل– على السكينة العامة. تعاملت مع وظيفتها الجديدة بشكل مثالي ومتفان، واستطاعت أن تثبت نفسها كأحد القادة الناجحين في مجال الإدارة والقيادة، وتمكنت من تنمية مهارات فريقها وتحفيزهم على العمل بشكل جماعي وتحقيق الأهداف المشتركة. وبفضل قدراتها الاستباقية واستراتيجيتها الرائعة، حققت نجاحًا باهرًا في إدارة الموارد البشرية والارتقاء بفريق العمل، وفق ما أكده الموظفون لـ«نشرة المرأة في التنمية والسلام».

تقلدت الملازمة إنتصار منصب مسؤولة الشرطة النسائية بمديرية أمن مدينة المكلا في عام 2020 وإلى الآن. وهي فخوره بنفسها وبالدور الكبير الذي تقوم به في خدمة المجتمع، خصوصا النساء. كما أنها تحاول نقل خبراتها المتراكمة في سلك الشرطي خلال الأعوام التي عملت ولا زالت تعمل بها للمجندات والملتحقات بهذا المجال، وكيفية مواجهة التحديات والصعوبات في سبيل تحقيق الطموح.

وكان للملازمة إنتصار بعد وصولها إلى منصب قيادي في الشرطة النسائية الفضل في التحاق العديد من الفتيات في سلك الأمن والشرطة من خلال تشجيعها لهن بعد أن كان هذا المجال لفترة ليست بالقليلة حكرا على الرجل، وأصبحت الكثير من الفتيات في الوقت الحالي يشغلن مناصب قيادية في المديريات أو المحافظة.

إنتصار الأسد

إن قصة الملازمة إنتصار ترسم صورة ملهمة للمرأة القوية والعزيزة؛ فقد استطاعت تحويل شغفها إلى أداة للتغيير والتطور وتحقيق أحلامها وتذكرنا قصتها أنه لا يوجد شيء مستحيل عندما يتعلق الأمر بالعزيمة والإصرار والثقة في النفس. هكذا استطاعت أن تلهمنا بقصتها الرائعة، التي تعد خاتمة جميلة لرحلة نجاحها، إنها تذكرنا أن أي شيء ممكن من خلال العمل الجاد والعزيمة الصادقة، فلنستلهم من قصتها العبرة ونسارع نحو تحقيق أحلامنا؛ فالنجاح لا ينتظر إلا الذين يسعون إليه.

الرائد ليلى.. خلف العوائق قصة إلهام

أفراح بورجي
المرأة في التنمية والسلام

على الرغم من حصر المرأة اليمنية في بعض المناصب القيادية البسيطة فإنها تسعى بكل جهدها أن يكون لديها القدرة على صنع قراراتها. ونلاحظ في الآونة الأخيرة أن لها دورًا فعالًا، وقد شغلت كثيرًا من المناصب القيادية العليا كالوزارات، ووجودها المتنامي في القضاء وفي مجال الشرطة بشكل واسع.

الرائد ليلى محمد ناشر، عمرها 52 عامًا، من مواليد محافظة تعز، وخريجة كلية الشرطة ماجستير إدارة أعمال. اتجهت ليلى للعمل في الشرطة في أول قرار يصدر من الحكومة بفتح التحاق النساء بالشرطة، عندما كان عمر30 عامًا، حينها تركت عملها في التعليم. تقول ليلى: «هدف واحد جعلني أترك التدريس، وأتجه نحو الشرطة وخدمة الناس هناك. بالطبع هناك أسباب أخرى منها تحسين وضعي المعيشي».

إرادة قوية رغم التحديات

رغم كثير من الكلام الذي كانت تسمعه عندما اتخذت قرار التحاقها في دراستها وعملها في الشرطة، فإن إصرارها كان سيد الموقف؛ لأن وجودها في هذا المجال مهم لأجل المرأة والطفل؛ لهذا عملت كمديرة إدارة حماية الأسرة. وبالرغم من عملها الرائع والجيد نوعا ما فهي ليست راضية تمامًا لأنه محصور في المرأة والطفل فقط.

العوائق والعمل

تؤكد الرائد ليلى أن بداية عملها لم تكن سهلة وواجهتها كثير من المعوقات، تقول: «كانت بداية عملي في هذا المجال صعبة جدًا حيث الأهل والمجتمع يرفض عمل المرأة بشكل عام في الشرطة والأمن؛ بسبب حكم العادات والتقاليد، والأعراف. وما يزعج أكثر تبرير الأهل عدم صلاحية التحاق المرأة بهذا المجال بالسمعة السيئة التي لصقت به».

وأكملت ليلى: «قبل وصولي إلى منصب مديرة إدارة حماية الأسرة، قمت بالعمل في السكرتارية (سكرتارية مدير الأمن، وسكرتارية مدير شؤون الضباط)، وانتقلت إلى مكتب الشرطة النسائية، ثم عملت نائبة مديرة الشرطة النسائية، وحاليا أعمل مديرة إدارة حماية الأسرة وتشمل شرطة الأحداث في محافظة تعز (المدينة)».

أهمية وجودها

لوجود المرأة أهمية كبيرة في جميع الأعمال التي تقوم بها، شرطية كانت أو طبيبة أو مهندسة. وتكمن الأهمية في طبيعة العمل الذي تقوم به ومحاولتها جاهدة أن يكون جيدًا؛ فما أهمية عمل المرأة في الشرطة؟

تُجيب الرائد ليلى قائلة: «أهمية وجودي في هذا المنصب هو عدم وجود من يشغله؛ لهذا أصبح متاحًا لدي، وكذلك لخدمة النساء والأطفال وحفظ حقوقهم من الانتهاك؛ لأنني أعمل مديرة إدارة حماية الأسرة، فلا بد من إعطاء المرأة فرصة لتقديم الشكاوى ومساعدتها في ذلك».

الصعوبات والتحديات

وقفت المعاناة أمام ليلى في مراحل الالتحاق والتدريب لكلية الشرطة، تقول: «مررت بمعاناة كبيرة، حتى من الزملاء، فلم يكن بوسعي إلا أستمع لأي شخص عارضني؛ لأن لدي هدفًا أريد تحقيقه، بالرغم من النظرة السيئة التي كانت سائدة تجاه عمل المرأة التي تنخرط في العمل الأمني وتلبس الزي العسكري. ورُفعت ضدي دعوى إلى القضاء من قبل طليقي (زوجي السابق) من أجل إسقاط الحضانة، وكل هذا بسبب التحاقي في الجانب الأمني».

وتضيف: «استطعت، بتعاون أفراد الشرطة بالمدرسة معي، إفشال دعوى الحضانة، لتبقى ابنتيَّ معي. وكنت آخذ جزءًا من طعامي وأذهب لأعطيهما الطعام وهما تحت السرير في العنبر (السجن)».

وتكمل ليلى قائلاً: «صعوبات كثيرة نُصبت أمامي، كالنزاعات الحاصلة والحصار وغلاء المعيشة، وحصر المرأة في عملها بالشرطة في زاوية معينة عن المرأة والطفل، وإبعادها عن مناصب صنع القرار والمناصب القيادية في وزارة الداخلية؛ بسبب عدم وجود دعم مادي ومعنوي».

ضرورة حتمية

إن دخول المرأة حيز العمل في نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعلمية والعملية، إلى جانب شقيقها الرجل في جميع المؤسسات العامة والخاصة، جعل من حقيقة عمل المرأة في المجال الأمني ضرورة حتمية.

وفي هذا قال الصحفي نبيل العامري: «لقد أصبح عمل المرأة في الأمن والدفاع (الشرطة) ركنًا أساسيًا لوجودها في أجهزتهما لتصبح المرأة رقمًا لا يمكن تجاوزه، يحقق الأمن والحماية للأرواح، وتعد من العناصر الرئيسة في مؤسسات الشرطة، وهذه مسؤولية مشتركة لا تقتصر على الرجال دون النساء».

وأضاف العامري: «ولأهمية مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية ودعم مسارات التنمية، نجد أن أحد أهم هذه المجالات هو عمل المرأة في مجال الشرطة وإشراكها في العملية الأمنية؛ وذلك لضرورة وجود كوادر نسائية تساعد في إتمام المهام المتعلقة بالنساء، سواء في السجون أو الجوازات أو المرافق التعليمية أو البنوك أو غيرها، لا سيما أن الكثير منهن يتحاشين ذكر تفاصيل دقيقة للأمنيين إذا كان الأمر متعلقًا بقضايا تمس المرأة مثل التعرض للابتزاز أو غيره. بالإضافة إلى أن القيم والمبادئ الأخلاقية في البلاد العربية والإسلامية لا تسمح للرجل بأداء دوره الأمني مع النساء، سواء في التحقيق أو التفتيش؛ مما يعزز دور المرأة في مجال الشرطة والأمن».

وفسر العامري دور المرأة في قطاع الشرطة، قائلا: «قد يقول قائل إن الرجل قادر على تحقيق ذلك دون الحاجة إلى المرأة، بينما الحقيقة والواقع ينبآن بغير ذلك؛ فوجود الرجل في الشرطة مهم وكذلك المرأة؛ لأنه بعض أقسام للشرطة تكون بحاجة إلى المرأة بشكل خاص، كالعمل الذي تقوم به الرائد ليلى، وهو عمل يهتم بالمرأة من كل نواحي الحياة».

الحياة بكل مجرياتها صعبة، لكن إصرار المرء وتحديه للعقبات وتجاوز الكثير من العوائق يجعل كل شيء سهلًا. والنقيب ليلى إحدى النساء اللواتي تحدين الصعاب، ورغم ما مرت به وصلت إلى النجاح الذي تريده في المجال الذي تحلم به.

المرأة الأمنية في منصات التواصل الإجتماعي

في حين أن هناك فتيات التحقن بالمجال الأمني بكل دعم ومساندة، هناك فتيات واجهن صراعًا مريرًا مع الأسرة والمجتمع؛ فما زالت الحاجة إلى وجود المرأة الأمنية تتضاعف بكثرة، وهذا ما تحدثت عنه عايدة البجل قائلة: «المجتمع يعلم اليوم أنه بحاجة إلينا؛ للمحافظة على حرمة بيوتهم ونساءهم؛ فهو إذن من يبحث عنا ويفرض وجودنا لأهميتنا».

حنان حسين
المرأة في التنمية والسلام

تتلخص وسائل الاعلام الحديثة في توفر عدة أشياء، كالإنترنت والهواتف المحمولة والأجهزة الرقمية المتطورة المتصلة بوسائل ومواقع التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك، ومواقع تبادل الفيديو مثل اليوتيوب، ومواقع المدونات الكتابية والسمعية، وغيرها. ولا ننسى موجاتFM الحديثة والبودكاست، وصيغ الـPDF المخصصة رقميًا للكتب والمطبوعات، وصيغ gif المخصصة للصور الموجودة بكثرة حاليًا.

وسائل الإعلام الحديثة مصطلح واسع يصف العديد من الوسائل الإعلامية التي تستخدم لأغراض كثيرة مختلفة، وقد تعد أدوات فعالة تعزّز وجود المرأة في مجال الأمن في اليمن بطرق متعددة.

المراكز الإعلامية البحثية والمرئية والمسموعة

بشكل عام، قد يلعب الإعلام الحديث دورًا مهمًا في تعزيز وجود المرأة في مجال الأمن في اليمن من خلال تسليط الضوء على قضاياها، وتشجيع المجتمع على الاعتراف بقيمتها وأهميتها في هذا المجال. ويمكن للوسائل الإعلامية الحديثة تسهيل إجراء حوارات عامة ونقاشات حول قضايا المرأة في الأمن، وذلك من خلال القيام ببرامج المناظرات والنقاشات التلفزيونية والإذاعية، فيمكن للمشاهدين الاستماع إلى وجهات نظر المختلفة، وتعزيز التفاهم حول أهمية دور المرأة في تعزيز الأمن.

وهكذا يمكن للوسائل الإعلامية الحديثة أن تعزز الوعي والمعرفة لدى النساء حول حقوقهن ودورهن في مجال الأمن، عن طريق تقديم برامج تثقيفية تركز على قضايا المرأة في الأمن، وتشرح لهن الأدوار التي يمكنهن القيام بها في تعزيز الأمان والأمن في المجتمع.

فقد قامت بعض الوسائل الإعلامية بتخصيص جزء من مضامينها لتسليط الضوء على الإنجازات والتحديات التي تواجهها المرأة في جميع المجالات، مثل البرامج التوعوية وقصص النجاح التي نجدها بكثرة عبر استضافة النساء الناجحات والبارزات في المجال الأمني عبر موجات FM بشكل عام، وتطرقت بشكل خاص إلى المرأة مجال الأمن، كذلك ظهر البودكاست وقصص النجاح لعدد من الشرطيات، ودعمت البرامج التلفزيونية هذا الجانب بكثرة.

بهذا الشأن يعلق وليد الضيفي -مدير إذاعة محلية- قائلا: «نحن ندعم المرأة بشكل عام وقد خصصنا لها برامج في الخارطة البرامجية في إذاعتنا».

لكن هذه الوسائل لم تمنح المرأة الدعم والمساندة بالشكل الكافي

> **الإذاعات المحلية لا تقدم رسالة إعلامية هادفة، بل وجبات إعلانية ترافقها مواد بمستوى ضعيف جدا**

حسب وجهه نظر الصحفي عبد الرحمن بجاش الذي يرى أن وسائل الإعلام الحديثة لا تؤدي الرسالة المطلوبة، حيث الجميع يقلدون بعضهم بعضا، ولم يرَ وسيلة إعلامية موجهة تقوم وفقًا لاستبيان يستكشف الفئة المجتمعية التي ستستهدفها رسالتها.

وأكد بجاش قائلا: «عندما أستمع لإذاعات الـFM، وعندما كنت أشتري الصحف سابقًا، وجدت أنه على كثرة عددها فإن عنوانها واحد ومتكرر؛ فالإذاعات المحلية لا تقدم رسالة إعلامية هادفة، بل وجبات إعلانية ترافقها مواد بمستوى ضعيف جدا. ولا أعتقد أن وسائل الإعلام ساهمت بهذا الدور المجتمعي لمساندة المرأة».

كما أكد الصحفي عبد الرحمن بجاش على أن وسائل الإعلام الحديثة لا تقوم بالدور كما يجب، وأكبر مثال على ذلك إذاعات الـFM على كثرة وجودها واتساع نطاقها فإنها لا تهدف إلى تعزيز أي وجود للمرأة في هذا المجال.

وسائل التواصل الاجتماعي

من خلال وسائل الإعلام الحديثة سنحت الفرص بتقديم قصص نجاح لنساء في المجال الأمني بشكل يمكنها أن تلهم النساء الأخريات، وتعزز رغبتهن في المشاركة، كانتشار خبر تكريم أول يمنية في مجال الطيران الحربي الكابتن رحمة عز الدين الحوشبي برتبة ملازم طيار. فقد انتشر خبر تخرجها من كلية علوم الطيران من دولة السودان في الكثير من الصفحات على الفضاء الإلكتروني، وانتشر خبر تكريمها كذلك في كل الوسائل الحديثة، بل ودعمت وسائل الإعلام التقليدية هذا الحديث لتبث فعاليتها الواسعة والكبيرة، وأثبتت كذلك أنها داعم أساسي ومرافق للوسائل الحديثة في تعزيز وجود المرأة في القطاع الأمني، خاصة في مثل هذا التوقيت.

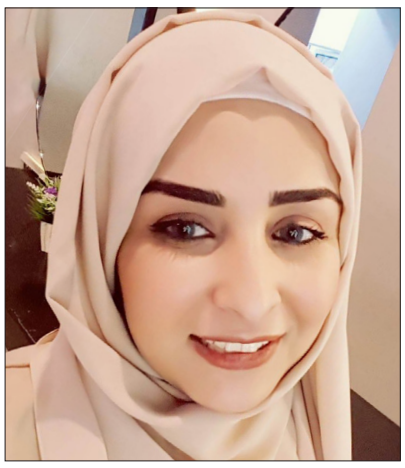

سماح الذبحاني

وللأسف لا يزال هناك نظرة قاصرة وعقول متحجرة تجاه المرأة، رغم تطور الوسائل أو حلول العصر الحديث، وهذا ما أكدته سماح الذبحاني -ناشطة وإعلامية يمنية- بأن دور الشرطة النسائية مهم جدا في المجتمع؛ كونهن يسهمن في حماية وأمن المواطن وحل المشاكل والنزاعات التي لا تستطيع بعض النساء الإفصاح عنها أمام أفراد الشرطة من الذكور.

وأضافت سماح قائلة: «نسبة وجود العنصر النسائي قليلة جدا مقارنة بوجود الرجل، ربما لقلة الوعي عند أفراد المجتمع، ونظرتهم القاصرة إلى هذه المهنة في أنها لا تصلح إلا للرجال. وكذلك لا ننسى العادات والتقاليد التي لا تسمح بوجود المرأة في الحياة العامة لممارسة أعمالهن بحرية».

ونوهت الذبحاني في حديثها إلى أنه عندما كانت تبحث في محركات البحث عن الشرطة النسائية لفت نظرها أن أغلبية المواقع محظورة ومحجوبة، وعلقت قائلة: «أعتقد أن الأمر يرجع إلى عادات وتقاليد المجتمع التي لا تسمح بحضور المرأة في بعض الوظائف، مثلها مثل غيرها من المهن، التي بقيت محصورة للرجل فقط، لكن مع مرور الأيام أصبح الناس يتقبلونها ويشجعونها».

الإعلامي عمر الورافي يرى أننا بحاجة إلى مشاركة المرأة في الكثير من المهن غير التقليدية، ومنها المجال الأمني؛ فلا يختلف اثنان أن للشرطة النسائية دور كبير في حفظ الأمن والأمان جنبًا إلى الجنب مع الرجل، وهناك تقسيم هام جدًا للأدوار. والمجتمع اليمني بحاجة لوجود العنصر النسائي في مختلف المهام الأمنية؛ لعدة اعتبارات، أبرزها العادات والتقاليد المحافظة التي تستدعي تعامل الشرطة النسائية مع جميع النساء. وللأسف هذه العادات التي تستدعي ذلك هي نفسها من تعرقل عمل المرأة في الكثير من المهن والأعمال، ومن بينها عملها كشرطية، وهذا من التناقضات المرفوضة التي يجب رفع مستوى الوعي فيها.

الصحفي عبدالرحمن بجاش

لكن هذا لا يمنح المرأة العذر في أنها تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي؛ لتعزيز وجودها في مجال الأمن، عبر نشر قصص وتجاربها الشخصية، كما يمكنها أن تلتقط انتباه المجتمع وتعرض إلى فرص جديدة في هذا المجال، لكن كل هذه المواقع لا تراها تدعم وتعزز اهمية المرأة الشرطية.

وجود جوهري

يرى الإعلامي والمدرب منصور الجرادي أن مشاركة المرأة في المجال الأمني ونشره والإشادة بعملها هو دور جوهري، خاصة لإحلال السلام في المجتمعات المنغلقة التي تمنع مشاركة النساء؛ فجميع التجارب تثبت أن إشراك المرأة في جميع الأدوار يخفف من حدة النزاع ويُوجد حلولًا أكثر. ف«الإعلام وضع تصورات كثيرة للنساء والفتيات، ووسائل الإعلام الجديدة تصل إلى المجتمع في أي مكان وزمان، ولها جانبان: إيجابي وآخر سلبي. الجانب السلبي ينحصر بأنه مفتوح ولا توجد ضوابط له. وهنا يجب القيام بجهد كبير لتقنينه وتوجيهه من قبل جميع الأطراف في المجتمع، ونشر الوعي بأهمية وجود المرأة في القطاع الأمني».

وأضاف: «أما إيجابيات الإعلام الجديد فتتلخص في إيضاح أهمية وجود المرأة الجوهري لإحلال قضايا السلام ودورهن في الحوار مع بنات جنسهن وحمايتهن وتعريفهن بحقوقهن، وهذا بدوره يؤدي إلى منع العنف. وكذلك التوعية بدورهن في حفظ السلام كمجندات في قوات حفظ السلام في مناطق النزاع، وبالتالي الحد من العنف وحماية النساء من التعرض له».

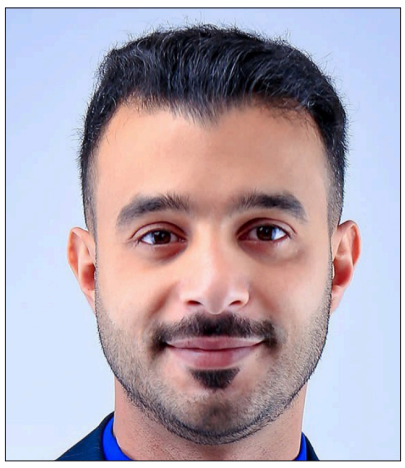

عمر الورافي

وأردف قائلًا: «من جانب آخر، سيكون لوسائل الإعلام الحديثة بشكل عام وجوب التوعية بأن المرأة ليست مجرد رقم، وإنما لها دور كبير في تحقيق ما لم يستطع الرجل تحقيقه، وهذا ليس انتقاصًا من دور الرجل، بل لكينونة المرأة وخصوصيتها في جانب التعامل مع بنات جنسها. وكذلك دعمها وعدم الاستهانة بقدراتها الفكرية والعقلية وخبراتها العملية. وعلى وسائل الإعلام الجديدة التوعية بأهمية مشاركة النساء في التفاوض وبناء السلام؛ فهناك استبعاد واضح للمرأة في هذه المرحلة».

وأضاف: «أقترح أن تخصص بعض المنصات والمواقع الإلكترونية للتوعية حول مشاركة المرأة في إحلال السلام، ويجب أن يكون للرجل دور كبير في التوعية بأهمية وجود المرأة إلى جانبه في هذا المجال. ومن وجهة نظري الشخصية، يجب أن يكون هناك وحدات خاصة تتبع الأمم المتحدة للتوعية الشاملة».

المرأة اليمنية بشكل عام في كل المجالات -فضلا عن الشرطة- حتى الآن تواجه الكثير من الصعوبات الداخلية والخارجية، من الأسرة والمجتمع برمته؛ فمنهم من استهزأ وادعى عدم قدرتها على التنفيذ، ومنهم من واجه قدراتها بالتشكيك والعرقلة. لكن المرأة دائما ما تنتزع مكانتها بثقة، وتقف بإصرار في وجه كل المعوقات.

WDP المرأة في التنمية والسلام WOMEN IN DEVELOPMENT AND PEACE
العدد (14) 15/ 8/ 2023

دور وسائل الإعلام في تناول وجود المرأة في العمل الأمني والعسكري

تعد قضايا المرأة في السلك الأمني والشرطة من القضايا الأكثر حساسية وأهمية، وتتنوع المواضيع المرتبطة بالمرأة العاملة في قطاع الأمن والدفاع؛ لذا يجب أن تكون وسائل الإعلام على دراية تامة بها لدعمها وإظهارها في مساحات وبرامج مختلفة.

علياء محمد
المرأة في التنمية والسلام

في اليمن تختلف طريقة عرض وظهور المرأة الأمنية في وسائل الإعلام المختلفة، فقد تكرس بعض الوسائل جهودها للحديث عن قصص نجاح المرأة العاملة في هذه المهن وإنجازاتها، والبعض قد يعمل على عرض تجارب النساء العاملات في قطاع الأمن والشرطة وتسلط الضوء على ما تعانيه وما تحتاجه، من جانب آخر فقد نجد قصورًا من بعض الوسائل للتعامل مع مثل هذا المواضيع.

ترى دنيا فرحان (صحفية) أنّ مجال عمل المرأة في الأمن والدفاع مجال حساس ويتطلب جرأة وجهدًا كبيرًا في تغطية مواضيعه وقضاياه.

وتضيف: "يدرك الجميع مدى صعوبة العمل في مجال الأمن والدفاع؛ حيث يتطلب العمل في هذا المجال حرصًا شديدًا، ولا يمتلك جميع الأشخاص هذه القدرة، التي ترتبط بمجتمعنا أكثر بطبيعة الرجل؛ كونه قادرًا على تحمُّل الكثير من المهام. ولكن في المقابل نجد أنَّ هناك الكثير من النساء ممّن يلتحقْنَ بالعمل في الجانب الأمني، وهنا استطاعت المرأة أن تكون قادرة على تحمُّل ضغط العمل والالتحاق بمجال الأمن سواء كان في قسم شرطة أو في إدارة أمنية أو حتى في معسكر، ونجد كثيرًا من النساء نجحْنَ في هذا المجال بجدارة، وأفضل من الرجال".

مؤكدة في حديثها أنّ الإعلام سلَّط الضوء على النساء العاملات في الجانب الأمني من خلال عمل قصص نجاح كتابية ومصورة، وعن طبيعة العمل وتقارير ترصد وتظهر دور المرأة في المجال الأمني والدفاع، ونتمنى أن يزداد هذا الاهتمام لأجل دعم وتشجيع النساء للدخول في هذا الجانب.

وفي سياق متصل أكد ناصر الشعيبي (صحفي وناشط حقوقي) أنّ دور الإعلام في دعم ومشاركة المرأة في الأمن والدفاع كان مغيّبًا تمامًا خلال السنوات الماضية، وكان هناك تقصير وقلة اهتمام بتغطية مشاركة المرأة في جهاز الأمن والشرطة، نظرًا لعوامل متعددة؛ أهمها التحديات الأمنية والسياسية التي تواجه البلاد.

ويقول: "اختلف الوضع الآن، ومن خلال متابعتنا لهذا الموضوع، فإن الإعلام بدأ إعطاء المرأة حقها بشكل عام ودعم المرأة المنخرطة في الأمن والدفاع بشكل خاص منذ عامين تقريبا".

مضيفًا: "ظهرت الكثير من الجهود من قبل وسائل الإعلام وأظهرت مشاركات وتحديات وإنجازات النساء العاملات في جهاز الأمن والشرطة. وبدأت المرأة اليمنية تنخرط في الشرطة النسائية وفي الأمن العام ومكافحة الإرهاب ومكافحة المخدرات".

وأوضح أنّ الإعلام اليمني بدأ و بنسبة ٦٠٪ في التركيز وتسليط الضوء على دور المرأة في هذا المجال، متمنيًا في حديثه زيادة اهتمام وسائل الإعلام والجهات المعنية بعمل ونشاط المرأة في جانب الأمن والدفاع، لما لها من أهمية كبيرة خلال المرحلة الحالية والمقبلة.

تحديات التغطية الإعلامية

تختلف نسبة حضور المرأة العاملة في قطاع الدفاع والأمن من وسيلة إعلامية إلى أخرى نتيجة عدد من العوامل المختلفة كالعادات والتقاليد والتوجهات الاجتماعية والسياسية، التي تؤثر على نسبة التغطية الإعلامية، وهناك عدد لا بأس به من وسائل الإعلام تعمل بجد لتحقيق التوازن في التغطية الإعلامية لمشاركة المرأة في هذا القطاع.

يؤكد علي حسن الخريشي (إعلامي وباحث في الشؤون الإنسانية والمجتمعية) على أنّ الإعلام المحلّي لم يهتم بجانب عمل المرأة في الجانب الأمني.

ويرى أنّ وسائل الإعلام بأنواعها الثلاثة لم تسلط وتركز الضوء على دور المرأة الأمني نظرًا لأنّ العمل في هذا المجال كان إلى وقت قريب حكرًا على الرجال، كما أنَّ هناك من يعارض وجود المرأة في مثل هذه الأعمال. مضيفًا: "أصبحنا نلتمس وجود المرأة في قطاع الأمن والدفاع، وأصبح وجودها ضرورة ملحة، لاسيّما في الجانب الأمني".

وأشار الخريشي في حديثه إلى أنّ وجود النساء في المجال الأمني يقدم إضافة إيجابية، خاصة في المجتمعات المحافظة التي تحتاج إلى مساحة آمنة تستطيع فيها الناجية أو المعنّفة التحدث عما تعانيه مع ذات جنسها.

يقول هارون محمد (صانع أفلام): "تؤثر قلة الوعي على مشاركة المرأة في السلك الأمني، وبالتالي من الممكن أن تؤثر على التغطية الإعلامية وقدرتها على تسليط الضوء على هذا الجانب الهام".

وأشار إلى تعرض الكثير من الإعلاميين للخطر في حالة تغطية حضور المرأة في السلك الأمني، وقد يُمنع الإعلاميون من حق الحصول على المعلومات وموارد التغطية والوصول إلى المناطق ذات النزاعات والصعوبات الأمنية، وذلك قد يحد من قدرتنا الإعلامية لتغطية القضية بشكل شامل ودقيق.

مضيفًا: "يجب أن يلتزم الإعلامي عند تغطية قضايا النساء العاملات في مجال الشرطة بالشمول والموضوعية وتسليط الضوء على إنجازاتهم وتحدياتها في نفس الوقت".

حلول ومعالجات

تلعب زيادة الوعي بأهمية تمثيل المرأة في قطاع الأمن والدفاع دورًا مهمًا يزيد من نسبة التحاق النساء اليمنيات بالسلك الأمني والشرطة. وتساعد وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية في نشر الوعي بحقوق المرأة وتعزيز مشاركتها في المجتمع. ومن الضروري أن تعزز وسائل الإعلام حضور المرأة في هذا القطاع عن طريق عمل عدد من برامج التوعية والتثقيف وتنظيم حملات تدعو الى أهمية وجود المرأة في قطاع الأمن. بالإضافة إلى تكثيف الجهود على عقد ورش العمل والندوات الخاصة، وبرامج تشجيع النساء في قطاع الأمن، وتقديم الدعم لأدوار القيادة في هذا المجال.

ويؤكد علي حسن الخريشي على أهمية تبني الإعلام دور المرأة في الأمن والدفاع، والتركيز على دورها في هذا الجانب كأحد ركائز السلامة المجتمعية، موضحًا أنّ المجتمعات التي لا نجد فيها للمرأة حضورًا في وظائف الأمن والدفاع والسلام المجتمعي، تكون أكثر عرضة لاستغلال المجرمين ومهربي المخدرات من خلال استغلال المرأة ذاتها لتهريب مثل هذه الممنوعات.

ويرى الخريشي ضرورة تبني الإعلام، قصص نجاح لفتيات توظفن بقطاع الأمن وشكّلن حماية أمنية وسلامة مجتمعية. مشددًا على أهمية وجود برامج تهدف إلى تعزيز تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء في قطاع الأمن، يتم تنفيذها من خلال تعاون وسائل الإعلام المحلية الخاصة والحكومية، وضمان عدم وجود تمييز أو عراقيل معينة تحول دون تطور وتقدم المرأة في هذا المجال.

مضيفًا: «يجب أن يتم تشجيع الجانب الحكومي للمرأة من خلال فتح أكاديميات خاصة لها تستطيع من خلالها تعلم وسائل الأمن والدفاع، والحصول على شهادات معتمدة في هذا الجانب تساعدها في الحصول على الوظائف الأمنية سواء في الجانب الحكومي أو غيره، بالإضافة إلى تفعيل دور المنظمات النسوية في تعزيز حقوق المرأة وزيادة مشاركتها في المجتمع».

فاعلات في المجال الأمني

منى سالم نموذج نسائي في التحدي والعزيمة لخدمة أمن المجتمع

ياسمين عبد الحفيظ
المرأة في التنمية والسلام

تعمل منى سالم محمد عبيد شرطية في إدارة أمن الحوطة في محافظة لحج جنوب البلاد، التي عاشت في أسرة مكونة من أم وأب وعشرة أشقاء (أربع فتيات وستة ذكور). توفي والدها وهي لا زالت طفلة تدرس في المرحلة الأساسية، وماتت والدتها في نفس العام الذي تخرجت منه من الثانوية العامة.

لم تستسلم منى للظروف التي واجهتها بعدما رحيل والديها، بل قررت أن تكمل دراستها الجامعية فالتحقت بكلية الآداب قسم علم اجتماع من جامعة لحج عام 1997. تقول منى: «بعد تخرجي من الجامعة بقيت في البيت أربع سنوات دون أي نشاط أو عمل، وبعدها كانت أول مشاركاتي في الانتخابات عام 2003، وبعدها شاركت في التعداد العام للسكان والمساكن عام 2004».

وتضيف منى: «تزوجت وأنجبت ولدًا وبنتًا، وبعد ثمان سنوات تطلقت. عدت إلى بيت أبي وعملت في مجالات كثيرة، منها أني كنت ماسحة ميدانية، وأخصائية اجتماعية لعدد من المنظمات الدولية التي تعمل في اليمن وتحديدا في محافظة لحج، ثم عملت في مجال التدريس وتصحيح الامتحانات، بعدها قررت الالتحاق بالسلك العسكري».

رغم أن الوضع الراهن الذي تمر به البلد قيَّد تحركات النساء وحصرهن في مجالات محددة أرادت المرأة اليمنية أن تقتحم المجال الأمني، وأن تكون عنصرًا مهمًا في ترسيخ الأمن في المؤسسات الحكومية والخاصة، في المطارات والسجون وغيرها، محاولةً بذل المزيد من الجهود لتحظى المواطنة اليمنيّة بالأمن والسلام، لا سيما أن اليمن من البلدان المحافظة.

ويعد وجود المرأة في قطاع الشرطة خطوة عظيمة تمكن المرأة اليمنية في أن تشارك الرجل في تحقيق السلام وحفظه وحل النزاعات، وهو ما شجع المواطنات على الذهاب لأقسام الشرطة والبحث عن حقوقهن دون تردد أو خجل ما دُمْنَ سيواجهن نساء مثلهن في مرافق الشرطة.

وهذا ما أكدته منى حين قالت: «وجود المرأة كعاملة في المرافق الأمنية وأجهزة الشرطة أهمية بالغة، والدليل على ذلك أن كثيرًا من المواطنات يشعرن بخجل عند دخولهن هذه الأماكن بسبب العادات والتقاليد ونظرة المجتمع القاصرة اتجاه المرأة التي ترتادها».

وتتابع في حديثها لـ«المرأة في التنمية والسلام» قائلة: «تأتي الكثير من النساء اللاتي يتابعن عن قضايا أو شكاوى، وبمجرد أن يجدنني يشعرن بالارتياح كوني امرأة، فيتشجعن ويذهب الخوف والقلق منهن. من هذا المنطلق تأتي أهمية وجود المرأة في المجال الأمني في بلاد تحكمه العادات والتقاليد والأعراف».

وتضيف: «كثير من النساء موجودات في السجون من أجل قضايا وأحكام، وأغلبهن فتيات في سن العشرين؛ لذا فهناك ضرورة لوجود كادر نسوي يعمل في هذه السجون سواء محققات أو إداريات».

بداية مشوارها

تتحدث منى عن بداية مشوارها في مجال الشرطة، قائلة: «أتت إلي إحدى صديقاتي المقربات، وهي جوهرة مفتاح، واقترحت على فكرة الذهاب لإدارة الأمن؛ لكي نقدم طلب الالتحاق بالسلك العسكري، وكان المكتب قد أعلن عن حاجته لنساء عاملات في الجانب الأمني. حالفنا الحظ بأن نصل في الوقت بدل الضائع، ويكون اسمينا في آخر الملتحقات وقبل أن تنتهي فترة التسجيل».

وتتابع: «بعد التسجيل تواصلوا بي من إدارة الأمن لإجراء مقابلة وتم اختياري للعمل لديهم، وبدأت عملي كحارسة أمنية في البوابة التابعة لمكتب المحافظ، وكانت هذه مسؤولية كبيرة على عاتقي. وبعد سنة انتقلت إلى إدارة أمن الحوطة».

مشاركات وتكريمات

شاركت منى في دورات تدريبية في المجال العسكري، واستفادت بحسب حديثها لـ«المرأة في التنمية والسلام» من هذه البرامج التي اكتسبتْ من خلالها الكثير من الخبرات والمهارات والمعلومات في مجال الأمن، من حيث طريقة التعامل مع مقدِمي الشكاوى، والمساجين، وكيفية تفتيش النساء المتّهمات، وغيرها من المهام الأمنية. إلى جانب الدورات الميدانية التي خاضتها في المعسكرات وكانت نقطة انطلاق لها في مجال الشرطة.

حصلت منى على العديد من التكريم؛ لتفانيها في عملها وحرصها على تقديم نموذج مشرِّف للمرأة العاملة في المجال العسكري والأمني، وجهودها المبذولة في سبيل تحسين مستوى الخدمات الأمنية التي تقوم بها وتقدمها من أجل الوطن والمواطن، مثل تكريمها من أحد المدراء الذين تعمل لديهم؛ فقد كانت موظفة متفانية في عملها، ولتقديمها أداءً متميزًا في المؤسسة الأمنية التي تعمل بها.

التحديات والعوائق

تواجه المرأة العاملة في المجال الأمني العديد من التحديات والعقبات التي تحول دون مواصلتها تقديم مهامها على أكمل وجه في مقدمة تلك التحديات نظرة المجتمع والأسرة للمرأة تجاه رغبتها وعملها في هذا المجال، وهو ما واجهته منى كغيرها من النساء المنخرطات في السلك الأمني والعسكري؛ حيث تقول في حديثها: «في البداية كان بعض أفراد عائلتي شبه معارضين دخولي المجال، إلا أن إصراري على الالتحاق جعلهم يتراجعون».

ترى منى أن نظرة المجتمع بدأت تتقبل فكرة وجود المرأة في المؤسسات الأمنية والعسكرية، وتؤكد أن الانتقادات التي كانت تواجهها المرأة التي ترغب بأن تكون شرطية أو ضابطة أمن في السابق بدأت تتلاشى.

موقف الزوج

بعد ست سنوات من طلاقها، تزوجت منى من رجل في إدارة أمن الحوطة الذي كان مديرها في العمل، فوجدته العوض الجميل والسند الذي لا يميل. شجَّعها على الاستمرارية في العمل لإيمانه بوجود المرأة كشرطية وضابطة أمن وغيرها من الأعمال ذات الصلة، حسب قولها. يقول زوجها الملازم عبده علي قاسم الضالعي إن نجاح منى بالنسبة له هو نجاح للمنظومة الأمنية ولكل امرأة فكرت في هذا العمل ولم تتوفق.

وعن تشجيعه لها ولعملها يقول: «أقدم لها الدعم النفسي والمادي وكل التسهيلات، سواء في العمل الإداري أو الميداني أو أي إجراءات قانونية تخص الشرطة النسائية وتذليل كل الصعوبات التي توجهها في عملها بحكم أني أقدم منها في المجال الأمني».

يرى الضالعي أن المرأة هي شريك الرجل في أي عمل، وهذا حق مكفول لها وواجب عليها ما دامت حريصة على الالتزام بالأخلاقيات والآداب المجتمعية التي تصون المساس بسمعتها، فالمرأة هي في المدرسة أم تربي أبناها وفي الطب ملكة الرحمة وفي الأمن الدرع الواقي لكل النساء المظلومات والمعنفات.

توجه منى رسالة إلى الفتاة اليمنية الراغبة في المجال العسكري والأمني قائلة: «يجب عليها أن تتشجع، وتتخذ قرار الالتحاق بالعمل الأمني. المهم أن تفرض رغبتها حتى تكون عنصرا مساعدًا في إيجاد السلام والأمن للمرأة التي تصل إلى هذه المؤسسات لأي دافع».

وتضيف: «أحب أن أوجه كلمة إلى المرأة اليمنية بأن عليها أن تكسر حاجز الخوف والخجل من دخولها في هذا المجال؛ لأنه بالفعل مجال جميل جدا، يخدم بلدها ومدينتها ونساءها. فهناك ظروف تمر بها المرأة تتطلب تدخل امرأة مثلها وليس رجل، مثل تفتيش النساء في النقاط العسكرية، والمتهمات، والمسجونات، وفي مجال التحقيقات التي ترتبط بأمور النساء».

يتضح من مسيرة منى أن المرأة العاملة في المجال الأمني بشكل عام تواجه العديد من العقبات، ابتداءً من الأسرة وحتى المجتمع. غير أن إصرارها وعزيمتها من ينتصرون لها؛ فعصى العادات والتقاليد والأعراف المجتمعية لن تستطيع كسر طموحات المرأة القوية مهما كانت.

العدد (14) 15/ 8/ 2023

وجود الأمنيات في المناسبات والاحتفالات حاجة ماسة لحفظ الأمن

أفراح بورجي
المرأة في التنمية والسلام

لعبت المرأة دورًا هامًا في مختلف المجالات، لا سيما مجال الأمن؛ فقد كان لها دور بارز في وجودها كأمنية في الاحتفالات العامة والخاصة والمهرجانات؛ لأننا نعيش في مجتمع محافظ لا يسمح بتفتيش أغراض المرأة أو تفتيشها إلا من امرأة مثلها. وتقف المرأة بجانب الرجل في هذا المجال لحفظ الأمن والترتيب والتنظيم لجميع المناسبات، وأهم ما تشارك فيه المرأة كأمنية في مناسبات الأعراس، والمناسبات العامة والخاصة بالإضافة إلى الاحتفالات والمهرجانات.

بهذا الخصوص تقول شيماء الصلوي- مديرة مكتب للخدمات الأمنية-: «وجود الشرطيات (الأمنيات) في المناسبات المختلفة، غاية في الأهمية، من خلال خطوات كثيرة يقمن بها، وأول خطوة هي تنظيم الاحتفالات المختلفة والحفاظ على الأمن والنظام. فلا وجود للنظام في أي الاحتفال إذا لم يكن هناك شرطيات وأمنيات».

> لا بد من وجود الأمنيات لأسباب ضرورية، منها حفظ أمن المناسبات والاحتفالات العامة والخاصة

مهام الأمنية

تقول شيماء: «هناك كثير من الأعمال والمهام التي تقوم بها الأمنية في المناسبات والاحتفالات العامة والخاصة المحافظة على ممتلكات المدعوين وعلى جميع ما يخص أصحاب المناسبة، والتركيز بدقة على تفاصيل المناسبة».

ويسرد الإعلامي هيثم داؤود بعض هذه المهام قائلاً: «أولا: تنظيم خط سير أو أماكن الجلوس، ومنع التجمعات وتزاحم النساء الحاضرات أو المشاركات. ثانيًا: تفتيش حقائب النساء للتأكد من عدم وجود أي شيء قد يؤثر على سلامة الحضور، أو في المناسبات الخاصة بالنساء، والتأكد من عدم وجود جوالات مزودة بالكاميرات وتصوير الحضور. ثالثاً: التدخل في فض النزاعات بين النساء التي قد تحدث في بعض الأحيان».

وأكملت شيماء الصلوي قائلة: «إن دور الأمنية مهم في الحفاظ على أمن المناسبات والمهرجانات العامة والخاصة، مثل أخذ الهواتف عند دخول قاعة الاحتفالات لمنعهن من التصوير، والتركيز على الدخول من البوابة من أجل التفتيش الكامل، للتأكد من عدم وجود أي مشتبه».

أمن الاحتفالات الخاصة بالنساء

المواطنة هنادي هادي إحدى العرائس اللواتي طلبت وجود الأمنيات، تقول معبرة عن أهمية ذلك: «وجود الأمنية مهم للغاية؛ لأنها الوحيدة التي تستطيع إنجاز جميع الأمور الموكلة إليها بحكم ألا أحد يستطيع أن يؤدي مهمتها مثلها؛ فمثلا إذا أردنا ان نوكل أحد معارف أو أقارب أهل الاحتفال سيكون هناك بعض المجاملات واختلال في المهام، أما الأمنية فسيستمع لها بحكم وظيفتها والكل يحترم توجيهاتها».

لهذا تؤكد الإعلامية خلود الحمادي على المهام العديدة والضرورية للمرأة -لا يمكن أن يؤديها الرجل- في الاحتفالات الخاصة بها، مثل حراسة العروس أثناء تصويرها ومنع الحاضرات في القاعة من الاقتراب منها، والمحافظة على نظام الاحتفال في حال وجود الأطفال، والمحافظة على زينة القاعة ومستلزماتها من العبث؛ فأهمية وجود الأمنية في الوقت الحاضر عائد إلى رغبة المرأة نفسها باحتفال منظم.

أسباب وجود الأمنية في المناسبات

تقول لينا إبراهيم -عاملة في مجال الأمن: «لا بد من وجود الأمنيات لأسباب ضرورية، منها حفظ أمن المناسبات والاحتفالات العامة والخاصة. ومن واجبنا نحن أن نمنع كثرة تجول الأشخاص في مكان الاحتفال (القاعات)، ومنع دخول غير المدعوين للمناسبة؛ لحفظ الأمن العام، وجعل المناسبات والاحتفالات منظمة بطريقة أكثر سلاسة وبما يحفظ الأمن والطمأنينة للجميع. ومن جانب آخر نعلم جميعنا أن مجتمعنا الشرقي -وبالأخص المجتمع اليمني- يخاف من الجوالات المزودة بالكاميرات، بسبب التصوير غير المرخص به في المناسبات والاحتفالات الخاصة والعامة، خوفا من انتشار الصور».

وأردفت المصورة نسرين قشيمة قائلة: «كون المرأة في اليمن بشكل عام تلتزم بالنقاب، وتلبس ما يحلو لها في المناسبات الخاصة بين النساء، وبسبب ظهور الجوالات المزودة بالكاميرات وانتشارها بشكل كبير؛ فقد أدى ذلك إلى انتشار صور كثير من النساء بين الرجال أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي بسبب بعض النساء اللواتي دائما ما يبحثن عن تشويه سمعة الأخريات أو لغرض بيع صورهن، فتضطر كثير من العائلات -حين تقيم مناسبات واحتفالات خاصة- إلى عدم السماح بدخول الجوالات والبحث عن أمنيات يقمن بهذا العمل. وكذلك تعود أهمية وجود المرأة كأمنية إلى العادات والتقاليد المجتمعية التي تحتم عدم تدخل الرجال في خصوصيات المرأة؛ لأن للمرأة مكانة خاصة ولا يمكن للرجال التعدي عليها أو تجاوزها».

ومن جانبه يقول الإعلامي هيثم داود مؤكداً: «وجود المرأة كأمنية للتعامل مع النساء الحاضرات أو المشاركات، وتنظيم الفعاليات والاحتفالات الخاصة والعامة، يجعل الحاضرات يشعرن باطمئنان عند التعامل مع امرأة، خاصة أننا في مجتمع محافظ فمن الصعب الاستعانة برجل أمني يتعامل مع النساء أو تفتيش أغراضهن؛ فمن المهم احترام خصوصية المرأة».

آراء المجتمع

اختلفت الآراء حول أسباب وجود المرأة في الأمن منها شخصية كخروج المرأة للعمل في جانب الأمن بسبب الوضع الراهن، وسبب آخر هو ضرورة وجودها في المناسبات والاحتفالات، لما لها من أهمية بالغة في حفظ الأمن.

الإعلامي علاء فقيرة، يتحدث حول الأسباب التي جعلت المرأة تعمل أمنية في المناسبات والاحتفالات، فيقول إن هناك أسباب كثيرة منها الحفاظ على حرية المرأة أولًا، ولوجودها للعمل في الأمن أسباب أخرى جعلت كثير من النساء يتجهون إلى العمل في الأمن خصوصا في الآونة الأخيرة، وهي تداعيات الصراع وآثاره الاقتصادية التي لامست حياة الناس اليومية فأصبحن كثير من النساء يتجهن إلى أعمال ليست في مجالهن، وحيث أجبرتهم الأوضاع إلى العمل لسد احتياجات أسرهن وتحسين وضعن المعيشي.

وأكمل فقيرة: «وجود الأمنيات في الحفلات والمناسبات مهم؛ لقيامهن بترتيب الاحتفال، كذلك حفظ الأمن من خلال منع دخول الجوالات وحل الخلافات إذا حدثت داخل قاعات الاحتفالات؛ كونها أمنية، فلا توكل إليها هذه المهمة الصعبة إلا وهي قادرة على القيام بها وإنجازها على أكمل وجه».

آراء وتجارب

أكد محسن دوش -مدرب تنمية بشرية- أن أسباب وجود الأمنية في المناسبات والمهرجانات، ربما تكمن في منع الأجهزة التي تشكل خطرًا على المجتمع من حيث التقاط الصور وما شابه ذلك؛ ومن المهام التي تقوم بها الأمنية تكمن في ضبط الممنوعات التي يتم إدخالها للقاعات.

ويرى دوش «أن وجود بعض الأمنيات طبيعي، ولديهن فنيات في التعامل مع الآخر. أما البعض الآخر فللأسف ليس لديهن أبجديات التعامل».

يفرض الواقع المعاش حتمية عمل المرأة في المجال الأمني؛ حيث أصبحت المرأة شريكًا فاعلًا في مختلف المجالات، سواء أكانت ربة بيت أو طالبة في مدرسة أو كلية، أو أنها موظفة في أي قطاع من القطاعات، أو أمنيه لحفظ الأمن، ومن ثم فإن وجود العنصر النسائي في المجال الأمني مهم جدًا لتحقيق الأمن والحماية لجميع المناسبات والمهرجانات.

المرأة في التنمية والسلام WOMEN IN DEVELOPMENT AND PEACE
العدد (14) 15/ 8/ 2023

وجود المرأة اليمنية في الأمن والدفاع.. تحديات جمة تكسرها الإرادة والإصرار

10% هي نسبة عدد الشرطيات في السلك الأمني بساحل حضرموت مقارنة بالرجال

تواجه العاملات في مجال الأمن والدفاع تحديات كبيرة تعيقها عن ممارسة وظائفها بشكل كامل، حيث يعد الاعتراف بقدراتهن في المجال الأمني والحصول على التدريبات والمعدات اللازمة لأداء وظائفهن بشكل كامل من أبرز التحديات، وكذا التمييز الجنسي وعدم التساوي في الفرص بين المرأة والرجل بسبب التحيزات الثقافية والاجتماعية الموجودة في المجتمع اليمني.

أحمد باجعيم
المرأة في التنمية والسلام

وتؤثر هذه التحديات على قدراتهن وأدائهن مما يجعلهن أقل فعالية وغير قادرات على القيام بعملهن على الوجه المطلوب، ومن ثم فإن معالجة هذه التحديات، وتوفير البيئة المناسبة للعاملات في الأمن والدفاع سوف يعزز قدراتهن ويتيح لهن فرصة تحسين أدائهن وأداء وظائفهن بالشكل المناسب.

تحديات اجتماعية

تقول مديرة الشرطة النسائية وحماية الأسرة والأحداث بأمن ساحل حضرموت المساعد أول منى غرامة إن هناك تحديات اجتماعية تقف أمام التحاق المرأة بالأمن والدفاع أبرزها العادات والتقاليد الأسرية التي تحجب وجودها في بعض الأعمال والبقاء داخل منزلها، والنظرة القاصرة لبعض الفئات من المجتمع للملتحقات بالسلك الأمني أو العسكري، مشيرة إلى أن هذه القيود المجتمعية وعدم إدراك المجتمع بأهمية وجودها المرأة في هذه الوظائف قلَّصا من مشاركة المرأة في مختلف المجالات.

وأكدت في تصريح خاص لـ«المرأة في التنمية والسلام» أن الوضع الحالي يتطلب وجودا حتميا للمرأة، سواء في السلك العسكري أو الأمني؛ للتعامل مع القضايا والمشاكل التي تخص المرأة، كالتحقيقات والتفتيش النسائي، أو التعامل مع السجينات والحماية والرعاية؛ لذا فإن الحاجة تستدعي التخلص من القيود المفروضة، والدفع بالفتيات في هذا المجال لما له من أثر إيجابي على المجتمع.

ومن جانبها تطرقت رئيسة قسم الابتزاز الإلكتروني في أمن مديرية مدينة المكلا بمحافظة حضرموت فاطمة الكسادي في حديثها لـ«المرأة في التنمية والسلام» إلى المعوقات التي تحد من وجود المرأة في السلك الأمني أو العسكري ومنها عدم تقبل المجتمع لطبيعة عمل المرأة وقيادتها في هذا المجال خصوصا مجتمعاتنا التي تتصف بالمحافظة وخوف الأسرة على البنت من سوء السمعة والاختلاط مع الرجال، غير آبهين أن هذا إثبات للذات وبناء شخصية قوية لها، ووجودها في الأمن هو أمان لكل امرأة مستضعفة.

فاطمة الكسادي

تحديات ثقافية

تواجه المرأة العاملة في الأمن والدفاع تحديات ثقافية كبيرة تتمثل في المعتقدات والتصورات النمطية التي تعتبر الرجال مسؤولين عن الشؤون الأمنية، وكذا قيود المجتمع التي تحد من مشاركتها في القطاعات الأمنية والدفاعية. ومع ذلك، فإن المرأة اليمنية العاملة في الأمن والدفاع تظهر قوة وإصرارا في مواجهة هذه التحديات وتسعى إلى إثبات قدراتها ومساهمتها الفعالة في حماية وتعزيز أمن البلاد.

ولخصت غرامة أهم التحديات الثقافية التي تعاني منها المرأة اليمنية في عملها في جميع القطاعات في التمييز الجنسي بحيث لا تسمح بعض الفئات الأسرية بالتحاق فتياتها بالأمن والدفاع، وهذا عامل ثقافي متوارث منذ عقود لدى تلك الأسر، إذ إن مثل هذه الثقافات السلبية تعد سببا رئيسيا في قتل طموح الفتيات في شق مستقبلهن في الأماكن التي يرغبن فيها كسلك الشرطة.

واستعرضت في تصريحها عدة عوامل تساعد المرأة اليمنية على الالتحاق بالسلك الأمني والقضاء على الثقافات السلبية، منها: تقديم الدعم اللازم للمرأة لتمكينها من الالتحاق بالسلك الأمني والقضائي من خلال توفير التدريبات المناسبة لها في هذا المجال، والتوعية وتغيير الثقافات والمعتقدات السلبية التي تحول دون مشاركة المرأة في الأمن، وتعزيز قيمة دور المرأة في المجتمع وتأكيد أهميتها في حفظ الأمن وتعزيز العدالة، وتوفير الحماية والدعم اللازمين لها.

وأضافت المساعد أول منى غرامة قائلة: «يجب اتخاذ الإجراءات الأزمة لمنع أي تمييز أو تحيز جنسي، وكذا توفير الحماية والدعم اللازمين لهن وتشجيع الرجال والمجتمع على دعم مشاركة المرأة في الأمن، والاعتراف بأهمية دورها في الحفاظ على الأمن والسكينة العامة»، مؤكدة أن تحقيق هذه العوامل سيساعد المرأة على تحقيق تطلعاتها في المشاركة في الأمن والدفاع، والقضاء على الثقافات السلبية التي تعيق تقدمها.

التحديات التعليمية

تعد اليمن من البلدان التي يشهد فيها الوضع الأمني اضطرابات مستمرة وصراعات داخلية، مما يؤثر على قدرة النظام التعليمي على تلبية احتياجات النساء المهتمات بالعمل في مجال الأمن والدفاع، وتعاني المرأة اليمنية أيضا من نقص البنية التحتية للتعليم في بعض المناطق التي تشهد صراعات مستمرة، كما أن توفير فرص تعليمية آمنة ومناسبة للنساء في هذه المناطق يمثل تحديا كبيرا.

وعن ذلك، قالت فاطمة الكسادي في تصريحها إن أهم الصعوبات التعليمية التي تعيق النساء عن العمل في مجال الأمن والدفاع هي عدم وجود كلية عسكرية نسائية -سواء في حضرموت أو في بعض محافظات البلاد- وهو ما يعد تقليلا من شأن المرأة وقدراتها الأمنية؛ حيث إن التحاقها بالكلية العسكرية سيساهم في التدرج الوظيفي وتقلد مناصب ورُتَب مهمة في الأمنِ أو الدفاع.

> **الصعوبات التعليمية التي تعيق النساء عن العمل في مجال الأمن والدفاع هي عدم وجود كلية عسكرية نسائية**

صعوبات في العمل

صرحت مُجنَّدة في الشرطة العسكرية بحضرموت -فضلت عدم ذكر اسمها- بأن المجندات في السلك العسكرية أو الأمني يواجهن صعوبات جمة أثناء أداء عملهن، كضعف التدريب والتأهيل وقلة الدورات والورش التي تعزز من خبرة الفتيات الملتحقات بهذا المجال، مبينة أن الدورات التي تعطى لهن تكون نظريةً في أغلب الأحيان وتفتقد للتطبيق العملي الذي سيساهم في تطويرهن في أداء الواجب الوطني.

وأوضحت أن الترقيات في الرُتب شبه متوقفة على النساء إلا بعد سنوات ليست قليلة، وهذه تعد صعوبة كبيرة تواجهها المرأة المكافحة والشغوفة، وتنالي الترقيات المعروفة التي تُعطى بعد ثلاث سنوات من الخدمة في المجال. مختتمة تصريحها بالقول إن بقاء المرأة الشرطية دون تطوير خبراتها العسكرية أو منحها الرتب ينعكس سلبًا على المنظومة بشكل عام وليس على المرأة وحسب.

حلول ومقترحات

وعن الحلول والمقترحات الممكنة لتعزيز مكانة المرأة في الأمن والدفاع، أجابت فاطمة الكسادي قائلة: «يجب الإشادة بدور المرأة العاملة في المجال الأمني والعسكري في الحد من الجرائم والضبط والمتابعة في حيثيات القضايا وعدم تهميشها والتقليل من قدراتها، وكذا إنتاج مواد توعوية في الإذاعة والتلفزيون لتشجيع الفتيات على الالتحاق بالسلك العسكري لخدمة الوطن والمواطنات.

وأكدت أن تفعيل دور المرأة الأمنية في اللجان المجتمعية وحل النزاعات والحد من المشاكل الأسرية حلول ستعيد للمرأة الثقة بنفسها، وستقدم حافزًا كبيرًا لأخريات للالتحاق بهذا المجال. ومن الحلول تكثيف الدورات التوعوية للمجتمع بأهمية وجود النساء في الأمن والدفاع لتستتب السكينة العامة، والتخلص من التقاليد التي تقلل من دورهن في المجتمع.

وفي سياق متصل، طالبت منى غرامة بقبول الفتيات في كلية الشرطة العسكرية خلال السنوات القادمة؛ لرفع الكفاءة الأمنية والعسكرية لديهن، وإنشاء مقر خاص وإدارة متكاملة للشرطة النسائية بالمحافظات، والسماح للمرأة بتقلد مناصب قيادية أسوة بالرجل. وتناشد الجهات المعنية بالسماح للنساء بالالتحاق بالأجهزة الأمنية، بسبب النقص الكبير في المجندات؛ حيث لم يتجاوز عدد الشرطيات في السلك الأمني بساحل حضرموت 10% مقارنة بالرجال.

وللتغلب على هذه التحديات، يجب تبني ثقافة تعزز من مشاركة المرأة في قطاع الأمن والدفاع من خلال توفير فرص التدريب والتطوير المهني للمرأة العاملة في هذا المجال؛ لما له من مساهمة فعالة في تحقيق الأمن الوطني والتنمية المستدامة في البلاد.

المرأة في التنمية والسلام
WOMEN IN DEVELOPMENT AND PEACE
العدد (14) 15/ 8/ 2023

دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز وجود المرأة في الأمن والدفاع

الشرطة النسائية.. بين الدعم والتهميش من مختلف الجهات

يتلخص المجتمع المدني في مجموعة من المؤسسات غير الرسمية، ومنها التطوعية، كالجمعيات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان والبناء الديموقراطي. تعمل هذه المنظمات على دعم وتعزيز ونشر القيم والمبادئ التي تهدف إلى تطوير وتنمية المجتمعات بشكل عام وتحقيق مبادئ الحكم الرشيد، خاصة في مجال حماية حقوق الإنسان وحرياته، فما دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز ومساند وجود المرأة في المجال الأمني والدفاعي الذي يعد هامًا وأساسيًا؟

حنان حسين – حنين الوحش
المرأة في التنمية والسلام

أربعة أعوام إلى الوراء

تتابع المنظمات في دعم الحقوق والحريات بشكل متواصل وفعال خاصة في محافظة عدن، أما صنعاء وذمار وبعض المناطق الشمالية فقد عملت بجهد حتى مطلع العام 2015 كما ذكرت لنا هيفاء المطري- رائد ركن ومديرة حماية الأسرة في صنعاء.

تحدثت هيفاء -بحكم وجودها- في صنعاء وإدارتها لإدارة حماية الأسرة قائله: «حاليًا لا يوجد أي دعم من أي منظمات داخلية أو خارجية، وإذا وُجدت فإن مدراء العموم يحتكرونها. بينما سابقًا كان هناك الكثير من الدعم فآخر دورة كانت قبل 4-3 سنوات من الآن، وكانت مدتها 4 شهور متفرقة، ثم بعدها مُنعت من الجهات المسؤولة بشكل كلي، وإن وجدت بعض الدورات فإنها تقام لأيام معدودة، وعادة تقوم بها جهات داعمة لحقوق الإنسان، فيما يحتكرها مدراء العموم».

وفي حديثها أوضحت هيفاء أنه قبل عام 2011، كان هناك العديد من الدورات التدريبية وورش العمل التي تقوم بتأهيل وتدريب مستمر للمرأة؛ فقد كانت هيفاء تعمل مدربة في مدرسة الشرطة، وتتحدث قائلة: «دربت كثيرا من الفتيات على مجموعة من فنون الأسلحة من رمي وفك وتركيب وغيرها. أما حاليا فلم يعد هناك الفتيات في هذا المجال، لدرجة أنه حال مروري الأخير -عند رجوعي من مطار عدن- وجدت شرطيات جدد خاصات بالتفتيش؛ فسألتهن عن الشرطيات القديمات اللائي يعدين تلميذاتي-دون أن أصرح بهويتي- فأخبرنني أنهن جدد في المجال، فمضيت في حال سبيلي أتساءل بيني وبين نفسي: هل تم الاستغناء عنهن أم أنهن تركن المجال في الوقت الراهن؟!

وتضيف: «سابقا كان الدعم كبيرًا، وأتذكر عام 2014 أن مجموعة من البنات ذهبن -بدعم من السفارة الفرنسية- للدراسة في الأكاديمية الفرنسية. وأنا كذلك حصلت على منحة بدعم من السفارة الفرنسية للدراسة في المدرسة العليا لضباط الشرطة في باريس. وفي عام 2016 عملت مترجمة في مكتب وزير الداخلية كضابط ارتباط بين وزارة الداخلية والسفارة الفرنسية. وفي أثناء مؤتمر الحوار الوطني شاركت كضابط أمن خاص بالUN.

وسابقًا، كانت تقام العديد من الدورات منها حقوق المرأة والطفل وعن الحقوق والقانون، وكيف تعبِّر المرأة وتطالب بحقها في الحياة، لكن بعد 2015 تقريبا تجمدت الفرص بشكل كبير حتى انعدمت تمامًا».

وأردفت: «حاليا، تعمل أغلب الشرطيات بشكل كبير في السكرتارية والأعمال الإدارية، أو في ضبط وإخلاء البيوت بحسب أوامر المحكمة، لكنهن لم يعدن موجودات في كل النقاط الأمنية والمنافذ إلى جانب الرجل كما كن في السابق».

الدورات وورش العمل المساندة

وإذا ما نظرنا لعدد الدورات وورش العمل التي نفذتها منظمات المجتمع المدني على اختلافها، فهناك الكثير، ومنها: قيام قطاع التدريب والتأهيل بوزارة الداخلية، وبالتعاون مع المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي في عدن في شهر يوليو من العام 2020، بورشة عمل تدريبية متخصصة حول دور الشرطة النسائية في التعامل مع قضايا العنف ضد المرأة. وأتى تنفيذ هذه الورشة في إطار مشروع بناء قدرات الشرطة النسائية في اليمن تحت عنوان «تعزيز النهج المستجيب للنوع الاجتماعي ضمن أجهزة إنفاذ القانون» الممول من حكومة مملكة هولندا.

وعلى مدى ثلاثة أيام، خلال يوليو 2020، تلقت خمس عشرة مشاركة من الشرطة النسائية عددًا من المهاراتَ والمعارف حول: مفهوم العنف الأسري، العنف ضد المرأة، أعمال الشرطة والحماية ضد النساء والفتيات ومعايير معاملتهن، فنيات مقابلة النساء والفتيات من ضحايا العنف، وغيرها من المواضيع.

وفي أكتوبر من العام 2020، سعت المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي إلى تطوير وتعزيز العمل الشُرَطي النسوي في اليمن، من خلال تنفيذ مشروع تعزيز وبناء قدرات الشرطة النسائية في اليمن، وتعزيز النهج المستجيب للنوع الاجتماعي ضمن أجهزة إنفاذ القانون، وبتمويل من حكومة مملكة هولندا.

هدف المشروع حينها إلى تعزيز جهود السلام والأمن في اليمن، من خلال بناء قدرات وحدة الشرطة النسائية في وزارة الداخلية، وعمل على تحسين قدرة 700 شُرَطيّة في وحدة الشرطة النسائية، في الحفاظ على القانون والنظام وفقاً لمعايير حقوق الإنسان وقواعد تحقيق العدالة. كما قدم المشروع دعماً لوزارة الداخلية لتأهيل الشرطيات، وإزالة المعوقات التي تحول دون الإبلاغ عن الجرائم من قبل النساء، وتحسين المعايير الدولية، وأفضل الممارسات لضمان تكافؤ الفرص للمرأة للعمل في قوات الشرطة.

أما في شهر أغسطس من العام 2021، في مدينة المكلا عاصمة حضرموت، دُشِّنت الورشة التدريبية الثالثة من نوعها للشرطة النسائية في حضرموت، ونفذها اتحاد نساء اليمن بالمحافظة، ضمن مشروع تعزيز الحماية من كوفيد19-، بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن وجمهورية كوريا. تحدثت الورشة عن دور الشرطة النسائية وحقوقها وواجباتها، ومفهوم الشرطة المجتمعية وآلية عملها، وأهمية الشراكة بين المجتمع المدني والأجهزة الأمنية، وعُرضت التجارب العالمية والعربية لمفهوم الشراكة المجتمعية، وقياسه على مستوى الأمم المتحدة.

واستهدفت الورشة الثالثة في تمكين النساء الشرطيات والكوادر الأمنية في أمن مدينة المكلا، وهدفت إلى تمكينهن في عدالة النوع الاجتماعي والأمن الصحي في عدن والمكلا. وفي شهر أغسطس من العام نفسه (2021)، نظم مركز الإعلام الثقافي في عدن، وبالتعاون مع إدارة أمن عدن، ورشة عمل لـ20 منتسبة من قطاع الأمن والشرطة النسوية بالمحافظة حول مفاهيم حقوق الإنسان والقرار الأممي 1325 الخاص بالمرأة والأمن والسلام. وهدفت الورشة إلى تعريف المشاركات بمفاهيم حقوق الإنسان الواردة في المواثيق الدولية ونظام الحماية الدولية في الأمم المتحدة، وإطلاعهن على نماذج عمل المؤسسات الوطنية والمبادئ الوطنية التي تؤطر عملها وعمل قسم التحري والتحقيق كمبدأ إنساني يحمي من الوقوع في المحظور.

وفي نوفمبر من العام 2021، دُشنت دورة تدريبية خاصة بالشرطيات في السجون، تحت عنوان «الحد من انتهاك حقوق السجينات ورفع مستوى أداء السجون»، التي تنظمها «جمعية بسمة للتنمية بدعم من «منظمة البحث عن أرضية مشتركة» (SFCG) وتمويل الاتحاد الأوروبي (EU). نُظمت الدورة ضمن مبادرة مشروع دعم حقوق المرأة والحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي وتعزيز صوت المرأة باليمن واستفاد منها (20) أمنية من مديريتي الحوطة وتبن.

دربت هذه الدورة المشاركات على دور الشرطة النسائية في التعامل مع قضايا العنف ضد المرأة ومعايير معاملة النساء والفتيات في أعمال الأجهزة التنفيذية للقانون. وتهدف إلى صقل وتحسين مهاراتهن وإمكانياتهن في كيفية التعامل مع السجينات في مراكز الاحتجاز والتوقيف بشكل إنساني في مختلف المواقع الأمنية.

وفي فبراير عام 2022، شهدت قاعة مركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان، أعمال منتدى حواري خاص بالنساء حول احتياجات النساء في مجال الحماية المجتمعية والشرطة النسائية، وإنفاذ القانون ضمن برنامج تعزيز الأمن على المستوى المحلي في اليمن الذي ينفذه «مركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان» في عدن بالشراكة مع «مؤسسة رنين اليمن».

وشارك في المنتدى قيادات من الشرطة النسائية، مثل العقيد وزيرة محمد عبد اللطيف مديرة إدارة حماية الأسرة في أمن عدن، والعقيد ماجدة محمد منصور مديرة شرطة الأحداث، ومساعدات قيادات الشرطة في المديريات اللائي تم تعيينهن مؤخرًا في هذه المواقع والمسؤوليات.

وأعلن حينها عن مقترح قدَّمه المركز إلى مدير أمن العاصمة عدن يقضي بإعطاء الفرصة وتمكين الشرطة النسائية في مواقع تنفيذية على مستوى مراكز الشرطة في المديريات، وهو ما وجد تجاوبًا إيجابيًا ومباشرًا من قبله وفي ضوء ذلك اتخذ قراره بتعيين مساعدات لمدراء أمن مراكز الشرطة في المديريات ومن بين كفاءات الشرطة النسائية.

وفي مارس من العام 2022، نُفِّذ «مركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان» بالشراكة مع «مؤسسة رنين» الورشة التدريبية الثالثة حول موضوع الاتصال والتواصل وأسباب النزاع ومصادره وأساليب، ووسائل فض النزاعات وقواعد التعامل مع الأجانب واللاجئين الشرعيين وغير الشرعيين، والاستجابة للاحتياجات الاجتماعية (النوع الاجتماعي) ومفهوم النوع الاجتماعي، وأهمية مبادئ الاستجابة لضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي وكيفية التعامل مع ضحايا العنف الاجتماعي.

وكانت أعمال الورشة التدريبية الثانية المحددة في البرنامج التدريبي الذي يشمل تنفيذ ثلاث ورش تدريبية خلال 9 أيام مستهدفة 75 ضابطةً وأمنيةً من الشرطة النسائية في عدن، ضمن برنامج تعزيز الأمن على المستوى المحلي في اليمن، وهو البرنامج الذي ينفذ في كل من عدن وحضرموت وشبوه ومأرب وتعز.

سعت الدورة إلى العمل على تحسين وتطوير العلاقة بين منتسبي أجهزة الأمن والشرطة النسائية مع المواطنين بما يسهم في خلق شراكة مجتمعية واسعة؛ لتعزيز الأمن والاستقرار ومواجهة التحديات والمشكلات والظواهر المضرة بالحياة العامة وأمن المواطنين التي يضمنها الدستور والقوانين الوطنية وحقوقهم الإنسانية التي تحددها وتؤكدها القوانينُ والتعهدات الإنسانية الدولية.

وفي شهر ديسمبر من عام 2022، تخرجت الدفعة الأولى من الشرطة النسائية في قوات حرس المنشآت الحكومية، عقب انتهاء الدورة التدريبية التي أقيمت بتلك المناسبة في معسكر القوات الخاصة لحراس المنشآت.

وهكذا تتوالى الدورات في محافظة عدن بشكل مكثف؛ فمؤخرا، في شهر يوليو من هذا العام (2023) نُفذت عدد من ورشات العمل الخاصة بتحفيز وتشجيع عمل الشرطة النسائية التي نظمتها الإدارة العامة لحماية الأسرة والشرطة النسائية بوزارة الداخلية بالتعاون مع المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي وبدعم من حكومة هولندا. وشارك في هذه الورشة 25 مشاركا ومشاركة من قيادات وزارة الداخلية واللجنة الوطنية للمرأة وإدارات حماية الأسرة والشرطة النسائية بمحافظات عدن ولحج وأبين وحضرموت وتعز. هدفت الورشة إلى تعزيز النوع الاجتماعي في قطاعات وزارة الداخلية وتشجيع عمل النساء في أجهزة الوزارة المختلفة، وتمكينهن من العمل في مراكز الشرطة في المحافظات.

كما تحدثت رئيسة اللجنة الوطنية الدكتورة شفيقة الوحش أن وجود الشرطة النسائية مهمٌ جدًا، وتتلخص أهميتها في حماية المرأة من مختلف أنواع وأشكال العنف الموجه ضدها، لا سيما القائم على النوع الاجتماعي. ونوهت الوحش إلى أن الشرطة النسائية يكمن أن تختص في تحقيق القضايا الخاصة بالنساء؛ لأن العادات والتقاليد تقف عائقاً أمام المرأة لإيصال شكواها إلى أقسام الشرطة.

WDP المـــرأة في التنميـــة والســـلام WOMEN IN DEVELOPMENT AND PEACE
العدد (14) 15/ 8/ 2023

تؤدي الشرطة النسائية في الجمهورية اليمنية دورًا فعالًا على الرغم ممّا تواجهه من الحاضنة المجتمعية متعددة الثقافات، والناتجة عن عادات وتقاليد وأعراف ولوائح، إضافة إلى ظروف الصراع، ولكن نستطيع القول إنها تخطو خطوات إيجابية نحو عقد منشود من أجل تطوير العمل الأمني واحتلالها مكانة في توفير الأمن والسكينة العامة.

المرأة الأمنية كما ترى نفسها وليس كما يراها الآخرون

إذا ما تمَّ النظر إلى قدرات النساء العاملات في المجال الأمني ومدى إسهامهن ومشاركتهن، فهنّ في الحقيقية يقدمن الكثير من الخدمات من خلال وجودهن في مؤسساتهن ومصالح وقطاعات الأمن المحددة في هيكل وزارة الداخلية، كما يثبتن بجدارة قدرتهنّ على التعاطي مع المهام التي توكل إليهنّ سواء كانت المهام عامة أو خاصة، حسب النوع والكيفية في الأداء.

هناك نوعان من الأداء؛ تنظيمي وقانوني – إداري، والمقصود هم الذين يعملون في المكاتب سواء إدارية، أو تنفيذية، أو في مكاتب قانونية. أمّا النوع الثاني فهو ميداني ويشترك فيه الرجال مع النساء، ولا يتم استثناء الشرطيات في أي مجال في الأمن، وإذا وجدت استثناءات لا تكون إلّا ناتجًا عن وضعهم البيولوجي فقط.

ومن البديهي القول إنّ النساء الأمنيات والعسكريات يتميّزن بالحنكة في الأداء والصبر في كثير من القضايا التي توكل إليهنّ، واكتسبن هذه الصفات من بدايتهن وبداية تجربتهن التي كانت في قضايا نسائية خاصة فيما يخص النوع الاجتماعي وقضايا النساء والأطفال وشرطة الأحداث، إضافة إلى أنّهن يوجدْن لتنفيذ أداء المحاكم مثل: التفتيش والضبط والقبض لمرتكبات الجرائم، وفي النقاط الأمنية وأماكن الاحتجاز. كما يوجدْنَ في مناطق الخدمات كالهجرة والجوازات والأحوال المدنية والمطارات.

المرأة الشرطية تدرجت حتى أصبحت قادرة على التعاطي مع كافة المهام الأمنية، وليست هناك صعوبة في الأداء بالنسبة لهنّ، كما أنّهنّ امتلكنَ الكثيرَ من المهارات أثناء أداء واجباتهنّ، ولديهنّ من الثقافة ما يمكّنُهنَّ في أن يصبحنَ عنصرًا فعّالًا، ومن أهمّ العوامل التي يجب توفّرها لرفع نسبة مشاركة المرأة هو السماح باستقطاب الكثير من النساء في العمل الأمني لتساوي العنصر النسائي مع الذكوري، وإن لم تكن متساوية متقاربة على الأقل في معاهد ومدارس كلية الشرطة، كذلك الاهتمام بمدرسة الشرطة وتطوير مناهجها لتواكب الكثير من الأكاديميات الموجودات في الدول الأخرى، لا بُدَّ أن يفعّل القرار (1325) من أجل تمكين النساء، ويكون لهنّ دور في المراكز القيادية، ومن أجل أن تساهم النساء بشكل فعَّال مجتمعيًا، مضيفة أنّ على الرغم من هذا القرار إلّا أنّ الكثير من القيادات الأمنية لم يسمحوا للنساء بالحصول على هذه المناصب.

ومن ضمن الأعمال التي تقدَّم حاليًا لتعزيز مشاركة المرأة هي مشاركة الشرطيات ضمن الأداء بعد تطورات كثيرة في تفعيل خطة الأمن والمرأة والسلام وإدماجها ضمن إطار المهام اليومية، وضمن خطة وزارة الداخلية، كما أنّنا نعمل على توسيع مفهوم النوع الاجتماعي وتفعيله في إطار كافة المجالات الأمنية؛ ليصبح دور المرأة الشرطية يهدف للوصول إلى العدالة.

المرأة الأمنية تحمل كثيرًا من الصفات، فهي أكثر انضباطًا والتزامًا ويقظةً وقوةً في وقت الصعاب، وتقوم بالكثير من المهام والواجبات بحنكة أكبر ودقة في العمل، وتمتلك الكثير من الصفات التي تميزها عن زميلها الجندي الرجل.

وتقوم المرأة العاملة في المجال الأمني أو العسكري بتقديم خدمات اجتماعية كبيرة لا يستهان بها كقرينها الرجل الأمني الذي يخضع الآخر للوائح والنظم القانونية، والفرق بينهما أنّ المرأة الأمنية تمتلك قوة الصبر والتحمُّل، والانتظار، وعدم المجازفة، وحكمة التفكير، وتستفيد من التجارب العملية الكثيرة السابقة.

تؤدي المرأة الشرطية مهامًا مزدوجة في المجال الأمني رغم الصعوبات العديدة التي تواجهها في الميدان العملي، وكذا عمل المناوبات في عدة أقسام، كالمنافذ البرية والبحرية والجوية، وكذلك مناوبات السجون المركزية والاحتياطية، ومرافقة السجينات أثناء المحاكمة، وفي المستشفيات، وبعض المؤسسات التي يتطلب وجود أمنيات مداومات، وغيرها من الأعمال الكثيرة التي قد تناط بها بما تتطلبه وظيفتها وطبيعة عملها الذي تتقاضى عليه راتبًا؛ أي إنّه عمل مدفوع الأجر.

أمّا الوظيفة الثانية فهي مسؤوليتها عن الأسرة التي تنتمي إليها وترتكز عليها حياتها الشخصية، وتلتزم بتلبية كل متطلباتها سواء كانت ابنةً أو أختًا أو زوجةً أو أمًّا في المنزل، تتحمل وتنجز وتوفّق بين وظيفتها في المجال الأمني أو العسكري وبين واجباتها كأم وزوجة ومربية جيل في المنزل؛ تطبخ وتنظف وتُعلّم وتسهر وتواجه كمثيلاتها من النساء، تعمل دون أن تلقى أحياناً حافزًا أو تشجيعًا وشكرًا على ما تقوم به من دور كبير في أعمال المنزل التي تعمل فيه بوظيفة غير مدفوعة الأجر، بل إنّها مساهمة كبيرة في تلبية احتياجات تلك الأسرة التي تنتمي إليها.

وعلى الرغم من تعدد المهام التي تقوم بها المرأة الأمنية والعسكرية على الصعيدين العملي والأسري إلّا أنّها مسؤولة عن أي تقصير أمام أسرتها أو مديرها في العمل، لذلك نقول إنّها أكثر التزامًا وانضباطًا وتضحية..

ورغم ما تقدّمه المرأة ذات الرقم العسكري فإنّنا ما زلنا نسمع بعض الأصوات النشاز التي تقف ضد عملها في السلك الأمني أو العسكري؛ إذ يصفون مشاركة المرأة في هذه المجالات بـ«الإخلال الأدبي»، ويرون أنّه يتعارض مع العادات والتقاليد، لكن عندما تمس كرامات زواجاتهم وأخواتهم ونسائهم أثناء النزاعات المسلحة أو أثناء أداء بعض العمليات الأمنية نسمعهم هم أنفسهم يصرخون أنّه لا بُدَّ أن يكون هناك نساء أمنيات وعسكريات يقمن بمثل هذه المهام، وهذا ما تقتضيه الحاجة التي يجب على الجميع الإيمان بها ومساعدتها.

المرأة الشرطية تعني المرأة الملتزمة المنضبطة التي تقدم مهامها وواجباتها بالتزام وانضباط أكبر لتنفيذ مهامها العملية، وتختلف عن زميلها الرجل بقدرتها على تنفيذ العديد من المهام والالتزامات، بالإضافة إلى تقديم خدمات اجتماعية يعجز الرجل في أحيان كثيرة عن القيام بها، إلى جانب القيام بمهام عملها الوظيفي الذي تتقاضى عليه راتبًا مدفوع الأجر.

وظيفة خدمة الزوج والأولاد غير مدفوعة الأجر مقابل الرابط الأسري، وفي نفس الوقت لا تستطيع أن تخل بالوظيفتين أمام القانون وأمام ضميرها الأخلاقي والديني، وهناك وظيفة ثالثة للمرأة وهي الحمل والإنجاب والتربية، هذه الأعمال تتطلب جهدًا جبارًا، وتحتاج إلى قوة جبارة وعناية فائقة.

المرأة التي تحمل رقمًا أمنيًا أو عسكريًا يُراد منها أن تكون امرأة صارمة لا تخضع إلّا للقانون وفقًا لتعاملها الوظيفي، وتخضع في نفس الوقت لمعايير المساءلة والمحاسبة المهنية وفقاً للقانون في حالة الخطأ.

وبالرغم ممّا تقدّمه إلا أنّنا نسمع من هنا وهناك متطرفين في الرأي يقولون إنّها ضعيفة ولا يمكن أن تقدم شيئًا يخدم العمل العسكري أو الأمني، وآخرين ينعتوها بالخوف وعدم القدرة على مواجهة الأخطار والصعوبات التي تحيط بالمهام ذات الطابع الأمني والعسكري، على الرغم من أنها تمتلك كل المواصفات التي يمتلكها الرجل.

كما أنّنا لو نظرنا لزملاء المجال والإدارة الواحدة لوجدنا نساء نصيبهم العملي أكثر وانضباطهنّ لدوامهنّ أفضل، حتى في بعض المهمات الصعبة، وما يحزن أحيانًا الحملات ووجهات النظر المعادية لدورهنّ والتصغير والتقليل من أهمية عملهنّ ونظرة الاشمئزاز والتحجيم لدور المرأة خصوصًا في المجالين الأمني والعسكري.

العميد علياء صالح
مستشار المرأة في التنمية والسلام
مديرة قسم حماية الأسرة بوزارة الداخلية

وهنا ومن واقع اختصاصي وخبرتي المهنية الطويلة أستطيع أن أؤكد أنّ العاملات في المجال الأمني والعسكري يُعددْنَ نساء ماجدات وقويات، وإن تضاربت الرؤى المجتمعية بين مؤيد ومعارض لدورهنّ في المجتمع.

لكن الواقع جعل الجميع يؤمنون أنّهن يقمن بدور مهم لخدمة المجتمع، ويعملن على حماية النساء المعنفات أثناء الصراعات، وتأمين المواقع والمؤسسات، وتقديم خدمات اجتماعية في الهيئات والمصالح الأمنية.

توصيات ومقترحات

من واقع خبرتي وعملي الميداني لعشرات السنين أعتقد أنّ أهم التوصيات والمقترحات اللازمة هي إفساح مجال أوسع لمشاركة المرأة في الأجهزة العدلية وذلك من خلال:

1 – تأهيل النساء لمرحلة الدراسات العليا في المجالين الأمني والعسكري والاستفادة من تجارب دول أخرى في التعاطي القانوني الكفيل بتوفير الحماية لحقوق المرأة في هذا المجال.

2 – رفع نسبة حضور المرأة في الاجتماعات واللقاءات والمؤتمرات القضائية والأمنية داخليًا وخارجيًا.

3 – إعطاء الثقة للنساء العسكريات والأمنيات، وكذا العاملات في مجال العدل وتعيينهنّ في مواقع عليا.

4 – تشجيع النساء الأمنيات والعسكريات لكتابة بحوث قانونية تخدم البنية القضائية والأمنية.

5 – التحفيز الدائم وإبراز عملهنّ وإنجازاتهن وتكريمهن ماديًا ومعنويًا.

6 – العمل على تعزيز القدرات لديهنّ عبر عقد دورات إنعاشية قضائية وأمنية وعسكرية، يستفاد منها في مراجعة أخطاء القوانين، والعمل على استبدال مواد تتواءم مع المستجدات والتحديثات المستمرة في هذه المجالات.

(الصفحة الأخيرة) - 20 صفحة

WDP
المـــــرأة في التنميـــة والســـلام
WOMEN IN DEVELOPMENT AND PEACE

صحيفة اجتماعية - تنموية - شاملة - مستقلة
(شهرية) - تصدر عن يمن إنفورميشن سنتر

العدد (14) - 20 صفحة - السعر (مجانا) - 2023/8/15

64.8 % يعتقدون أن عمل المرأة في السلك الأمني والعسكري سيؤثر على استقرارها المجتمعي

يُمنى أحمد
المرأة في التنمية والسلام

تعد المرأة ركيزة أساسية في أي مجتمع، ويلعب وجودها في مختلف المجالات دورًا مهمًا لقيام مجتمع متماسك، لا سيما في الدول التي تعاني من الصراعات؛ فهي تساهم بشكل كبير في تعزيز الأمن والاستقرار وتحقيق السلام الدائم. وتعيش اليمن في حالة صراع مستمر منذ أكثر من ثمان سنوات ما يجعلها تواجه تحديات أمنية كبيرة لا يمكن اجتيازها إلا بمشاركة جميع أفراد المجتمع في حفظ الأمن، مما يجعل تعزيز وجود المرأة في أجهزة السلك الأمني العسكري خطوة مهمة لتحقيق ذلك.

تشغل المرأة اليمنية العديدة من المناصب المختلفة في أجهزة الأمن والدفاع، بما في ذلك الشرطة والجيش والأجهزة الأمنية الأخرى؛ حيث تتميز المرأة اليمنية بعدة صفات تعزز دورها الفعال، فهي تتمتع بقدرة على التعاطي مع المشكلات الاجتماعية وحل النزاعات، وتمتلك مهارات تحليلية واستراتيجية قوية. كما أن وجودها يسهم في تعزيز الثقة بين القوات الأمنية والمجتمع المحلي، ويسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان.

وعلى الرغم من ذلك، لا تزال المرأة العاملة في السلك الأمني والعسكري تواجه الكثير من المعوقات والتحديات منها: النظرة المجتمعية، التمييز النوعي، وغيرها الكثير.

على إثر ما سبق، أجرت وحدة المعلومات واستطلاع الرأي في «يمن انفورميشن سنتر» استطلاعًا حول أهمية مشاركة المرأة في أجهزة الأمن والدفاع في اليمن؛ لدراسة توجه عينة من المجتمع اليمني حول مدى هذه المشاركة، ومعرفة ما أهمية ذلك في تحقيق العدالة الاجتماعية وحفظ الأمن، وما هي أبرز المعوقات والمشاكل التي تشكل تقف في وجه عمل المرأة في السلك العسكري والأمني.

أُقيم الاستطلاع على عينة بحثية بلغت (313) شخصًا، كان أكثر المشاركين فيه من الإناث بنسبة 54.5% مقابل 45.5% من الذكور.

وكانت الفئات العمرية للمستطلَعين متفاوتة، فـ40.1% منهم من فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 26–35 عامًا، وتراوحت أعمار 24.3% منهم ما بين 36–45 عامًا، و18.6% كانت أعمارهم ما بين 18–25 عامًا، فيما 15.8% كانت أعمارهم ما بين 46–65 عامًا، و1.2% فقط كانت أعمارهم 65 عاماً فما فوق.

أما عن المؤهل الدراسي، فقد كان أغلب المشاركين من الحاصلين على شهادة البكالوريوس بنسبة 50.6%، ثم الحاصلين على الشهادات العليا بنسبة 20.2%، ثم الحاصلين على الثانوية العامة بنسبة 14%، يليهم الطلاب الجامعيون بنسبة 9.6%، ونسبة 5.6% للحاصلين على الشهادة الإعدادية.

بالنسبة للنطاق الجغرافي للاستطلاع، فقد جاءت العينة من تسعة عشر محافظة من أصل واحد وعشرين محافظة يمنية، هي: صنعاء بنسبة 26.6%، عدن بنسبة 22.1%، تعز بنسبة 10.5%، إب بنسبة 10%، حضرموت وعمران بنسبة 5% لكل محافظة على حدة، وكل من الحديدة وذمار ومأرب وحجة نسبة 2.8% على حدة، وبنسبة 1.7% لكل من ريمة وصعدة، و1.1% لكل من المهرة والمحويت ولحج وأبين بنسبة، أما شبوة والبيضاء والجوف فوصلت نسبهم إلى 0.6% فقط لكل محافظة.

النتائج الرئيسة

يرى 79.5% من المشاركين في الاستطلاع أن عمل المرأة في السلك العسكري والأمني مقبول، في حين أن الـ20.5% الآخرون يعتقدون أنه غير مقبول. وعندما سُئل المستطلعون عن مدى حضور المرأة في مؤسسات الأمن والدفاع حسب آرائهم، كانت إجاباتهم كالآتي:

48.8% يعتقدون أن وجودها في هذه المؤسسات هو وجود صغير. وعلى العكس من ذلك، 27% قالوا إن وجودها كبير، أما بالنسبة إلى الـ24.2% الآخرين فيعتقدون أن حضورها متوسط.

وعن مدى تأثير عمل المرأة في السلك الأمني والعسكري على استقرارها المجتمعي فـ64.8% يرجحون أن عملها في مؤسسات الأمن والدفاع سيؤثر بشكل كبير على استقرارها المجتمعي، فيما قال 25.5% أنه سيؤثر ولكن ليس بشكل كبير، أما 9.7% فيعتقدون أنه لن يؤثر على استقرارها المجتمعي.

على الرغم من ذلك يرى المشاركون في الاستطلاع أن وجود المرأة في السلك الأمني والعسكري سيساهم في حفظ السلام المجتمعي بنسبة 80.7%، وفقط 19.3% يرون عكس ذلك.

وعن تأثير الصراع على وجود المرأة في هذه المؤسسات 58% أجابوا أن الصراع قد أثر بشكل كبير، فيما ينفي 22.2% ذلك قطعيًا، وأجابوا بأنه لم يؤثر على الإطلاق، أما 19.8% قالوا إنهم لا يملكون أي فكرة عن الموضوع.

وأما عن المعوقات التي تواجه عمل المرأة في مؤسسات الأمن والدفاع في اليمن، فقد كانت إجابات المستطلعين كالآتي (سؤال متعدد الخيارات، حُللتْ كل إجابة عن هذا السؤال -بوصفها عينة منفصلة- بنسبة تقدر بـ100%):

العادات والتقاليد، بنسبة 69.9%.

النظرة المجتمعية، بنسبة 58%.

صعوبة العمل مقارنة بقدرات المرأة النفسية والفسيولوجية، 28.4%.

في الختام، اتفق المشاركون أن المرأة اليمنية تلعب دورًا هامًا في أجهزة الأمن والدفاع في اليمن، ولها مساهمة كبيرة في الأمن والاستقرار في البلاد، لكنها تواجه تحديات كبيرة تعوَّق تقدمها وتطورها في هذا المجال. يجب أن تعمل الحكومة والمجتمع المحلي سويًا لتذليل هذه العقبات وتعزيز دور المرأة في أجهزة الأمن والدفاع، وذلك من خلال توفير فرص متساوية وتعزيز حقوق المرأة في هذا المجال.